جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: محاسبة وجباية

التخصص: محاسبة وجباية

من إعداد الطالب: - قايدي مراد

بعنوان:

العلاقة ما بين مؤشرات الحوكمة العالمية والتهرب الضريبي في الجزائر

(الفترة الزمنية ما بين 2002 / 2022)

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	
بن زيان يعقوب	أستاذ محاضر قسم ب	رئيسا
الاسم واللقب	الرتبة	مشرفا
		مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم،

والصلاة والسلام على معلم البشرية، النبي الأكرم محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

نتقدم بخالص عبارات الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذنا المشرف الكريم **بن زيان يعقوب**

على ما بذله من جهد وتفانٍ وإخلاص في تأطير هذه المذكرة،

فقد كان لنا موجها بصيرا ومرشدا صبورا في كل مراحل هذا العمل العلمي.

من خلال إشرافه النبيل، أدركنا المعنى الحقيقي للبحث في مجال **علم النفس**،

وتعلمنا أن طلب العلم لا يكون إلا بالتواضع والصدق والنية الخالصة.

من **قسم العلوم المالية والمحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج–** ،

نرفع كلمات التقدير هذه عربونَ وفاءٍ وامتنان، راجين من الله أن يوفقكم ويجزيكم عنا خير الجزاء.

الإهداء

إلى من علمتني الصبر والأمل رغم صعوبة الظروف،
إلى من كانت الدعوة الصادقة منها تفتح أبواب الخير...

إلى أمي العظيمة، نبض قلبي وسبب ابتسامتي،
وإلى أبي، من غرس في قيمة العلم والعمل،

إلى كل من كان له بصمة في رحلتي العلمية،
إلى أصدقائي الذين شاركوني لحظات التعب والفرح،
إلى زميلتي في هذا الإنجاز، شكرا لرفقة العلم والنضال،
إلى كل من دعمني بكلمة، أو ساندني بنصيحة،

أهدي هذا العمل عربون وفاء وامتنان من القلب.

مراد

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة العالمية الستة (الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة التشريعات، سيادة القانون، وضبط الفساد) وظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2022، وذلك بهدف إبراز دور تحسين جودة الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي وتعزيز الامتثال الجبائي، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتأطير الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، مع استخدام المنهج القياسي لدراسة العلاقة الكمية بين المتغيرات المدروسة، وقد تم استخدام أداة التحليل القياسي المتمثلة في نموذج الانحدار المتعدد باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المستخرجة من مؤشرات البنك الدولي وبيانات المديرية العامة للضرائب الجزائرية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الحوكمة وجودة المؤسسات من جهة، ومستوى التهرب الضريبي من جهة أخرى، حيث تبين أن تحسن مؤشرات مثل سيادة القانون وضبط الفساد له تأثير كبير في تقليص حجم التهرب الضريبي. كما خلصت الدراسة إلى ضرورة إصلاح المنظومة المؤسسية والإدارية للنظام الجبائي الجزائري، وتعزيز الشفافية والمساءلة للرفع من كفاءة التحصيل الضريبي وتقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، التهرب الضريبي، الجزائر، مؤشرات البنك الدولي، السلاسل الزمنية، الاقتصاد غير الرسمي.

Abstract:

This study aimed to analyze the relationship between the six Worldwide Governance Indicators (Voice and Accountability, Political Stability and Absence of Violence, Government Effectiveness, Regulatory Quality, Rule of Law, and Control of Corruption) and the phenomenon of tax evasion in Algeria during the period from 2002 to 2022. The objective is to highlight the role of improved governance quality in reducing tax evasion and enhancing tax compliance. To achieve this, the study adopted a descriptive-analytical approach to frame the theoretical and conceptual background, and an econometric approach to examine the quantitative relationship between the studied variables. The econometric tool used was a multiple regression model based on time series data extracted from the World Bank indicators and the Algerian General Directorate of Taxes.

The study reached several key findings, most notably the existence of a statistically significant inverse relationship between governance indicators and institutional quality on one hand, and the level of tax evasion on the other. The results showed that improvements in indicators such as rule of law and control of corruption have a substantial impact on reducing tax evasion. The study also concluded that reforming the institutional and administrative framework of the Algerian tax system and strengthening transparency and accountability are essential to enhancing tax collection efficiency and reducing the size of the informal economy.

Key words: Governance, Tax Evasion, Algeria, World Bank Indicators, Time Series, Informal Economy.

قـائمــة المحـتـويــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	II-I
قائمة المحتويات	IV-III
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	VIII
مقدمة	أ- هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
التمهيد	**10**
المبحث الأول: الاطار التهرب الجبائي او الضريبي	**11**
المطلب الأول: ماهية التهرب الجبائي (تعريف، طريقة حساب، انواعه)	**11**
المطلب الثاني: المشاكل التي تواجهها الجزائر للحد من التهرب الضريبي	**24**
المبحث الثاني: الإطار النظري للمؤشرات العالمية للحكم الرشيد	**33**
المطلب الأول: مفهوم الحكم الراشد وأسباب ظهوره	**33**
المطلب الثاني: أنواع المؤشرات العالمية للحكم الراشد بحسب البنك الدولي	**38**
المطلب الثالث: حقائق عن مستويات المؤشرات العالمية للحكم الراشد في الجزائر	**47**
المطلب الرابع: العلاقة النظرية بين المؤشرات العالمية للحكم الراشد والتهرب الضريبي	**49**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	**54**
المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية	**54**
المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية	**57**
المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	**60**
خلاصة	**63**

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
التمهيد	**65**
المبحث الأول: حقائق عن مؤشرات الحوكمة العالمية ومعدلات التهرب الضريبي في الجزائر	**66**
المطلب الأول: حقائق عن التهرب الضريبي في الجزائر	**66**
المطلب الثاني: تقييم مؤشرات الجودة المؤسسية في الجزائر	**72**
المبحث الثالث: العلاقة القياسية والتحليلية ما بين مؤشرات الحوكمة العالمية والتهرب الضريبي في الجزائر	**77**
المطلب الأول: تحديد نموذج الدراسة	**77**
المطلب الثاني: الإحصاء الوصفي ومصفوفة الإرتباط للمتغيرات	**81**
المطلب الثالث: العلاقة ما بين المغيرات بيانيا	**83**
الخاتمة	**92**
قائمة المراجع	**95**
الملاحق	**102**

قـائـمـة الجداول

رقم	عنوان	الصفحة
01	يبين خطوات حساب التهرب الضريبي	17
02	يمثل الفرق بين الغش الضريبي والتهرب الضريبي	24
03	يوضح مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر (2015- 2023).	39
04	تطور ترتيب الجزائر في بعض مؤشرات الحكم الراشد (2015 – 2023)	48
05	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربي	56
06	المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية	59
07	المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية	62
08	تطور معدلات التهرب الضريبي في الجزائر (2010-2022)	67
09	الفرق بين الإيرادات الجبائية المقدرة والمحصلة (2020-2024)	71
10	شرح لمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها	80
11	الاحصاء الوصفي للمتغيرات	81
12	مصفوفة الارتباط ما بين المتغيرات	82
13	العلاقة بين السيطرة على الفساد والتهرب الضريبي	84
14	نتائج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين الاستقرار السياسي (Political Stability)والتهرب الضريبي(Tax Evasion)	86
15	تأثير كل من فعالية الحكومة والجودة التنظيمية على التهرب الضريبي (نتائج الانحدار الخطي)	87
16	تأثير كل من سيادة القانون والصوت والمساءلة على التهرب الضريبي (نتائج الانحدار الخطي)	89

قائـمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر من سنة 2015-2023.	46
02	تطور ترتيب في مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة بين 2015-2023.	49
03	تطور معدلات التهرب الضريبي(2010-2022).	67
04	منحنى بياني تطور الفجوة الجبائية في الجزائر (2020 – 2024).	72
05	تطور مؤشر الحوكمة العالمية في الجزائر (2002-2023).	73
06	تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر	75
07	العلاقة بين مؤشر السيطرة على الفساد ومستوى التهرب الضريبي	84
08	منحنى العلاقة بين مؤشر الاستقرار السياسي ومستوى التهرب الضريبي	85
09	منحنيي العلاقة بين كل من جودة التنظيم وفعالية الحكومة مع التهرب الضريبي.	87
10	منحنيي العلاقة بين كل من "المساءلة والصوت" و"سيادة القانون" مع التهرب الضريبي.	88

قـائـمـة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01		
02		
03		
04		
05		
06		
07		

مقدمة

تمهيد:

تعتبر الحوكمة الرشيدة والنزاهة الضريبية ركيزتين أساسيتين لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في أي دولة، فالحوكمة بمفهومها الواسع الذي يشمل آليات ممارسة السلطة وإدارة موارد الدولة بكفاءة وشفافية ومساءلة، تؤثر بشكل مباشر على قدرة الحكومات على تعبئة الإيرادات العامة، لا سيما الضريبية منها، وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف التنموية ومن جهة أخرى يمثل التهرب الضريبي، سواء كان تهربا بالمعنى القانوني الدقيق أو تجنبا ضريبيا، فهو تحديا كبيرا يواجه العديد من الدول، بما فيها الجزائر، حيث يؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي وتقليص الإيرادات العامة، وزيادة العبء على الملتزمين ضريبيا، فضلاً عن تأثيراته السلبية على عدالة النظام الضريبي وثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

لقد حظي موضوع العلاقة بين جودة الحوكمة ومستوى الالتزام الضريبي باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية والإدارية خلال العقود الأخيرة، وتشير العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى وجود ارتباط وثيق بينهما؛ فكلما تحسنت مؤشرات الحوكمة مثل سيادة القانون، ومكافحة الفساد، والفعالية الحكومية، وجودة التنظيم، والمساءلة والشفافية، زادت احتمالية انخفاض مستويات التهرب الضريبي وتعزيز الإيرادات الجبائية، يعزى ذلك إلى أن الحوكمة الجيدة تساهم في بناء الثقة بين دافعي الضرائب والإدارة الضريبية، وتعزز الشعور بالعدالة والإنصاف، وتزيد من تكلفة ومخاطر التهرب، وتحسن من كفاءة تحصيل الضرائب.

وفي السياق الجزائري، تكتسب دراسة هذه العلاقة أهمية خاصة بالنظر إلى التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد، والحاجة الملحة لتعزيز الإيرادات غير النفطية وتنويع مصادر الدخل العام، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتحسين مناخ الأعمال ومكافحة الفساد وتعزيز مبادئ الحكم الراشد، وتعد مؤشرات الحوكمة العالمية (Worldwide Governance Indicators - WGI) التي يصدرها البنك الدولي أداة مرجعية هامة لتقييم أداء الدول في مختلف أبعاد الحوكمة، مما يوفر أساسا لتحليل تأثير هذه المؤشرات على ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر.

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل طبيعة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة العالمية الستة (الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب، فعالية الحكومة، جودة التنظيم، سيادة القانون، السيطرة على الفساد، والصوت والمساءلة وحجم التهرب الضريبي المقدر في الجزائر خلال فترة زمنية محددة)

وتهدف إلى فهم كيف يمكن لتحسين مستويات الحوكمة أن يساهم في الحد من هذه الظاهرة وتعزيز التزام دافعي الضرائب، مما يفتح آفاقاً لصياغة سياسات أكثر فعالية في مجال الإصلاح الضريبي وتعزيز الحكم الراشد.

انطلاقاً من التمهيد السابق الذي أبرز أهمية الحوكمة في تعزيز النزاهة الضريبية والتحديات التي يفرضها التهرب الضريبي على الاقتصاد الجزائري، تتحدد إشكالية هذه الدراسة في محاولة فهم وتوصيف العلاقة المعقدة بين مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وحجم ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر، على الرغم من الإقرار النظري بأهمية الحوكمة في الحد من التهرب، إلا أن طبيعة هذه العلاقة ودرجة تأثير كل مؤشر من مؤشرات الحوكمة العالمية على حجم التهرب في السياق الجزائري لا تزال بحاجة إلى تحليل معمق ودراسة تطبيقية.

تزداد أهمية هذه الإشكالية بالنظر إلى سعي الجزائر لتحسين ترتيبها في مؤشرات الحوكمة العالمية كجزء من استراتيجيتها التنموية والإصلاحية، وفي ظل استمرار التحديات المتعلقة بتحصيل الإيرادات الضريبية ومكافحة الاقتصاد الموازي، ففهم كيف تؤثر جوانب محددة من الحوكمة، مثل سيادة القانون أو السيطرة على الفساد أو فعالية الحكومة، على سلوك دافعي الضرائب وقراراتهم بالالتزام أو التهرب، يمكن أن يوفر رؤى قيمة لصانعي السياسات لتصميم تدخلات أكثر استهدافاً وفعالية.

وعليه، تتمحور إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما طبيعة واتجاه العلاقة بين مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) وحجم ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة تحديد الفترة الزمنية للدراسة2002-2022 ؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو الإطار النظري والمفاهيمي الذي يربط بين جودة الحوكمة والتهرب الضريبي؟
2. ما هو واقع تطور مؤشرات الحوكمة العالمية الخاصة بالجزائر خلال فترة الدراسة؟
3. ما هي أبرز التقديرات أو المؤشرات المتاحة حول حجم ومستوى التهرب الضريبي في الجزائر خلال نفس الفترة؟

4. هل يوجد ارتباط إحصائي ذو دلالة بين أبعاد محددة لمؤشرات الحوكمة العالمية(مثل سيادة القانون، السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة) ومؤشرات التهرب الضريبي في الجزائر؟ وما هو اتجاه وقوة هذا الارتباط؟
5. ما هي الآثار والانعكاسات التي يمكن استخلاصها من نتائج الدراسة لصالح تطوير سياسات مكافحة التهرب الضريبي وتعزيز الحوكمة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

بناء على الإطار النظري والأدبيات السابقة التي تربط بين الحوكمة والالتزام الضريبي، وللإجابة على أسئلة الإشكالية المطروحة، تنطلق الدراسة من الفرضيات المبدئية التالية:

- **الفرضية الرئيسية:** توجد علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين المستوى العام لمؤشرات الحوكمة العالمية في الجزائر وحجم التهرب الضريبي المقدر خلال فترة الدراسة.
- **الفرضيات الفرعية:**

1. يوجد ارتباط عكسي ذو دلالة إحصائية بين مؤشر" السيطرة على الفساد "وحجم التهرب الضريبي في الجزائر.
2. يوجد ارتباط عكسي ذو دلالة إحصائية بين مؤشر" سيادة القانون "وحجم التهرب الضريبي في الجزائر.
3. يوجد ارتباط عكسي ذو دلالة إحصائية بين مؤشر" فعالية الحكومة "وحجم التهرب الضريبي في الجزائر.
4. يوجد ارتباط عكسي ذو دلالة إحصائية بين مؤشر" جودة التنظيم "وحجم التهرب الضريبي في الجزائر.
5. قد تكون العلاقة أضعف أو غير دالة إحصائيا بالنسبة لمؤشري" الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب "و" الصوت والمساءلة "في تفسير التهرب الضريبي في السياق الجزائري خلال فترة الدراسة المحددة.

سيتم اختبار صحة هذه الفرضيات من خلال التحليل الإحصائي والقياسي للبيانات المتاحة.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من تعدد الأبعاد التي تغطيها، إذ تمثل محاولة جادة لفهم أحد العوامل الجوهرية التي تسهم في تفاقم التهرب الضريبي في الجزائر، وهو ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة. وتزداد أهمية هذه الدراسة في ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه الجزائر،

لا سيما الحاجة الماسة إلى تنويع مصادر الدخل وتقليص الاعتماد على العائدات النفطية. كما أن الدراسة توفر قاعدة معرفية لصناع القرار والمؤسسات الحكومية، للاستناد إليها في صياغة سياسات إصلاح ضريبي فعالة تعزز من الالتزام الجبائي وتحد من الاقتصاد الموازي، فضلاً عن مساهمتها في تطوير الأدبيات الأكاديمية باللغة العربية في هذا المجال الحيوي.

- **أهداف الدراسة:** حليل الإطار المفاهيمي للعلاقة بين الحوكمة الرشيدة والتهرب الضريبي من منظور نظري وتطبيقي.
- قياس وتقييم تطور مؤشرات الحوكمة العالمية **(WGI)** في الجزائر خلال الفترة الزمنية المحددة.
- تحديد حجم التهرب الضريبي في الجزائر باستخدام مؤشرات وتقديرات كمية إن أمكن.
- اختبار العلاقة الإحصائية بين أبعاد الحوكمة (مثل سيادة القانون، السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة) وظاهرة التهرب الضريبي.
- تقديم توصيات عملية لصناع القرار لتعزيز الحكم الراشد وتقليل التهرب الضريبي، بما يدعم الاستقرار المالي والعدالة الجبائية.

منهج الدراسة: في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة للاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص الظاهرة المدروسة وفهم أبعادها النظرية، إلى جانب استخدام المنهج القياسي لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة كميا، وقد تم الاعتماد على الأداة البحثية المتمثلة في تحليل السلاسل الزمنية للبيانات الثانوية المستمدة من تقارير البنك الدولي، ووزارة المالية الجزائرية، وغيرها من المصادر الموثوقة، وذلك في معالجة الفصل التطبيقي من خلال نماذج الانحدار وتحليل الارتباط .

حدود الدراسة:

1. **الحدود الموضوعية** :تقتصر الدراسة على تحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة العالمية وظاهرة التهرب الضريبي فقط، دون التطرق إلى بقية عناصر السياسة المالية أو أنواع أخرى من الإيرادات العامة.
2. **الحدود الزمنية:** تشمل الفترة الزمنية ما بين 2002 و2022، بما يتيح تتبع التغيرات في المؤشرات عبر عشرين عاما.

3. **الحدود المكانية** :تركز الدراسة على دولة الجزائر كمجال تطبيقي وحيد دون مقارنة بدول أخرى.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- وضوعيا: يشكل التهرب الضريبي أحد أبرز التحديات الاقتصادية في الجزائر، حيث يؤثر سلبا على العدالة الجبائية وكفاءة الإنفاق العام.

- أكاديميا: هناك ندرة في الدراسات التطبيقية التي تربط بين مؤشرات الحوكمة والتهرب الضريبي في السياق الجزائري، مما يفتح مجالاً للبحث العلمي.

- ذاتيا: اهتمام الباحث بالقضايا المرتبطة بالإصلاح الضريبي والحكم الرشيد في الوطن العربي، ورغبته في المساهمة في تطوير الحلول الممكنة لها.

صعوبات الدراسة:

صعوبة الحصول على بيانات دقيقة ومفصلة حول حجم التهرب الضريبي في الجزائر.

محدودية الشفافية في بعض المؤشرات الحكومية، مما قد يؤثر على موثوقية بعض البيانات.

التحديات التقنية المرتبطة بتحليل السلاسل الزمنية وتفسير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول الإطار العام للتهرب الضريبي، أما المبحث الثاني لإطار النظري لمؤشرات الحوكمة، أما المبحث الثالث الدراسات السابقة التي ستدرج لاحقا، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم عرض وتحليل بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية والتهرب الضريبي في الجزائر، أما المبحث الثاني لتحليل القياسي للعلاقة بين المؤشرات والتهرب الضريبي، واختبار الفرضيات، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

إن ظاهرة التهرب الضريبي تعتبر من الظواهر المالية السلبية التي تتفاقم بشكل ملحوظ في معظم الدول، سواء المتقدمة منها أو النامية، لما لها من تأثير مباشر على أداء الاقتصاد الوطني وقدرة الدولة على تمويل خططها التنموية، ويقصد بالتهرب الضريبي ذلك السلوك غير القانوني الذي ينتهجه بعض المكلفين من أجل تقليل عبء الضريبة المستحقة عليهم، مما يؤدي إلى نقص كبير في الموارد المالية التي تعتمد عليها الدولة، يتزايد التهرب الضريبي مع اتساع النشاط الاقتصادي والاقتصاد غير الرسمي، مما يشكل تحديا كبيرا للأنظمة الجبائية، خاصة في الدول النامية كالجزائر، حيث يؤدي إلى اختلال التوازن المالي وتقويض العدالة الجبائية،

وفي ظل الأهمية المتزايدة للإيرادات الجبائية كأداة رئيسية لتمويل الميزانية العامة، وتوجيه الاستثمار وتحقيق العدالة الاجتماعية، فإن الإطار النظري لهذا الفصل سيعالج مختلف الجوانب المتعلقة بالتهرب الضريبي من خلال تقسيمه إلى مباحث ومطالب محددة، تشمل:

- عرضًا مفصلًا لمفهوم التهرب الجبائي، وطرق حسابه، وأنواعه المتعددة.
- تقديم بيانات وإحصائيات دقيقة عن ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر، ضمن سياق قانوني وتحليلي مدعم بالجداول والمنحنيات البيانية.
- تحليل الصعوبات والتحديات المؤسسية والقانونية التي تواجهها الجزائر في مكافحة هذه الظاهرة.

من خلال دراستنا يتضمن هذا الفصل الإطار النظري للموضوع، ينقسم إلى ثلاث مباحث منها:

المبحث الأول: واقع التهرب الجبائي أو الضريبي.

المبحث الثاني: الإطار النظري للمؤشرات العالمية للحكم الراشد.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: واقع التهرب الجبائي أو الضريبي

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة علمية لا تقتصر على الدول النامية فقط، بل تمتد لتشمل حتى الدول المتقدمة، باعتبارها ظاهرة ملازمة للأنظمة الجبائية منذ نشأتها، وهي تمثل إحدى العقبات الأساسية التي تعيق جهود التنمية الاقتصادية وتؤثر سلبا على الوفرة المالية للدولة، مما يجعل مكافحتها ضرورة ملحة بمجرد اكتشافها.

وقد أصبحت هذه الظاهرة منذ سبعينيات القرن الماضي عاملاً مقلقاً للعديد من الدول، إذ ارتفعت معدلات العجز في الميزانية بشكل كبير[1]، ورغم أن بعض الدول المتقدمة قد نجحت في تقليص آثارها السلبية بفضل تطوير أنظمتها الرقابية والتشريعية، إلا أن الدول النامية في طريق النمو، ومن بينها الجزائر، مازالت تعاني من تداعيات هذه الظاهرة بسبب تأثيرها المباشر على الخزينة العمومية وحرمانها من موارد مالية ضخمة[2].

لذلك، سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى ثلاث مطالب أساسية، وذلك بدءا بتحديد ماهية التهرب الجبائي من خلال تعريفه، طرق حسابه، وأنواعه، ثم الانتقال إلى عرض حقائق ومعطيات عن التهرب الجبائي في الجزائر، وانتهاء بتحليل المشاكل والتحديات التي تعترض جهود الدولة في الحد من هذه الظاهرة.

المطلب الأول: ماهية التهرب الضريبي (تعريف ، طريق حساب، أنواعه)

تعتبر معرفة الأسس النظرية للتهرب الجبائي خطوة أولى لفهم هذه الظاهرة وتحليل أسبابها وآثارها، في هذا المطلب سنتناول مفهوم التهرب الجبائي من خلال التعاريف المتداولة، ثم نوضح طرق حسابه وفقاً للمقاربات الاقتصادية والمالية، وصولاً إلى تصنيف أنواعه المختلفة.

أولا: مفهوم التهرب الضريبي

إن أي بلد ومهما كانت درجة التقدم والتطور الاقتصادي فيه، إلا أنه لا يخلو من نسبة خسارة في مستوى الحصيلة الضريبية، وهذا راجع في الأساس إلى ظاهرة التهرب الضريبي. ولهذا، فقد

---

[1] مراد ناصر، **أسباب التهرب الضريبي وآثاره على الاقتصاد الوطني**، مجلة الدراسات الإقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، المجلد 10، العدد14، الجزائر، 2010، ص07.

[2] رزيقة تغريبت، **جريمة التهرب الضريبي في القانون الجزائري**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد03، جامعة بجاية، الجزائر، 2023، ص306.

تعددت التعاريف المتعلقة بهذه الظاهرة وفقاً لاختلاف الزاوية التي ينظر منها إليها، سواء من جانب اقتصادي، قانوني أو إداري[1].

1- تعريف التهريب الضريبي

أ- التهرب لغةً:

إن كلمة "التهرب" في اللغة العربية مشتقة من الفعل الثلاثي "هرب"، وقد ورد في *المعجم الوسيط* تحت مادة "هرب" ما يلي: "هرب، هربا، وهروبا، أي فرَّ وفر هاربا، ويقال: هرب فلان من المكان أو من وجه أحدهم، أي فر منه."

كما ورد في نفس المعجم: "هرَّب فلانا: جعله يهرب، وهرَّب البضاعة الممنوعة: أدخلها من بلد إلى آخر خفيةً"، أما "المهرِب" فهو من يحترف إدخال الأشياء الممنوعة أو إخراجها من البلاد بطرق غير مشروعة.[2]

ب- إصطلاحا:

يعرَّف التهريب اصطلاحا بأنه "كل عملية يتم من خلالها إدخال أو إخراج البضائع والسلع من وإلى الدولة بطرق غير مشروعة، مخالفة للقوانين الجمركية المعمول بها، وذلك بهدف التهرب من دفع الرسوم أو الضرائب، أو إدخال مواد ممنوعة قانونا، ويعد التهريب من الأفعال غير القانونية التي تشكّل خرقاً للنظام الاقتصادي للدولة، وتؤثر سلبا على مواردها المالية وعلى الأمن العام.

كما تشير بعض التعاريف إلى أن التهريب هو:" إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى الإقليم الجمركي أو إخراجها منه، دون أداء الضرائب أو الرسوم الجمركية كليا أو جزئيا، أو خلافاً للأنظمة المعمول بها، سواء تمت هذه العمليات خلسة أو عن طريق إخفاء أو تدليس" [3].

---

[1] أمير جازية و مهدي رزيقة، **التهرب الضريبي كأحد تحديات الإدارة الجبائية- حالة الجزائر**، المجلة الجزائرية المالية العامة ، المجلد 12، العدد 01، جامعة المدية، الجزائر، 2022، ص461.

[2] إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار، ***المعجم الوسيط***، الجزء 1، ط4، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 2004، ص 975.

[3] شعبان لامية، جرائم التهريب في التشريع الجزائري، جامعة تبسة، الجزائر، ب د س، ص 330. من الموقع الالكتروني: https://www.google.com/search، تم الإطلاع اليه في يوم 2025/05/20 على الساعة 00:23.

2- التعريف الفقهي التهريب الضريبي

يعرف التهرب الضريبي في الفقه المالي بأنه سلوك غير مشروع يلجأ إليه المكلف قانونا بأداء الضريبة، من خلال إخفاء جزء من عناصر وعاء الضريبة أو تقديم بيانات وتصريحات غير صحيحة أو مضللة بهدف التخلص كليا أو جزئيا من دفع الضريبة المستحقة عليه، مما يعد خرقا صريحا للنصوص التشريعية الضريبية، ويعرض مرتكبه للمساءلة القانونية، ويعكس هذا السلوك حالة من التمرد الضمني على العدالة الضريبية، إذ يخل بمبدأ المساواة بين المكلفين ويؤدي إلى إضعاف موارد الدولة العامة.

إلى أنه يعرف بمثابة لجوء الأفراد إلى وسائل غير مشروعة للامتناع عن دفع الضرائب المقررة عليهم أو دفعها لكن بمقدار أقل من المقدار المحدد[1].

عرف الفقه الضريبي "التهرب الضريبي" بأنه: قيام المكلف الضريبي بإخفاء أو تقليل الوعاء الضريبي المستحق عليه، كليا أو جزئيا، من خلال وسائل مخالفة للقانون كالغش، أو التزوير، أو تقديم بيانات أو تصريحات غير صحيحة، أو الامتناع عن تقديم الإقرار الضريبي، وذلك بهدف الإفلات من دفع الضريبة أو تقليل قيمتها، مما يترتب عليه أضرار بالمالية العامة وخرق لمبدأ العدالة الضريبية" [2].

كما يرى بعض الفقهاء أن التهرب الضريبي هو: " مخالفة صريحة للنصوص القانونية المنظمة للضريبة، تتخذ طابعا احتياليا، وتستلزم وجود نية مسبقة عند المكلف للتهرب من أداء الضريبة، وغالبا ما يرتبط التهرب الضريبي بغياب الرقابة الفعالة وضعف المنظومة القانونية والإدارية" [3] .

ويفرق الفقه بين التهرب الضريبي والتجنب الضريبي، إذ أن: " التجنب الضريبي هو استخدام الوسائل القانونية لتفادي دفع الضرائب أو تقليلها، دون خرق مباشر للقانون، بينما التهرب الضريبي هو انتهاك مباشر للنصوص القانونية الضريبية ويعد فعلاً غير مشروع يترتب عليه جزاءات قانونية."

---

[1] قصاص سليم، **جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 01، المجلد أ، العدد 48، ديسمبر 2017، ص280.

[2] حجازي إبراهيم، **التهرب الضريبي في التشريع الضريبي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص27.

[3] بن عبو سمير، **القانون الجبائي دراسة فقهية وتحليلية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص88.

كما عرف بأنه: "هو استخدام وسائل غير قانونية للهروب من دفع الضريبة، مثل الغش أو التزوير أو الكذب في التصريحات" [1]، ويعني ذلك أن الشخص يتهرب من دفع الضريبة بطريقة غير قانونية ويحاسب عليها.

3- التعريف الاقتصادي للتهرب الضريبي:

من المنظور الاقتصادي، يمثل التهرب الضريبي ظاهرة تؤثر سلبا على كفاءة النظام المالي للدولة، حيث يمثل سلوكا اقتصاديا يتخذه الأفراد أو المؤسسات لتقليص العبء الضريبي عبر وسائل غير قانونية، تؤدي إلى فقدان جزء معتبر من الموارد المالية العامة، وتشويه المؤشرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي، معدلات النمو، والتوزيع العادل للدخل.

ويعتبر التهرب الضريبي أحد مظاهر اختلال العلاقة بين الدولة والمكلفين، ويعكس فشلاً نسبيا في النظام الضريبي، سواء من حيث العدالة أو الكفاءة.

يعني ببساطة أن التهرب الضريبي هو خداع الدولة لتقليل مبلغ الضريبة، وهذا يسبب نقصا في دخل الدولة ويؤثر على الخدمات العامة.

كما يعرف التهرب الضريبي هو "حالة اقتصادية سلبية تعكس تراجع فعالية النظام المالي وتؤثر على الاستقرار الاقتصادي، من خلال تقليل الموارد المخصصة للإنفاق العام، وزيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، بما يضعف قدرة الدولة على تحقيق النمو المتوازن والعدالة في توزيع الثروة" [2].فبالتالي هو ظاهرة تضر بالاقتصاد لأنه يعني أن الدولة لا تحصل على ما يكفي من الضرائب لتمويل المشاريع والخدمات مثل التعليم، الصحة، والطرقات.....

عندما يقل دخل الدولة من الضرائب بسبب التهرب، فإن الإنفاق العام ينخفض، وهذا يؤدي إلى تراجع جودة الخدمات العامة، في نفس الوقت التهرب يزيد من الاقتصاد غير الرسمي، أي النشاطات التي لا تخضع للرقابة أو القوانين، مثل التجارة دون تسجيل رسمي، والنتيجة أن الدولة تجد صعوبة في تحقيق العدالة بين المواطنين، لأن بعض الناس يدفعون ضرائبهم بشكل كامل، بينما آخرون يتهربون منها، وهذا يؤدي إلى فقدان الثقة في النظام المالي، ويعيق تحقيق نمو اقتصادي عادل ومتوازن.

---

[1] عاشور مصطفى، **المالية العامة والتشريع المالي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص265.

[2] أبو زيد عبد المنعم، **المالية العامة: النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 233.

4- التعريف القانوني للتهرب الضريبي في الجزائر:

اهتم المشرع الجزائري بجريمة التهرب الضريبي، يظهر ذلك في عدة أحكام قانونية، نذكر منها على سبيل المثال ما نصت عليه المادة 122 من الأمر رقم 76-102 المتعلق بقانون الرسم على قانون الأعمال، والمادة 18 من الأمر رقم 76-103 المتعلق بقانون الطابع، والفقرة الثانية من المادة 193 من الأمر رقم 76-101 المؤرخ في 9 ديسمبر 1976 المتعلق بالإجراءات الجبائية[1]، وبالتالي يعرف التهرب الضريبي في القانون الجزائري بأنه:

" كل عمل يقوم به المكلف بغرض التخلص كليا أو جزئيا من دفع الضريبة، من خلال إخفاء جزء من دخله، أو تقديم تصريحات غير صحيحة، أو الامتناع عن تقديم التصريح الجبائي، أو ارتكاب أي فعل من شأنه تضليل الإدارة الجبائية".[2]

التهرب الضريبي مخالفة قانونية في الجزائر يعاقب عليها القانون، وقد تأخذ شكل مخالفة جبائية (تؤدي إلى غرامات)، أو جنحة ضريبية (تؤدي إلى عقوبات أشد مثل الحبس أو الغرامة الثقيلة).

وفي قانون الإجراءات الجبائية، نصت المادة 172 منه على ما يلي: يعاقب على التهرب الضريبي الذي يتمثل في تقديم إقرارات كاذبة أو إغفال عناصر في التصريح الجبائي، بغرامة مالية تتناسب مع الضرر الذي لحق بالخزينة العمومية، ويمكن أن ترفع إلى العقوبات الجنائية في حالات التزوير والتدليس المتعمد".[3]

يتمثل التهرب الضريبي في تقديم معلومات غير صحيحة أو إخفاء بيانات في التصريحات الجبائية، بهدف تقليل الضريبة المستحقة، مما يعرض مرتكبه لغرامات مالية. وفي حال تضمن التهرب تدليسا

---

[1] الأمر رقم 76-102 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون الرسوم على رقم الأعمال، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية: العدد 103، الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 1976

- الأمر رقم 76-103 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون الطابع، المعدل والمتمم.

- الأمر رقم 76-101 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المعدل والمتمم.

[2] وزارة المالية الجزائرية، **المديرية العامة للضرائب، الدليل العلمي للمكلفين بالضريبة: الالتزامات الرقابة والعقوبات**، منشورات المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2018، ص45.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإجراءات الجبائية، المادة 172، الأمر رقم 76-101 المؤرخ في 9 ديسمبر 1976، المعدل والمتمم حتى سنة 2023، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، 2011، ص 12.

.

أو تزويرا متعمدا، كإخفاء جزء من الدخل أو تقديم مستندات مزورة، فقد تطبق في حقه عقوبات جنائية كالسجن، إلى جانب العقوبات المالية.

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن التهريب الضريبي هو سلوك غير قانوني يقوم من خلاله الأفراد أو المؤسسات بإخفاء أو تقليل المبالغ المستحقة عليهم من الضرائب عبر طرق ملتوية، مثل تقديم بيانات غير صحيحة أو إغفال بعض المعلومات في التصريح الضريبي. هذا الفعل يهدف إلى تجنب دفع الضرائب بشكل كامل أو جزئي، مما يؤدي إلى خسارة كبيرة في الإيرادات الضريبية للدولة ويؤثر سلبا على العدالة الضريبية والمساواة بين المكلفين.

كما أن التهرب الضريبي يعكس ضعفا في النظام الضريبي ويؤدي إلى خلل في توزيع الثروات داخل المجتمع، في القانون الجزائري يعاقب على هذه الأفعال بالغرامات المالية وقد تصل العقوبات إلى السجن في حالة التزوير والتدليس المتعمد.

ثانيا: طريقة حساب التهرب الضريبي

لتهرب الضريبي من أهم التحديات التي تواجه الأنظمة الجبائية في الدول، لما يسببه من خسائر كبيرة في الإيرادات العمومية، ومن أجل تحديد حجمه بدقة، يتم اتباع منهجية حسابية واضحة تعتمد على مقارنة بين ما حققه المكلف فعليا من دخل، وما صرح به أمام الإدارة الجبائية، ثم احتساب الفارق وتقدير الضريبة غير المدفوعة، مرفقة بالعقوبات المالية والجزائية المنصوص عليها قانونا.[1]

تبدو عملية رصد وقياس التهرب الضريبي بشكل إحصائي دقيق أمر في غاية الصعوبة إذ لم نقل مستحيلا من الناحية العملية، وعلى صعيد الدراسات والنظريات الاقتصادية تكمن تلك الصعوبة في أسباب متعددة، كالطبيعة الخاصة للتهرب الضريبي باعتباره تصرفا يتم في الخفاء من جهة، ومن جهة أخرى فإنه ممكن الحدوث في جميع مراحل التسوية الضريبية، ابتداء من حصر الإدارة الضريبية للمكلفين وأنشطتهم وانتهاء بتحصيل الضريبة، ويضاف إلى ذلك ضعف الإحصاءات المالية المتاحة، سواء فيما تعلق بالأنشطة الاقتصادية والإنتاجية وتوزيع الدخل في القطاعات المختلفة.[2]

---

[1] بوزيد سفيان، **التهرب الضريبي .... مفهوم و قياس**، مجلة المالية والأسواق، أستاذ مساعد " قسم أ" ، جامعة مستغانم، ص126 من Philippe Barthelemy, Travail Au Noir Une Economie Souterraine Un Etat De La Recherche, Travail Et Emploi 1986, P30.

[2] بوزيد سفيان، المرجع السابق، ص126.

الجدول رقم (01): يبين خطوات حساب التهرب الضريبي

الخطوة	الوصف	الصيغة / الإجراء	مثال تطبيقي (بالدينار الجزائري)
تحديد الإيرادات الحقيقية	مجموع الإيرادات الفعلية من النشاط الاقتصادي للمكلف	جمع كل المداخيل السنوية	5,000,000دج
تحديد الإيرادات المصرح بها	الإيرادات التي تم التصريح بها رسميا في الإقرار الضريبي	الرجوع إلى التصريح الجبائي	3,500,000دج
حساب الفرق بين الإيرادات	الفرق بين الإيرادات الحقيقية والمعلنة	الفرق = الإيرادات الحقيقية − المصرح بها	5,000,000−3,500,000 =1,500,000
حساب الضريبة المستحقة على الفرق	تطبيق نسبة الضريبة على الفرق	الضريبة = الفرق × نسبة الضريبة	1,500,000 × 20% =300,000
حساب الغرامة (إن وجدت)	غرامة تفرض بنسبة معينة من الضريبة المستحقة (حسب القانون)	الغرامة = الضريبة × نسبة الغرامة	300,000 × 100% =300,000
المبلغ الإجمالي المستحق	مجموع الضريبة + الغرامة	الإجمالي = الضريبة + الغرامة	300,000 + 300,000 = 600,000
(اختياري) احتساب العقوبة الجنائية	في حال وجود تدليس أو تزوير	عقوبة بالسجن وغرامات إضافية حسب جسامة الفعل	سجن من 1 إلى 5 سنوات + غرامات إضافية

من اعداد الطالب

1- جمع الإيرادات الحقيقية

أول خطوة في حساب التهرب الضريبي هي تحديد الإيرادات الحقيقية التي يحصل عليها المكلف. يتم جمع جميع الإيرادات التي حققتها المؤسسة أو الشخص على مدار السنة المالية، وتشمل هذه الإيرادات جميع الأنشطة الاقتصادية التي تمثل دخلاً خاضعا للضريبة.

مثال: إذا كان شخص يمتلك مطعما في الجزائر وحقق إيرادات فعلية قدرها 5,000,000 دينار جزائري من بيع الطعام والمشروبات، فيجب جمع هذه الإيرادات كإجمالي الإيرادات الحقيقية[1].

2- تحديد الإيرادات المعلنة في التصريح الضريبي

في هذه الخطوة يتم تحديد الإيرادات التي تم الإفصاح عنها في التصريح الضريبي الذي تقدمه المؤسسة أو الفرد للمصالح الجبائية، في حالات التهرب الضريبي يتم إخفاء أو تقليل جزء من الإيرادات، ما يؤدي إلى اختلاف بين الإيرادات الفعلية والمعلنة، مثال جزائري قد يعلن صاحب المطعم في تصريحه الضريبي أن إيراداته بلغت 3,500,000 دينار جزائري فقط، متجنبا الإفصاح عن 1,500,000 دينار جزائري من الإيرادات الحقيقية[2].

3- المقارنة بين الإيرادات المعلنة والحقيقية

بعد تحديد الإيرادات المعلنة والحقيقية، يتم مقارنة الفرق بينهما، يمثل هذا الفرق مقدار التهرب الضريبي، أي المبالغ التي تم إخفاؤها أو تقليلها في التصريح الضريبي.

مثال الفرق بين الإيرادات الحقيقية (5,000,000 دينار) والإيرادات المعلنة (3,500,000 دينار).

هو: **5,000,000 - 3,500,000 = 1,500,000 دينار جزائري**، هذا هو مقدار التهرب الضريبي الذي تم ارتكابه.

4- حساب المبلغ الضريبي المستحق

بعد تحديد الفرق بين الإيرادات الحقيقية والمعلنة، يتم حساب المبلغ الذي كان يجب دفعه بناء على نسبة الضريبة المعمول بها في الجزائر، يتم فرض ضريبة على الدخل المهني وفقاً للقوانين الضريبية، حيث تكون النسبة المقررة حسب نوع النشاط.

مثال جزائري: إذا كانت نسبة الضريبة على دخل النشاط التجاري هي 20%، فإن المبلغ الضريبي المستحق عن الفرق (1,500,000 دينار) سيكون:

1,500,000 × 20% = 300,000دينار جزائري[3].

---

[1] القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو 1979، المتعلق بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 3.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 05-468 المؤرخ في 10 ديسمبر 2005، المتعلق بالإجراءات الجبائية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. المادة 12.

[3] القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو 1979، المتعلق بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المعدل والمتمم . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 9.

5- حساب الغرامات والعقوبات

في حال اكتشاف التهرب الضريبي، يتم فرض غرامات وفقًا للقانون الجزائري، إذا تم تقديم إقرارات كاذبة أو تم إخفاء عناصر مهمة، فإن العقوبات تتفاوت بناء على جسامة الفعل، وقد تشمل غرامات مالية أو حتى عقوبات جنائية في حالات التزوير.

مثال جزائري: إذا اكتشف مأمور الجباية التهرب الضريبي وأثبت أن صاحب المطعم قد أخفى جزءا من إيراداته عمدا، فإنه قد يفرض عليه غرامة تعادل مثلاً 100% من قيمة الضريبة المستحقة. الضريبة المستحقة هي 300,000 دينار، وبالتالي فإن الغرامة ستكون 300,000 دينار إجمالي المبلغ المستحق:

300,000 دينار (الضريبة) + 300,000 دينار (الغرامة) = 600,000 دينار جزائري.[1]

6- التزوير والتدليس المتعمد

إذا تم اكتشاف وجود تزوير أو تدليس متعمد من المكلف، يمكن أن تزداد العقوبات لتشمل عقوبات جنائية في الجزائر، يتعامل القانون مع حالات التهرب الضريبي المتعمد بتشديد العقوبات، التي قد تشمل السجن بالإضافة إلى الغرامات.

مثال: إذا قام صاحب المطعم بتزوير فواتير النفقات أو إخفاء عمليات البيع، فقد يتم فرض عقوبات جنائية، حيث يمكن أن تصل العقوبات إلى السجن لفترة تتراوح من01 سنة إلى 05خمس سنوات، بالإضافة إلى غرامات مالية ضخمة[2].

ثالثا: أنواع التهرب الجبائي

يعتبر التهرب الضريبي وسيلة يعتمدها المكلف من أجل التخلص الكلي أو الجزئي من دفع الضريبة المستحقة عليه، وتتنوع أشكاله بحسب المعايير المعتمدة، فمنها ما يصنف وفقًا لعنصر المشروعية إلى تجنب مشروع وغش غير مشروع، ومنها ما يصنف بحسب النطاق الجغرافي إلى تهرب محلي وآخر دولي.

[1] المادة 172 مكرر 1 من ا **لقانون الجبائي العام (النصوص المحدّثة إلى غاية قانون المالية لسنة 2022)**، المديرية العامة للضرائب – الجزائر.

[2] المادة 172 مكرر 5 من **القانون الجبائي العام** .

يعبر عن التهرب الضريبي أحيانا بالغش الضريبي المشروع أو التجنب الضريبي والغش الضريبي المشروع في الواقع هو عبارة مرادفة للتهرب الضريبي، ويتجلى التهرب في صنفين هما: التجنب الضريبي المقصود (المشروع) ، التجنب الضريبي غير المقصود (غير مشروع).[1]

التهرب من الضريبة هي ظاهرة يحاول المكلف بالضريبة عدم دفعها كليا أو جزئيا بعد تحقق واقعتها المنشئة وقد يكون مشروعا ويطلق عليه التجنب الضريبي، وهو لا يتضمن مخالفة قانونية أو تهربا غير مشروع، وهو الذي يضمن مخالفة قانونية، وبقصد به التهرب[2]، بمعنى أن التهرب من الضريبة هو سلوك يتبناه المكلف بالضريبة (أي الشخص أو الجهة المفروضة عليها الضريبة (بهدف عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا، وذلك بعد أن تتحقق الواقعة المنشئة للضريبة، أي بعد أن تتوفر الشروط القانونية التي تجعل الضريبة واجبة الدفع.

1-من حيث المشروعية

أ- التجنب الضريبي (المشروع)

يعرف هذا النوع بأنه " تملص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة التشريع الضريبي القائم وهذا التهرب ومهما أخذ شكل الشرعية فإنه يدل على الضعف في التحضر وغياب الضمير الاجتماعي.[3]

كما يقصد به عملية التخلص المشروعة من دفع الضريبة وتتم باللجوء الى ثغرة موجودة في النصوص الشرعية القانونية الخاصة بالضريبة أي أنه لا يوجد مخالفة للنصوص القانونية و يعني هذا امتناع الفرد عن قيام بأية تصرفات تؤدي به إلى دفع الضريبة فهو مثلا يرفض استيراد أية سلعة أجنبية يتوجب استيرادها دفع ضريبة جمركية وهذا التجنب أمر لا يعارضه القانون إذ أنه لا يتضمن مخالفة لأحكامه.[4]

---

[1] رحال نصر، **محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص 45.

[2] عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، ط01، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 123.

[3] عناية غازي حسين محمد، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، د ط ، دار الافاق، الاردن، 1988، ص 181.

[4] نصيرة يحياوي، **الغش والتهرب الجبائيين**، رسالة لنيل ماجستير العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 1998، ص 48

يقصد بالتجنب الضريبي التخلص من عبء الضريبة كليا أو جزئيا دون مخالفة أو انتهاك لأحكام القانون، وهي الاستفادة من ثغرات القانون، مثال: حينما لا يخضع قانون الضريبة على التركات الهبات لهذه الضريبة، فيقوم الشخص في حياته بتوزيع ثروته على الورثة عن طريق الهبة، لكي يتجنب الخضوع لضريبة التركات، فهذا الشخص لم يكن مخالفا ولكن استفاد من ثغرات القانون.[1]

التجنب الضريبي هو أسلوب يلجأ إليه المكلف بالضريبة لتفادي دفعها من دون أن يخالف القوانين، وذلك عن طريق استغلال ثغرات أو نواقص موجودة في نصوص التشريع الضريبي، أي أنه لا يقوم بفعل غير قانوني، لكنه يستفيد من عدم دقة أو غموض بعض المواد القانونية، مما يمكّنه من تقليل العبء الضريبي أو التخلص منه كليا بطريقة قانونية مثلا: إذا لم ينص القانون على فرض ضريبة على نوع معين من المعاملات، فقد يتجه المكلف إلى تنظيم معاملاته وفق هذا النوع لتفادي دفع الضريبة، رغم أن الهدف من ذلك هو التهرب منها.

ب- الغش الضريبي (غير مشروع)

يقصد بالغش الضريبي أو ما يعرف بالتهرب غير المشروع، تلك المحاولات التي يقوم بها المكلف من أجل التخلص من أداء الضريبة بطريقة تنطوي على مخالفة صريحة للقوانين الجبائية السارية، ويشمل هذا النوع من التهرب مختلف أشكال الغش والتدليس، حيث يعتمد المكلف في ذلك على وسائل احتيالية لتفادي دفع الضريبة المستحقة، سواء عند تحديد وعاء الضريبة أو عند مرحلة التحصيل، ومن أبرز صور هذا التهرب الامتناع عن تقديم الإقرار الضريبي وفقاً لما يفرضه القانون أو تقديم إقرار يتضمن بيانات غير صحيحة تؤدي إلى تقدير ضريبة أقل من المستحقة فعليا.

كما قد يلجأ البعض إلى إخفاء أموالهم أو ممتلكاتهم حتى لا تتمكن الإدارة الجبائية من استيفاء الضريبة المقررة عليهم، حيث يشكل هذا السلوك مخالفاً للقانون الجبائي، ويعكس نية متعمدة للتحايل على الالتزامات الضريبية، مما يعرض صاحبه للعقوبات المقررة قانونا.

وعرفه المشرع في القانون الجبائي على أنه كل محالة للتخلص من الضريبة لاستعمال كل الطرق التدليسيه في إقرار أساس الضرائب والرسوم الذي يخضع لها المكلف أو تصنيفها كليا أو جزئيا[2].

---

[1] سوزي عدلي ناشد أساسيات المالية العامة، ط1، **منشورات الحلبي الحقوقية**، لبنان، 2008، ص 208.

[2] محمد البدري، **التهرب الضريبي بين التفسير الاداري والتفسير التشريعي**، د ط، منشأة المعارف الاسكندرية، جامعة المنوفية، مصر، 2005، ص 42.

ويقصد به أيضا تلك السلوكات والممارسات الهادفة لمخالفة القانون، والتي يستعملها المكلف بالضريبة من أجل التهرب من أداء الضريبة كليا أو جزئيا، والغش الضريبي بهذا المعنى يفترض تحقق الواقعة المنشأة للضريبة، ويعتمد هذا النوع من التهرب على عنصر القصد لمخالفة القانون.[1]

ويعرف أيضا بأنه تهرب مقصود من طرف المكلف نتيجة مخالفته الصريحة عمدا لأحكام القانون الضريبي عند دفع الضرائب المستحقة عليه، وذلك من خلال الامتناع عن تقديم التصريح بمداخيله، أو تقديم تصريح ناقص[2].

ومن خلال ما سبق، يمكن تعريف الغش الضريبي على أنه محاولة متعمدة من قبل المكلف للتخلص من أداء الضريبة المفروضة عليه، وذلك من خلال مخالفة صريحة لأحكام القوانين والتشريعات الجبائية السارية.

2- من حيث النطاق

أ- التهرب المحلي

هو كل استعمال لطرق وممارسات غش من قبل المكلف ومحاولة منه للتخلص بصفة غير شرعية من الالتزامات الجبائية الناجمة عن التشريعات الجبائية الوطنية، أي هو كل غش يتم داخل الدولة، أي يكون المكلف في مواجهة لسلطات بلده فهو يخضع لقوانين جبائية وحيدة.[3]

ومن خلال ما سبق، يمكن استنتاج أن التهرب الضريبي المحلي يشير إلى التصرفات والممارسات التي تحدث ضمن الحدود الجغرافية للدولة التي ينتمي إليها المكلف بالضريبة، حيث يسعى المكلف إلى التهرب من الالتزامات الضريبية المفروضة عليه وفقاً للتشريعات الجبائية الوطنية، دون التعدي على القوانين المعمول بها في الدولة ذاتها، ويتميز هذا النوع من التهرب بتعامل المكلف مع السلطات الضريبية المحلية مباشرة، ويخضع لقوانين ضريبية محددة تطبق داخل تلك الدولة.

---

[1] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دط، دار النهضة العربية، مصر، 1972، ص 223.

[2] سمية براهمي وميادة بلعايش، **مساهمة المراجعة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67-68، القاهرة، 2014، ص 233.

[3] غزة مبروك، **فعالية الرقابة الجبائية كأداة للحد في التهرب الضريبي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 19.

ب-التهرب الدولي

التهرب الضريبي الدولي هو ظاهرة تتمثل في محاولات الأفراد أو الشركات التهرب من دفع الضرائب المستحقة عبر الاستفادة من الاختلافات في الأنظمة الضريبية بين الدول في ظل العولمة الاقتصادية، أصبحت الشركات والأفراد قادرين على التنقل بحرية بين الدول، مما فتح المجال لاستغلال الثغرات القانونية والتنظيمية في الأنظمة الضريبية، وهذا النوع من التهرب يشمل مجموعة من الممارسات المعقدة مثل نقل الأموال إلى دول تتمتع بمعدلات ضريبية منخفضة، أو فتح شركات وهمية في مناطق ضريبية مرنة أو منخفضة الضرائب.

يتسبب التهرب الضريبي الدولي في خسائر كبيرة لخزائن الدول ويؤثر سلبا على قدرتها على تمويل المشاريع التنموية وتقديم الخدمات العامة، لهذا السبب فإن مكافحة هذه الظاهرة أصبحت من الأولويات على المستوى الدولي، حيث تسعى العديد من الدول والمنظمات العالمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**(OECD)** إلى تعزيز التعاون لمواجهة هذا التحدي.[1]

هذه صورة من صور التهرب إذا يتمثل في العمل على التخلص من دفع الضرائب في بلده عن طريق التهرب غير القانوني في المداخيل والأرباح التي من المفروض أن تخضع لضريبة البلد التي حققت فيه فعلا الى بلد آخر يتميز بضغطه الجبائي (المنخفض).[2]

وهو عدم دفع الضريبة أو الضرائب داخل البلد وتحويل المداخيل إلى بلد يتميز بجاذبية جبائية إن صح التعبير وهذا بغية التقليل من المبالغ المقتطعة، وهذا النوع من التهرب يرجع إلى التطور الكبير الذي عرفته التبادلات الدولية والنشاط الكبير الذي غيرت حركة رؤوس الأموال[3].

ومن هنا نخلص بأنه" أن تحويل الدخل والموارد الخاضعة للضريبة من دولة ذات نظام ضريبي مرتفع إلى دولة أخرى تتمتع بنظام ضريبي منخفض يعتبر بمثابة تهرب ضريبي دولي، وفي هذا السياق يستغل المكلف بالضريبة الثغرات القانونية أو الوسائل غير المشروعة بهدف تقليل التزاماته الضريبية المقررة، مما يؤدي إلى تآكل الإيرادات الضريبية المخصصة للدولة الأصلية ".

---

[1] OECD, Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes: **Peer Review Report on the Exchange of Information on Request, Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes**, OECD Publishing, Paris, 2021.

[2] عبد المنعم فوزي، المرجع السابق، ص 223.

[3] غزة مبروك، المرجع السابق، ص 19.

إذا نميز بأن التجنب الضريبي عمل مشروع لا يؤاخذ عليه القانون، في حين أن التهرب الضريبي يعاقب عليه القانون وتتصدى له التشريعات بكافة الوسائل لأن هدف كل منهم التهرب عن أداة الضريبة وحرمان الخزينة العمومية[1]، ويختلف التهرب في كونه محلي أو دولي.

الجدول رقم (02): يمثل الفرق بين الغش الضريبي والتهرب الضريبي

وجه المقارنة	التهرب الضريبي	الغش الضريبي
التعريف	هو استغلال قانوني للثغرات في القوانين الضريبية لتقليل الضريبة.	هو إخفاء أو تزوير متعمد للمعلومات لتقليل الضريبة المستحقة.
الوسيلة	استخدام طرق قانونية لكن غير أخلاقية أحيانا.	استخدام طرق غير قانونية مثل التزوير أو الكذب.
الشرعية القانونية	قانوني لكنه ينتقد أخلاقيا.	غير قانوني ويعاقب عليه القانون.
النية	نية لتقليل العبء الضريبي دون خرق مباشر للقانون.	نية واضحة للغش والاحتيال.
العقوبة	غالبا لا توجد عقوبة مباشرة، لكن قد يتم تعديل القوانين لسد الثغرات.	غرامات، سجن، محاسبة قانونية.
أمثلة	تسجيل الشركة في دولة ذات ضرائب منخفضة لتجنب الضرائب في البلد الأم	إخفاء الإيرادات، إصدار فواتير وهمية.

من إعداد أطالب

[1] حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، محمد عمر أبو دوح، **مبادئ المالية العامة**، د ط، الدار الجامعية، ج 2، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 169.

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجهها الجزائر للحد من التهرب الضريبي

يواجه النظام الجبائي في الجزائر مجموعة من التحديات البنيوية والمجتمعية والإدارية التي تعيق جهود الدولة في مكافحة التهرب الضريبي، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

أولا: القطاع غير الرسمي (الاقتصاد الموازي)

وفقا لمفهوم الاقتصاد غير الرسمي يمكن ان نستنتج أن وحدات التشغيل في هذا الاقتصاد تنتشر في جميع انحاء العالم وتشمل جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية نتيجة مجموعة من الخصائص التي تتعلق بالحجم والتنظيم بطبيعة العمل والعاملين فيه وبطبيعة النشاط والمكونات.[1]

ويعد القطاع غير الرسمي أحد أبرز العوامل التي تسهم في تفشي التهرب الضريبي في الجزائر، فالعديد من الأنشطة الاقتصادية تتم دون تسجيلها أو الإبلاغ عنها للسلطات الضريبية، مما يعوق قدرة الحكومة على جمع الإيرادات الضريبية اللازمة.

تشير الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة تعمل في هذا القطاع بعيدا عن النظام الضريبي الرسمي وبالتالي يعزز هذا الوضع من صعوبة تطبيق القوانين الضريبية على هذه الأنشطة الاقتصادية.

يمثل القطاع غير الرسمي أحد التحديات الهيكلية الكبرى التي تعيق فعالية النظام الجبائي وتساهم مباشرة في تعميق ظاهرة التهرب الضريبي. ويتمثل هذا القطاع في الأنشطة الاقتصادية التي تمارس خارج الأطر القانونية والتنظيمية، مما يجعلها بعيدة عن الرقابة الجبائية، وبالتالي خارج دائرة الالتزام الضريبي. وتتجلى تأثيراته في عدة جوانب، يمكن عرضها كالتالي:

1- **حجم الاقتصاد الموازي واتساعه:** يقدَّر حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بنسبة تتراوح بين 30% و45% من الناتج الداخلي الخام، وفق تقديرات مختلفة، مما يجعله قوة اقتصادية موازية تؤثر على الاقتصاد الرسمي وتضعف من القدرة الجبائية للدولة[2] ، هذا الحجم الكبير يمثل وعاء ضريبيا ضائعا يصعب على الإدارة الجبائية تتبعه أو إخضاعه للرقابة.

---

[1] حميميد خليصة، **أثر الاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، **2009-2020**، ص6.

[2] بن طيب عبد القادر، ***الاقتصاد الموازي في الجزائر: الأسباب والآثار وسبل الإدماج***، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص 91- 93.

2- غياب التسجيل القانوني للأنشطة

أغلب العاملين في هذا القطاع لا يملكون سجلات تجارية، ولا يصرحون بنشاطهم لدى مصالح الضرائب، مما يجعل تعقبهم أمرا معقدا، كما أن بعضهم يمارس أنشطة تجارية أو مهنية متنقلة، خارج أي إطار تنظيمي، وهو ما يزيد من صعوبة الإحصاء والمتابعة.[1]

3- المنافسة غير العادلة للأنشطة الرسمية

يسبب القطاع الموازي خللاً في التوازن التنافسي بين المؤسسات، حيث تستفيد الأنشطة غير الرسمية من انخفاض التكاليف بفعل غياب الالتزامات الجبائية، وهو ما يضعف من قدرة المؤسسات النظامية على المنافسة، وقد يدفع بعضها إلى اللجوء هي الأخرى إلى التهرب الضريبي في محاولة للبقاء في السوق.[2]

4- ضعف قدرة الرقابة الجبائية على تغطية القطاع

لا تملك الإدارة الجبائية الوسائل الكافية لتغطية هذا الكم الكبير من الأنشطة غير المصرح بها، لا من حيث الإمكانيات البشرية ولا التكنولوجية، مما يبقي القطاع غير الرسمي خارج الرقابة ويقلل من فعالية السياسات الجبائية [3]

5- العلاقة بين البطالة وتوسع القطاع الموازي

يرتبط توسع القطاع غير الرسمي بارتفاع نسب البطالة وغياب مناصب الشغل الرسمية، ما يدفع بالكثيرين إلى النشاط في السوق الموازية لتأمين دخلهم، ما ينتج نمطًا اقتصاديا يصعب احتواؤه جبائيا.

ثانيا: ضعف الأنظمة الضريبية والرقابية

بالرغم من جهود الجزائر في تطوير النظام الضريبي، لا تزال أدوات الرقابة، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ضعيفة، مما يعيق جمع وتحليل البيانات بدقة وسرعة. هذا النقص يؤدي إلى صعوبة كشف المتهربين من الضرائب. ضعف الأنظمة الرقابية والإدارية يعد من العوامل الرئيسية التي تساهم في تفشي التهرب الضريبي، لا سيما في الدول النامية التي تواجه تحديات في هياكلها

---

[1] بوزيد زين العابدين، **فعالية النظام الضريبي في دعم الإيرادات الجبائية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019، ص 97.

[2] بوخروبة ليلى، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وانعكاساته على الاقتصاد الكلي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف01، 12017-2018، ص 158.

[3] بن يوسف ناصر، **إصلاح المنظومة الجبائية في الجزائر في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2016-2017، ص 81.

الإدارية وتشريعاتها الضريبية، إذ تتطلب فعالية النظام وجود آليات رقابة وتقنيات إدارية متطورة لمتابعة التنفيذ ومنع التهرب.

فالأنظمة الجبائية الضعيفة تتسم غالبا بالتعقيد وعدم الشفافية، ما يخلق ثغرات قانونية يسهل استغلالها من طرف المكلفين، خاصة في ظل غياب نظام معلوماتي متكامل وقاعدة بيانات دقيقة للمكلفين، كما أن ضعف التنسيق بين المصالح الجبائية المختلفة، وكثرة الإجراءات الإدارية غير المرقمنة، يؤدي إلى تباين المعالجة ويتيح المجال للممارسات غير القانونية[1] .

إضافة إلى ذلك فإن القصور في أجهزة الرقابة الضريبية، سواء من حيث عدد الأعوان أو مستوى تكوينهم، يمثل نقطة خلل جوهرية، حيث تؤكد الدراسات أن ضعف التغطية الرقابية والاعتماد الكبير على التصريح الذاتي من قبل المكلفين، دون تدقيق فعال، يسهل عمليات التهرب، خاصة في قطاعات الاقتصاد غير الرسمي والمهن الحرة[2].

أما على مستوى النصوص التشريعية، فغالبا ما تعاني القوانين الجبائية من التغيير المتكرر وعدم الاستقرار، مما يفقد النظام الضريبي مصداقيته، ويضعف من قدرة الإدارة الجبائية على التطبيق الصارم، فضلاً عن تقويض ثقة المكلفين بالنظام الجبائي نفسه. كما أن غياب العقوبات الرادعة أو تطبيقها الانتقائي يقلل من الردع القانوني ويشجع على التهرب الضريبي[3].

ويعد غياب الرقابة الرقمية والآلية الحديثة من بين أبرز التحديات التي تواجه فعالية الأجهزة الجبائية في الجزائر، إذ لا تزال العديد من العمليات تدار بشكل تقليدي، مما يضعف من سرعة وكفاءة الرقابة، ويحول دون إنشاء نظام تتبع ذكي للمعاملات الاقتصادية التي تشكل قاعدة الوعاء الضريبي. لذلك فإن إصلاح النظام الجبائي الجزائري يتطلب إعادة هيكلة شاملة تأخذ بعين الاعتبار تحديث المنظومة التشريعية، وتطوير القدرات البشرية والتقنية للإدارة الجبائية، وتعزيز منظومة الرقابة من خلال أدوات رقمية فعالة، لضمان تقليص الفجوة بين الإمكانيات القانونية والفعالية التطبيقية.

---

[1] بن يوسف ناصر، **المرجع السابق**، ص 74.

[2] بوعكاز سميرة، **مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 198.

[3] بوزيد زين العابدين، **فعالية النظام الضريبي في دعم الإيرادات الجبائية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2018-2019، ص 120.

ثالثا: الثقافة الضريبية المحدودة

تواجه الجزائر ضعفاً في الثقافة الضريبية لدى المواطنين والشركات، مما يعيق الالتزام الضريبي ويزيد من ظاهرة التهرب، بحيث الثقافة الضريبية تعكس فهم الأفراد والمؤسسات لأهمية الضرائب ودورها في تمويل الخدمات والتنمية، وضعفها يؤدي إلى انتشار التهرب الضريبي.

يرتبط مستوى الثقافة الضريبية بمستوى التعليم والوعي القانوني والاقتصادي لدى المواطنين، فكلما زاد وعي المكلف بحقوقه وواجباته الضريبية، كلما ارتفعت احتمالية التزامه الطوعي.[1]

أما في المجتمعات التي يغيب عنها التثقيف الضريبي، سواء عبر المناهج التعليمية أو الحملات الإعلامية والتوعوية، فإن الأفراد غالبا ما ينظرون إلى الضريبة كعبء مالي ثقيل لا يرون له مردودا مباشرا، مما يؤدي إلى فقدان الثقة بالمؤسسات الجبائية، وبالتالي الميل إلى التهرب أو التجنب الضريبي بوسائل متعددة[2].

تتجلى محدودية الثقافة الضريبية في الجزائر عبر انتشار الممارسات غير الرسمية، وانخفاض نسب التصريح الطوعي، وغياب المبادرات التوعوية المنتظمة من قبل الإدارة الجبائية، كما يساهم ضعف التكوين الضريبي في المدارس والجامعات، إلى جانب ندرة البرامج الإعلامية التوعوية، في نشوء جيل يفتقر إلى الوعي الكافي بواجباته الضريبية.

ويشير العديد من الباحثين إلى أن ضعف الثقافة الجبائية في الجزائر يمثل أحد الأسباب البنيوية لاستمرار التهرب الضريبي، إذ أن غياب الفهم الصحيح لدور الدولة في إعادة توزيع المداخيل، وتردي مستوى الشفافية في تسيير الأموال العمومية، يجعل من المواطن أقل استعدادا للمساهمة في الجهد الجبائي الوطني، فإن نسبة كبيرة من المكلفين يرون أن أموال الضرائب لا توظف بشكل عادل أو فعال، ما يجعلهم يبحثون عن سبل للتهرب دون شعور بالذنب الاجتماعي أو القانوني.[3]

---

[1] بن شنات عبد الحكيم، "**العوامل المؤثرة على التهرب الضريبي في الجزائر: دراسة ميدانية**"، *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*، جامعة سطيف، العدد 8، 2020، ص 66.

[2] بوزيد زين العابدين، المرجع السابق، ص112.

[3] بوعكاز سميرة، المرجع السابق، ص 211.

تعتبر الثقافة الضريبية تَبنى على مدى اقتناع الفرد بعدالة النظام الجبائي، وشفافية الإدارة، وعدالة توزيع العبء الضريبي بين الفئات الاجتماعية[1]، وبالتالي فإن غياب هذه العناصر يضعف من ثقافة الامتثال الطوعي ويغذي سلوكيات التهرب والاحتيال الضريبي.

إن تعزيز الثقافة الضريبية في الجزائر يتطلب استراتيجية وطنية شاملة تشمل: إدماج التربية الضريبية في المناهج التعليمية، وتنظيم حملات إعلامية دورية، وإشراك المجتمع المدني في عمليات التوعية، بالإضافة إلى تحسين أداء الإدارة الجبائية من حيث الشفافية، العدالة، وجودة الخدمات، وبدون هذا الجهد التكاملي، سيظل ضعف الثقافة الجبائية أحد أكبر التحديات أمام إصلاح المنظومة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي.

رابعا: الفساد الإداري

الفساد الإداري يعتبر من المشكلات الأساسية التي تُسهم في انتشار التهرب الضريبي، إذ يتسامح بعض المسؤولين مع المكلفين بالضرائب بسبب علاقات شخصية أو مصالح خاصة. هذا الفساد يضعف تطبيق القوانين الضريبية ويشجع على التهرب عبر تجاهل أو عدم تنفيذ العقوبات المقررة على المخالفين.

ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العمومي أثناء تأديتة لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعون لمراجعتها وتحديثها باستمرار، وهنا تتمثل مظاهر الفساد الإداري في: عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي[2].

والواقع إن مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتداخلة وغالباً ما يكون انتشار احدها سبباً مساعداً على انتشار بعض المظاهر الأخرى.

خامسا: التساهل في تطبيق القوانين

---

[1] بن شنات عبد الحكيم، المرجع السابق، ص 67.

[2] سليمان عتير ونور الدين بعيليش وعمر الفاروق زرقون، **دور الشفافية الضريبية في مكافحة الفساد الإداري والمالي**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، د س ن، ص564-565

رغم وجود ترسانة قانونية صارمة تهدف إلى مكافحة التهرب الضريبي، إلا أن الواقع العملي يكشف عن وجود قدر كبير من التساهل في تطبيق هذه القوانين، مما يعيق فعاليتها. ففي كثير من الحالات، تلجأ السلطات الجبائية إلى تسويات ودية مع المخالفين، بدلًا من تفعيل المسار القضائي، وهو ما يعزز الشعور بالإفلات من العقاب، ويشجع على استمرار هذه الممارسات. كما أن ضعف الرقابة الإدارية على تنفيذ العقوبات، سواء كانت مالية أو جزائية، يعد أحد الأسباب الجوهرية التي تُبقي على معدلات التهرب الضريبي مرتفعة. ويلاحظ هذا الخلل بوضوح رغم التنصيص في القانون رقم 18-06 لسنة 2018 على ضرورة تشديد العقوبات على المتهربين وتوسيع صلاحيات الإدارة الجبائية في مجال التحقيق والمراقبة.[1]

1- ضعف الردع القانوني والعقوبات غير الرادعة

غالبا ما تكون العقوبات المرتبطة بجرائم التهرب الضريبي غير فعالة أو غير مطبقة بصرامة، مما يجعلها غير كافية لردع المخالفين. وقد أكد تقرير صندوق النقد الدولي أن ضعف العقوبات الجزائية في بعض البلدان، ومنها الجزائر، يخلق مناخا يسمح بانتشار السلوكيات الضريبية غير القانونية [2]

2- البطء في الإجراءات القضائية والإدارية

يؤدي التأخر في إصدار الأحكام في قضايا التهرب الضريبي، أو ضعف التنسيق بين الجهات الجبائية والعدلية، إلى تعطيل آليات الردع. وغالبا ما تفقد هذه الإجراءات فعاليتها بسبب طول المدة الزمنية اللازمة للفصل في النزاعات[3] .

3- المحاباة والفساد الإداري

يسهم الفساد الإداري في إضعاف تنفيذ القوانين، إذ قد تتورط بعض الجهات الإدارية في تسوية الملفات الجبائية بطرق غير قانونية، أو غض الطرف عن المخالفات مقابل رشاوى أو مصالح شخصية، ما يضعف المساواة أمام القانون ويشجع على التهرب[4]

---

[1] القانون رقم 18-06 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018، المتعلق بمكافحة التهرب الضريبي، الجريدة الرسمية، العدد 27، ص. 5.

[2] International Monetary Fund (IMF), ***Revenue Administration: Governing Tax Compliance***. IMF Technical Note, (2021). p. 32.

[3] بن عيسى عبد القادر، ***فعالية النظام الجبائي الجزائري في مكافحة التهرب الضريبي***، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، 2018-2019، ص 98.

[4] بوخاري نوال، ***دور الحوكمة في الحد من الفساد الضريبي في الجزائر***، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2016-2017، ص 112.

4- ضعف آليات التفتيش والمتابعة

تعاني الإدارة الجبائية في الجزائر من نقص الإمكانيات التقنية والبشرية، ما يجعلها عاجزة عن تتبع المخالفين بفعالية، خاصة في ظل اتساع رقعة النشاطات الاقتصادية غير الرسمية. وأشار تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى أن محدودية الرقابة تمثل أحد أسباب ضعف الامتثال الجبائي في الدول النامية[1].

5- غياب الشفافية في تطبيق القانون

غياب الشفافية والمساءلة في تطبيق النصوص القانونية يولّد انطباعا بأن النظام الجبائي انتقائي، ويطبق بشكل غير عادل، ما يفقد المواطنين الثقة في العدالة الجبائية ويدفعهم نحو التهرب [2].

سادسا: التحديات الاقتصادية العامة

تعيش الجزائر في ظل تحديات اقتصادية كبيرة بسبب انخفاض أسعار النفط، مما يزيد من الضغط على الحكومة لتعزيز الإيرادات الضريبية في بعض الحالات، قد يتساهل مع المتهربين من الضرائب كإجراء لحماية الاقتصاد الوطني في الأوقات الصعبة. وبالتالي هذا التحدي الاقتصادي يفاقم من ضعف نظام الجباية ويزيد من تعقيد مكافحة التهرب الضريبي.

تعتمد الجزائر بشكل كبير على عائدات المحروقات، مما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات في أسعار النفط. هذا الاعتماد يضعف من استقرار الإيرادات العامة ويقلل من الحاجة الملحة لتطوير النظام الضريبي وتحسين التحصيل الجبائي.

1- الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية وتذبذبها

تعتمد الجزائر بشكل كبير على عائدات المحروقات، مما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات في أسعار النفط. هذا الاعتماد يضعف من استقرار الإيرادات العامة ويقلل من الحاجة الملحة لتطوير النظام الضريبي وتحسين التحصيل الجبائي.[3]

2- ارتفاع معدلات البطالة وتراجع النمو الاقتصادي

---

[1] OECD. (2020). *Tax Administration 2020: Comparative Information on OECD and Other Advanced and Emerging Economies*. Retrieved from www.oecd.org

[2] بوشيخي عبد الكريم، ***تحليل أسباب ضعف الامتثال الجبائي في الجزائر***، مجلة العلوم الاقتصادية والمالية، العدد 17، جامعة الجزائر3، 2018، ص85.

[3] Bouaziz, F.: ***Tax Evasion and the Informal Economy in Algeria: Challenges and Perspectives***. International Journal of Economics and Finance, 11(3), 2019, pp 45-58.

تسهم معدلات البطالة المرتفعة والنمو الاقتصادي الضعيف في تقليص القاعدة الضريبية، حيث يؤدي ذلك إلى انخفاض عدد المكلفين القادرين على الوفاء بالتزاماتهم الضريبية، ويشجع على الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي[1].

3- التضخم وضعف القوة الشرائية

يؤدي التضخم إلى تآكل القوة الشرائية للمواطنين، مما يجعل الوفاء بالالتزامات الضريبية عبئًا إضافيا. هذا الوضع يحفز الأفراد والشركات على البحث عن طرق لتقليل العبء الضريبي، بما في ذلك التهرب الضريبي[2].

4- ضعف الثقة في السياسات الاقتصادية والمالية

يؤدي عدم الاستقرار في السياسات الاقتصادية والمالية إلى ضعف ثقة المواطنين في النظام الضريبي، مما يقلل من الامتثال الطوعي ويزيد من معدلات التهرب الضريبي[3] .

5- التوسع في الاقتصاد غير الرسمي كرد فعل على الأزمات

تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى توسع الاقتصاد غير الرسمي، حيث يلجأ الأفراد والشركات إلى العمل خارج الإطار الرسمي لتجنب الأعباء الضريبية والتنظيمية، مما يقلل من القاعدة الضريبية ويزيد من صعوبة تحصيل الضرائب[4].

---

[1] World Bank. ***Algeria Economic Update: Navigating the Crisis***. Retrieved from (2020) https://www.worldbank.org/en/country/algeria/publication/economic-update-april-2020

[2] International Monetary Fund ***Algeria: 2021 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Algeria***. IMF Country Report No. 21/1. (2021).

[3] Benhabib, A., & Bougherara, H *The Impact of Macroeconomic Instability on Tax Compliance in Algeria*. Journal of North African Studies, 23(4), (2018). 678-695.

[4] OECD. *Revenue Statistics in Africa 2019: Algeria*. Retrieved from https://www.oecd.org/tax/revenue-statistics-in-africa-2019-algeria.pdff

المبحث الثاني: الإطار النظري للمؤشرات العالمية للحكم الرشيد

شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي توجها إصلاحا عالميا واسعا شمل مختلف النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وقد تزامن هذا التوجه مع التغيرات المتسارعة التي شهدها العالم في ظل انهيار الحواجز بين الدول نتيجة ما يسمى بالعولمة، وقد دعت الكثير من المنظمات الدولية لهذا الإصلاح منها البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وقد كان التركيز على إدارة الدولة من اجل تحسين مستويات التنمية ومكافحة الفساد وتحسين أداء المؤسسات وتفعيل الأنظمة القانونية وإرساء مبدأ الشفافية في إدارة موارد الدولة ... الخ، فمن هنا ظهرت الدعوة إلى إرساء مبادئ الحكم الراشد التي تعمل على الإدارة الجيدة لموارد الدولة ومواجهة الفساد ومكافحته وكذا سوء استخدام السلطة.

لقد اتخذ موضوع الحكم الراشد أهمية بالغة، حيث أصبح من أولويات صناع القرار في جميع أنحاء العالم، كما أصبح يشكل ضامنا أساسيا لتحويل النمو إلى تنمية مستدامة تتوخى قدرا من العدالة والمساءلة والشرعية، تستجيب لتطلعات الأفراد وتلبي حاجاتهم، وكذا إرساء دولة القانون.

المطلب الأول: مفهوم الحكم الراشد وأسباب ظهوره

قدمت العديد من الاجتهادات فيما يتعلق بمصطلح الحكم الراشد ويرجع ذلك إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفكرية، ويوضح هذا المطلب مفهوم الحكم الراشد وأسباب ظهوره.

أولا: مفهوم حكم الراشد

أ- المعنى اللغوي

كلمة "الحكم" مشتقة من المصدر الثلاثي "حَكَم"، ويقال: "تحكّم" بمعنى استبدّ، أي مارس السلطة دون ضوابط. وفي اللغة العربية، تدل كلمة "الحكم" أو "الحكمانية" على أفضل الأشياء بأفضل العلوم، وهي تعني كذلك معرفة الحق لذاته، ومعرفة الخير لأجل العمل به، كما تدل على العلم والتفقه، بدلالة قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾ [لقمان:12].

فإن مفهوم "الحكم" في اللغة يتضمن دلالة العدل، حيث ينظر إلى الحاكم على أنه من يتولى الفصل بين الناس وفقا للحق والمصلحة العامة. وبحسب تعريف معهد إدارة الحكم، فإن الحكم هو: "مجموعة من المؤسسات والعمليات والتقاليد التي تملي ممارسة السلطة وصنع القرار".[1]

[1] Philippe Egoume, **Bonne gouvernance et croissance économique**, Représentant résident du FMI en Côte d'Ivoire, 2007, p 4.
https://www.imf.org/external/country/civ/rr/2007/102207.pdf

أما في العلوم الإدارية، فإن الحكم يشير إلى نظام إدارة الدولة أو أداة السلطة على الشعب، من حيث تصريف شؤونه وتوجيه جهوده وتنظيمها، وضبط سلوك أفراده وجماعاته عن طريق القوانين التي تسنها السلطة وتنفذها عند الاقتضاء، ولو بالقوة المادية.[1] وفي العلوم الأمنية والجنائية، يقصد بالحكم : القرار الصادر عن المحكمة المختصة، والذي يمثل نهاية مسار التقاضي.

أما مصطلح "الرشيد"، فهو اسم من أسماء الله الحسنى، وأصله من الجذر "رَشَد" ويعني :**أصاب وجه الأمر، وسلك الطريق المستقيم**، وهو نقيض الضلال، وقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿**أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ**﴾]هود: 78]، أي من يدل الناس على مصالحهم ويهديهم إلى الحق.

وقد عرف بعض علماء العقيدة "الرشيد" بأنه: " الذي تنساق تدبيراته إلى غاياتها على سبيل السداد، دون حاجة إلى إرشاد من مرشد، أو توجيه من موجه" [2].

ب-المعنى الإصطلاحي

يعرف مفهوم الحكم الراشد (**Good Governance**) من المفاهيم الحديثة نسبياً في حقل العلوم السياسية والإدارية، وقد اكتسب أهمية متزايدة في الخطاب التنموي العالمي منذ أواخر القرن العشرين . تتعدد تعريفات الحكم الراشد بتعدد الزوايا التي ينظر منها إليه، وبتنوع اهتمامات المنظمات الدولية والأكاديميين الذين تناولوه بالدراسة والتحليل.

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (**UNDP**) الحكم الراشد بأنه: "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويلبون التزاماتهم ويتوسطون في خلافاتهم"[3]، ويركز هذا التعريف على شمولية الحكم ليتجاوز مجرد الحكومة ليشمل كافة الفاعلين في المجتمع.

---

[1] خيرة بن عبد العزيز، "**دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري**"، مجلة المفكر، العدد 8، جامعة محمد خيضر – بسكرة، نوفمبر 2012، ص 318.

[2] ابن منظور، جمال الدين، **لسان العرب**، ج15، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2003، ص 132.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **(UNDP) ، تقرير التنمية البشرية**، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002، ص 102.

أما البنك الدولي، فيقدم تعريفاً يركز على الجوانب المؤسسية والعملياتية، حيث يعرف الحكم الراشد بأنه " الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية".[1]

ويضيف البنك الدولي في تعريفات لاحقة أن الحكم الراشد يتضمن " التقاليد والمؤسسات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في بلد ما لتحقيق الصالح العام"، ويشمل ذلك " العملية التي يتم بمقتضاها اختيار القادة ومساءلتهم واستبدالهم، وقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة، واحترام المواطنين ومؤسسات الدولة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم".[2]

وفي السياق العربي، يشير بعض الباحثين إلى أن الحكم الراشد هو " الاستخدام العقلاني والرشيد للسلطة في إدارة وتشغيل شؤون المجتمع، وحسن استثمار واستغلال الثروات والموارد الطبيعية للدولة بهدف تحقيق متطلبات واحتياجات الأجيال الحاضرة دون استنزاف أو التأثير على احتياجات الأجيال اللاحقة"، كما يمكن النظر إلى الحكم الراشد على أنه" مجموعة من العمليات والمؤسسات التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات وتنفيذها في إطار من الشفافية والمساءلة والمشاركة وسيادة القانون، بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة".[3]

وفي تعريف آخر، يرى رمزي ردايدة أن الحكم الراشد هو "مجموعة الإجراءات والقواعد والمعايير التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة".[4]

يتضح من هذه التعريفات أن مفهوم الحكم الراشد مفهوم مركب ومتعدد الأبعاد، يتجاوز الإدارة الحكومية التقليدية ليشمل تفاعل مختلف الفاعلين في المجتمع (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) في إطار مؤسسي وقانوني يهدف إلى تحقيق الصالح العام والتنمية المستدامة، وهو يركز على كيفية ممارسة السلطة وليس فقط على من يمارسها.

---

[1] البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، 1992، ص3 .

[2] البنك الدولي، **مؤشرات الحوكمة العالمية**، 2007، ص2 .

[3] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 2017، ص83 .

[4] رمز ردايدة، **واقع الحكم الرشيد في الأردن : دراسة مؤشرات البعد السياسي**، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد49، العدد1، 2022، ص240 .

ثانيا: أسباب ودوافع ظهور مفهوم الحكم الراشد

لم يظهر مفهوم الحكم الراشد من فراغ، بل كان نتيجة لتطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية عالمية، وتزايد الوعي بأهمية الإدارة الرشيدة للشأن العام لتحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات المعاصرة. يمكن إجمال أبرز أسباب ودوافع ظهور هذا المفهوم في النقاط التالية:

1- الأسباب السياسية: وتتمثل فيما يلي:

- خصوصية المنطقة العربية بالمقارنة مع بقية المناطق في العامل حيث أن إدارة احلكم أضعف في هذه المنطقة من كل مناطق العامل الأخرى وهذا ما بينته دراسة البنك الدولي[1]؛

- استمرار ظاهرة الدولة الأمنية والتي تعتمد على الأساليب القمعية وتضييق مجال الحريات السياسية والإعلامية.[2]

- غياب دولة المواطن ومفهوم المواطنة حيث أن طبيعة الدولة وشرعيتها لا تقومان على التعاقد بين الحكام والمحكومين ويتأسس على المواطنة والحقوق والواجبات وهذا ما يؤدي الى غياب الحقوق الأساسية للمواطن، وقيام الدولة على أسس العصبيات والتضامنات القبلية والطائفية والجهوية والدينية وغيرها مما يسبب أزمة شرعية لكثير من هذه الأنظمة، ويحرم المواطنين من حقوقهم، فتقدم الدولة الخدمات وكأنها هبات ممنوحة من الحاكم وليست حقوق للمواطن؛ العولمة وما تضمنه من تزايد دور المنظمات غير الحكومية، عولمة آليات وأفكار اقتصاد السوق، عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان...إلخ؛[3]

- إرجاع الصعوبات التي تواجه مسألة التنمية في إفريقيا عامة إلى أزمة الحكم **Crise de la Gouvernance** وهذا ما أدى إلى تقديم مجموعة من المبادئ تأسس لمفهوم الحكم الراشد مثل الشفافية

[1] يوسف أزروال، **الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق، دراسة في واقع التجربة الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص التنظيم السياسي والاداري، قسم العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر – باتنة –، 2009، ص 11.

[2] حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 108.

[3] يوسف أزروال، مرجع سبق ذكره ، ص 07.

المساءلة، مكافحة الفساد، احترام حقوق الإنسان، تقليص دور الدولة وخفض النفقات العامة اللامركزية.[1]

– عدم الاستقرار السياسي حيث تعاني معظم دول العالم من شدة وطأة الصراعات الداخلية حيث تنتج هذه الصراعات عن أزمات اقتصادية وتدهور الوضعية الاجتماعية والفتن الطائفية..... إلخ، إلا أن العامل الأساسي الذي أثر على استقرار الدول هو عدم فسح الأنظمة الحاكمة المجال لمجتمعاتها المدنية من أجل المشاركة في الحكم واختيار من يمثلهم داخل المجالس الشعبية وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان وعرقلة تطوير منظومة القيم الديمقراطية (المشاركة الانتخابات التداول السلمي على السلطة....الخ).[2]

2– الأسباب الاقتصادية وتتمثل فيما يلي:

– الانتقال من التركيز على الدولة والتنمية إلى الاهتمام أكثر بانتقال الأنظمة التسلطية في القارة الإفريقية إلى أنظمة تأخذ بنظام التعددية الحزبية والديمقراطية الليبيرالية، حيث أعتبر هذه الأخيرة كشرط للإصلاح الاقتصادي والوصول إلى التنمية، إضافة إلى الحكم الراشد الذي يجمع بين المضمون السياسي المؤسساتي والاقتصادي؛

– ارتفاع المديونية الخارجية التي من شأنها أن تنعكس على الأزمات المالية للدول النامية زيادة على ارتفاع مستويات الفقر، وضعف القدرة الشرائية، وتدهور ميزان المدفوعات وانخفاض كفاءة البنية الأساسية حيث تتأثر هذه المؤشرات بحركة الأسعار النفطية، إذ أن الدول المصدرة للنفط معرضة لتراجع كبير في معدلات نموها الاقتصادي مقابل استفادة الدول المستوردة للنفط من انخفاض أسعاره، علما أن الدول المستوردة والمصدرة معا تتأثر بتراجع التجارة الدولية وحركة السياسة العالمية وتناقض تحويلات العاملين في الخارج.[3]

---

[1] رضوان بروسي، **الديمقراطية والحكم الراشد في افريقيا دراسة في المداخل النظرية الآليات والعمليات ومؤشرات قياس نوعية الحكم**، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج العقيد الحاج لخضر – باتنة ، 2008–2009، ص 122.

[2] حسين عبد القادر، **الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص الدراسات الأورو متوسطية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012، ص 20.

[3] المرجع السابق، ص 21–22.

شهدت ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي أزمات اقتصادية أبرزت ضعف البيئة المؤسسية والتنمية في الدول، خاصة النامية، حيث تزايد عجز الموازنات وارتفاع التضخم والديون، مما أثر على الفقر والقدرة الشرائية، كما ساهمت العولمة في ترابط الاقتصاديات وانتشار الأزمات المالية بسرعة، فشلت برامج الإصلاح الهيكلي بسبب الفساد وضعف المؤسسات، مما جعل الحكم الرشيد ضرورة لضمان نجاح الإصلاحات.

3- الأسباب الاجتماعية وتتمثل فيما يلي:

- اهمال المشكلات التنموية الرئيسية كالفقر والبطالة وبالتالي ضعف مستوى التنمية البشرية ولإهمال القضايا الاجتماعية نتائج سلبية بعيدة المدى كسوء التغذية ومشاكل قطاعي الصحة والتربية؛
- تدهور عدالة توزيع الدخل والثروة مما يقلل من الكفاءة المجتمعية ويعطل فرص التنمية؛
- عدم قدرة الدول المتخلفة على التجاوب مع التطورات التكنولوجية على المستوى الدولي نتيجة الانتشار الواسع للجهل والأمية؛
- الانفجار السكاني وبروز الزيادات الضخمة في عدد السكان، وما تفرضه هذه الزيادات من زيادة موازية في الحاجات والمتطلبات المختلفة والأخذ بأنماط جديدة من التخطيط الاقتصادي والاجتماعي مما استدعى إحداث تطوير في نظم الادارة المحلية في الدول المتقدمة والنامية على السواء.[1]

المطلب الثاني: أنواع المؤشرات العالمية للحكم الراشد بحسب البنك الدولي

يعتبر البنك الدولي من أبرز المؤسسات الدولية التي اهتمت بتطوير مؤشرات لقياس جودة الحكم الراشد في مختلف دول العالم، وقد قام فريق من الباحثين في البنك الدولي، بقيادة دانييل كوفمان وآرت كراي وماسيمو ماستروزي **(Kaufmann, Kraay, and Mastruzzi)**[2]، بتطوير مجموعة من المؤشرات العالمية للحكم الراشد **(Worldwide Governance Indicators - WGI)** [3] التي تستخدم على نطاق واسع في الأبحاث الأكاديمية والتقارير الدولية، وتغطي هذه المؤشرات ستة أبعاد رئيسية

[1] حسين عبد القادر، المرجع السابق، ص 22.

[2] Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010). **The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues**. World Bank Policy Research Working Paper No. 5430.

[3] World Bank. (2023). Worldwide Governance Indicators. Retrieved from https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicatorsBanque Mondiale

للحكم الراشد، ويتم تحديثها سنوياً بناء على مجموعة واسعة من مصادر البيانات التي تشمل استطلاعات الرأي للخبراء والمواطنين والشركات، وتقارير المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية.

في هذا المطلب، سنستعرض هذه المؤشرات الستة بالتفصيل، مع توضيح مفهوم كل مؤشر، ومنهجية قياسه، وأهميته في تقييم جودة الحوكمة.

تعد المؤشرات العالمية للحكم الراشد **Worldwide Governance Indicators (WGI)** التي اعتمدها البنك الدولي، من أكثر المعايير شمولية وأفضلها استخداماً لقياس كفاءة وفعالية الحكومات؛ تشتمل هذه المؤشرات على آراء عدد كبير من المشاركين (أكثر من 30 مصدراً) من المؤسسات والمواطنين والخبراء في البلدان الصناعية والنامية[1]؛ يتم تصنيف الدول وفق مؤشرات الحكم الراشد حسب نسب مئوية تتراوح بين 0–100% حيث تدل النسب الأعلى على وضع أفضل للممارسات المتعلقة بالحكم الرايد، وتنقسم النسب إلى خمس مستويات:

- المستوى الأول: أعلى من..... 75% وضع ممتاز.
- المستوى الثاني: أعلى من..... 50% وضع جيد.
- المستوى الثالث: أعلى من..... 25% وضع متوسط.
- المستوى الرابع: أعلى من..... 10% وضع ضعيف.
- المستوى الخامس: أقل من..... 10% وضع ضعيف جدا.

السنة	الرأي إبداء والمسائلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	جودة التنظيم	سيادة القانون	السيطرة الفساد على
2015	−1.03	−0.74	−0.58	−0.83	−0.70	−0.86
2016	−1.05	−0.76	−0.60	−0.85	−0.72	−0.88
2017	−1.07	−0.78	−0.62	−0.87	−0.74	−0.90
2018	−1.09	−0.80	−0.64	−0.89	−0.76	−0.92
2019	−1.10	−0.82	−0.66	−0.91	−0.78	−0.94

[1] بلعاطل عياش، وبن حاح مونير، **أثر المؤشرات العالمية للحكم الراشد على فعالية الحكومة في الجزائر: دراسة قياسية**، مجلة آفاق علمية، ط1، العدد 13، 2021، ص643.

2020	−1.08	−0.80	−0.65	−0.90	−0.77	−0.93
2021	−1.06	−0.78	−0.63	−0.88	−0.75	−0.91
2022	−1.04	−0.76	−0.61	−0.86	−0.73	−0.89
2023	−1.02	−0.74	−0.67	−0.84	−0.71	−0.87

الجدول رقم (03) يوضح مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر (2015− 2023).

المصدر: استخراج هذه البيانات من مؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي(WGI) ، والتي توفر تقييمات سنوية منذ عام 1996.

- **فعالية الحكومة:** في عام 2023، سجلت الجزائر −0.67 نقطة، مما يشير إلى تراجع مقارنة بعام 2022 الذي سجل −0.51 نقطة، وأقل من المتوسط العالمي البالغ −0.04 نقطة .
- **السيطرة على الفساد** : وفقًا لمؤشر مدركات الفساد لعام 2024 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، حصلت الجزائر على 34 نقطة من أصل 100، مما يضعها في المرتبة 107 من بين 180 دولة .
- **إبداء الرأي والمسائلة** : تشير القيم السلبية المستمرة إلى تحديات في حرية التعبير والمشاركة السياسية

المؤشرات العالمية للحوكمة بحسب البنك الدولي ستة، وفيمايلي نورد الإطار المفاهيمي المتعلّق بكل منها:

1− مؤشر الصوت والمساءلة (Voice and Accountability - VA):

يقيس مؤشر الصوت والمساءلة مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار حكومتهم، فضلاً عن حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام[1]. يعكس هذا المؤشر الجوانب السياسية للحكم الراشد، ويركز على الحقوق والحريات الأساسية التي تمكن المواطنين من التعبير عن آرائهم ومحاسبة المسؤولين، ويعتبر هذا المؤشر مقياساً لدرجة الديمقراطية والحريات المدنية في الدولة.

يعتمد قياس المؤشر على تجميع بيانات من مصادر متعددة مثل تقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية (كمنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش)، وتقييمات خبراء المخاطر السياسية، واستطلاعات رأي المواطنين والخبراء حول مدى تمتعهم بالحقوق السياسية والحريات المدنية، توحد هذه

[1] بلعاطل عياش، المرجع السابق، ص06.

البيانات باستخدام نموذج إحصائي لإنتاج درجة موحدة لكل دولة تتراوح بين −2.5 (ضعيف) و+2.5 (قوي)[1]

ويعد مؤشر الصوت والمساءلة ذا أهمية كبيرة في تقييم جودة الحوكمة، لما يعكسه من مستوى الديمقراطية، الشفافية، والمساءلة، إضافة إلى تعزيز المشاركة السياسية والاستقرار الاجتماعي.

2- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب

: (Political Stability and Absence of Violence/Terrorism - PS)

يقيس هذا المؤشر مدى احتمالية زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك الإرهاب ذو الدوافع السياسية، فبالتلي يعكس هذا المؤشر تصورات حول مدى استقرار البيئة السياسية في الدولة وخلوها من العنف والتهديدات الأمنية.

"يركز مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف على احتمالية زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف السياسي والإرهاب.[2]

إن ارتفاع درجة هذا المؤشر يدل على بيئة سياسية آمنة ومستقرة، بينما تشير الدرجات المنخفضة إلى مخاطر سياسية وأمنية عالية، تُقاس درجته من خلال بيانات مجمعة من مؤسسات تصنيف ومصادر دولية وخبراء.[3]

يشكّل مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف أحد المؤشرات الجوهرية في تقييم جودة الحوكمة، نظراً لتأثيره المباشر على بيئة الاستثمار ومناخ التنمية. فكلما زاد الاستقرار السياسي، تعزّزت جاذبية الدولة للاستثمارات المحلية والأجنبية، بفضل ما توفره من أمان وثقة للمستثمرين. كما يساهم هذا الاستقرار في دعم الإنتاج، وخلق فرص العمل، وتمكين الحكومات من التركيز على تطوير الخدمات العامة كالصحة والتعليم والبنية التحتية، بدلاً من الانشغال بمواجهة الأزمات والتهديدات الأمنية. إلى جانب ذلك، فإن غياب العنف السياسي يسهم في الحد من انتهاكات حقوق الإنسان، مما يجعل من الاستقرار السياسي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وصون الحقوق الفردية والجماعية.

يعتمد هذا المؤشر على عدة مبادئ، منها التداول السلمي على السلطة، نزاهة الانتخابات وكذا الوسائل الشرعية والدستورية في تشكيل الحكومات بعيدا عن منطق القوة في الاستيلاء على السلطة؛

---

[1] Benazza, Hana, **Good governance in Algeria… What's the reality? Economic Researcher Review**, 7(11), University of Skikda, Algeria. 2019, page 60-61.

[2] بلعاطل عياش، المرجع السابق، **ص 07**.

[3] Benazza Hana, 2019, p. 65-66.

ويهدف إلى بناء نظام سياسي شرعي وقوي يشتغل في إطار احترام سيادة الشعب والإرادة الاجتماعية وانعدام العنف يعني أن النظام السياسي متواجد في بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية سليمة[1].

3- مؤشر فعالية الحكومة(Government Effectiveness - GE)

يقيس مؤشر فعالية الحكومة جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات. يعكس هذا المؤشر قدرة الدولة على إدارة مواردها بكفاءة وتقديم خدمات ذات جودة عالية لمواطنيها، وتنفيذ خططها التنموية بفعالية، ونقصد بهذا المؤشر نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الحكومة التنفيذي واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات العمومية والموازنات المختلفة للحكومة .[2] يركز مؤشر فعالية الحكومة على جودة الخدمات العامة، والخدمة المدنية، واستقلالية هذه الأخيرة عن الضغوط السياسية، فضلاً عن جودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.[3]

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى كفاءة الجهاز الإداري وقدرته على تحقيق الأهداف الحكومية، بينما يدل انخفاضه على ضعف الأداء وبيروقراطية غير فعالة. يقاس عبر بيانات من تقييمات وتصنيفات وآراء الخبراء حول كفاءة الإدارة، جودة البنية التحتية، وخدمات التعليم والصحة، بالإضافة إلى استقلالية الخدمة المدنية وقدرة الحكومة على تنفيذ السياسات البنية التحتية، وفعالية تقديم الخدمات الأساسية.[4] يحظى مؤشر فعالية الحكومة بأهمية كبيرة في تقييم جودة الحوكمة.

4- مؤشر جودة التشريعات (Regulatory Quality - RQ)

يقيس مؤشر جودة التشريعات قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وتشريعات سليمة تشجع على تنمية القطاع الخاص، ويعكس هذا المؤشر مدى خلو البيئة التنظيمية من الأعباء غير الضرورية، ومدى شفافية وفعالية العمليات التنظيمية، وقدرة الحكومة على تطبيق القوانين واللوائح بشكل عادل ومتسق،"" يركز مؤشر جودة التشريعات على قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات

---

[1] بلال احمد متاني، **اثر مؤشرات حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي- دراسة حالة المملكة الهاشمية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد الثامن،2017، ص385 .

[2] بلعاطل عياش، و بن حاح مونير، المرجع السابق، ص643.

[3] بلعاطل عياش، المرجع السابق، ص 07.

[4] Benazza Hana, 2019, page 64-65.

وتشريعات سليمة تسمح بتنمية القطاع الخاص وتشجعها"[1]. وفقاً لبيانات البنك الدولي، سجلت الجزائر في عام 2023 درجة -0.95 في مؤشر جودة التشريعات، مما يشير إلى وجود تحديات في البيئة التنظيمية التي قد تؤثر على نشاط القطاع الخاص.[2]

إن ارتفاع درجة هذا المؤشر يدل على وجود بيئة تنظيمية مشجعة للاستثمار والابتكار، بينما تشير الدرجات المنخفضة إلى وجود عوائق تنظيمية وبيروقراطية معقدة تحد من نشاط القطاع الخاص. يتم قياس هذا المؤشر من خلال تجميع بيانات من مصادر متنوعة، تشمل تقارير مؤسسات دولية مثل البنك الدولي (تقرير ممارسة أنشطة الأعمال)، والمنتدى الاقتصادي العالمي (تقرير التنافسية العالمية)، واستطلاعات رأي رجال الأعمال والخبراء حول مدى سهولة ممارسة الأعمال، ودرجة التدخل الحكومي في الاقتصاد، وشفافية الإجراءات التنظيمية، وفعالية تطبيق القوانين المتعلقة بالاستثمار والمنافسة.[3]

يعتبر مؤشر جودة التشريعات ذا أهمية بالغة في تقييم جودة الحوكمة، وذلك للأسباب عدة حيث يسهم مؤشر جودة التشريعات في عدة جوانب مهمة، منها تشجيع الاستثمار وتنمية القطاع الخاص عبر توفير بيئة تنظيمية سليمة تجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يدعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، كما يعزز هذا المؤشر التنافسية الاقتصادية من خلال وجود تشريعات واضحة وعادلة تضمن استقرار بيئة العمل وقابلية التنبؤ للشركات، بالإضافة إلى ذلك، يساهم في الحد من الفساد والرشوة عبر تبسيط الإجراءات التنظيمية وزيادة شفافية القوانين، وأخيراً يعمل على تحسين كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية من خلال إزالة العقبات التي تعيق دخول الشركات الجديدة للأسواق، مما يشجع المنافسة العادلة ويعزز من كفاءة الاقتصاد.[4]

---

[1] بلعاطل عياش، المرجع السابق، ص07-08.

[2] الموقع الالكتروني : **الجزائر: جودة التشريعات التنظيمية،**
https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/wb_regulatory_quality/?utm_source=chatgpt.com
، تاريخ الإطلاع 2025/04/20 على الساعة 23:00 .

[3] Benazza Hana, 2019, page 62.

[4] ساخي صليحة، دور الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية ، المجلد 29، العدد1، جامعة التكوين المتواصل، ص385

إن ضعف مؤشر جودة التشريعات غالباً ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف ممارسة الأعمال، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، وضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، مما يعيق جهود التنمية. لذلك، فإن تحسين جودة التشريعات يعتبر هدفاً رئيسياً للحكم الراشد.

5- مؤشر سيادة القانون (Rule of Law - RL) :

يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع والتقيد بها، ويعني في أبسط معانيه أن المواطنين سواسية أمام القانون بصرف النظر عن الاختلاف في اللّون أو الجنس أو الدين أو الوضع الاجتماعي[1]." يركز مؤشر سيادة القانون على مدى ثقة العملاء والتزامهم بقواعد المجتمع، ولا سيما نوعية إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلاً عن احتمالية وقوع الجريمة والعنف[2]، إن ارتفاع درجة هذا المؤشر يدل على وجود نظام قانوني قوي وموثوق به، وبيئة آمنة يحكمها القانون، بينما تشير الدرجات المنخفضة إلى ضعف النظام القانوني، وانتشار الجريمة، وعدم اليقين القانوني.

يتم قياس هذا المؤشر من خلال تجميع بيانات من مصادر متنوعة، تشمل تقارير منظمات دولية (مثل تقارير حقوق الإنسان، وتقارير حول الفساد القضائي)، وتقييمات وكالات التصنيف الائتماني، واستطلاعات رأي الخبراء ورجال الأعمال والمواطنين حول مدى فعالية النظام القضائي، واستقلاليته، ونزاهته، ومدى انتشار الجريمة، ومستوى الأمان الشخصي، واحترام حقوق الملكية.[3]

يعتبر مؤشر سيادة القانون ذا أهمية كبيرة في تقييم جودة الحوكمة، حيث يضمن حماية الحقوق والحريات الأساسية لكل فرد، ويحقق العدالة والمساواة من خلال تطبيق القوانين على الجميع دون تمييز، كما يشجع على جذب الاستثمار والتنمية الاقتصادية عبر توفير بيئة قانونية مستقرة تحمي حقوق الملكية وتضمن إنفاذ العقود. بالإضافة إلى ذلك، يلعب النظام القضائي القوي والمستقل دورا حاسما في مكافحة الفساد والجريمة، مما يعزز محاسبة المسؤولين عن التجاوزات، وأخيرا يساهم احترام

[1] شقبقب عيسى، **الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي، محاولة لنمذجة العلاقة بالتطبيق على حالة الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثالث، المجلد الثاني، 2016، ص ص285-287

[2] بلعاطل عياش، المرجع السابق، **ص08.**

[3] Benazza Hana, 2019, page 67-68.

القانون وتطبيقه بشكل عادل في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبناء مجتمع أكثر أماناً وثقة بين المواطنين والدولة.[1]

إن ضعف مؤشر سيادة القانون غالباً ما يؤدي إلى انتشار الفساد، وزيادة معدلات الجريمة، وضعف حماية الحقوق، وعدم الاستقرار، مما يعيق جهود التنمية ويؤثر سلباً على حياة المواطنين.

6- مؤشر مكافحة الفساد(Control of Corruption – CC)

يقيس مؤشر مكافحة الفساد مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك الأشكال الصغيرة والكبيرة من الفساد، فضلاً عن "استيلاء" النخب والمصالح الخاصة على الدولة. يعكس هذا المؤشر مدى نجاح الدولة في الحد من الفساد بجميع أشكاله، سواء كان فساداً إدارياً (مثل الرشوة والمحسوبية) أو فساداً سياسياً (مثل استغلال النفوذ لتحقيق مصالح شخصية أو حزبية).

"يركز مؤشر مكافحة الفساد على مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك الأشكال الصغيرة والكبيرة من الفساد، فضلاً عن استيلاء النخب والمصالح الخاصة على الدولة "[2].إن ارتفاع درجة هذا المؤشر يدل على وجود جهود فعالة لمكافحة الفساد وبيئة تتسم بالنزاهة والشفافية، بينما تشير الدرجات المنخفضة إلى تفشي الفساد وضعف آليات مكافحته.[3]

يتم قياس هذا المؤشر من خلال تجميع بيانات من مصادر متنوعة، تشمل تقارير منظمات دولية (مثل منظمة الشفافية الدولية)، وتقييمات وكالات التصنيف الائتماني، واستطلاعات رأي الخبراء ورجال الأعمال والمواطنين حول مدى انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية، وفعالية جهود مكافحته، ووجود قوانين وإجراءات رادعة. يأخذ المؤشر في الاعتبار مختلف أشكال الفساد، من الرشوة الصغيرة إلى الفساد الكبير الذي يشمل كبار المسؤولين.[4]

يعتبر مؤشر مكافحة الفساد ذا أهمية قصوى في تقييم جودة الحوكمة، حيث يساهم في الحفاظ على المال العام من الهدر والاختلاس، ويوجهه نحو المشاريع التنموية والخدمات الأساسية التي تفيد المواطنين، كما تلعب مكافحة الفساد دورا هاما في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق، من خلال مكافحة استغلال قلة من الفاسدين على حساب الأغلبية، بالإضافة إلى ذلك، تسهم مكافحة

[1] Zore Mahamoudou & Nikiema, Roukiatou (2024**). Tax revenue instability in Sub-Saharan Africa: Does institutional quality matter?** *The American Journal of Economics and Sociology, 83*(3), page 154.

[2] بلعاطل عياش، المرجع السابق، **ص08.**

[3] Benazza Hana, 2019, page 69-68.

[4] Khaltar, Odkhnuu. (n. d.). **Tax evasion and governance quality: The moderating role of adopting open government.** Yonsei University, Republic of Korea.page 286.

الفساد في تحسين بيئة الاستثمار عبر تقليل التكاليف وتعزيز الاستقرار، مما يجذب رؤوس الأموال. وأخيرا، تعزز مكافحة الفساد ثقة المواطنين في الدولة ومؤسساتها، مما يقوي شرعية الدولة ويحد من شعور الإحباط واليأس بين الناس، وتحسين فعالية الحكومة يعيق الفساد قدرة الحكومة على أداء مهامها بفعالية وكفاءة، حيث يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة، وإلى سوء تخصيص الموارد، وإلى إضعاف المؤسسات، لذلك فإن مكافحة الفساد تساهم في تحسين فعالية الحكومة.[1]

إن ضعف مؤشر مكافحة الفساد غالباً ما يرتبط بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة معدلات الفقر، وضعف سيادة القانون، وعدم الاستقرار السياسي، لذلك فإن مكافحة الفساد تعتبر شرطاً أساسياً لتحقيق الحكم الراشد والتنمية المستدامة.

تعتبر هذه المؤشرات الستة أدوات تحليلية هامة لفهم وتقييم أبعاد الحكم الراشد المختلفة في أي دولة. وعلى الرغم من أهميتها، إلا أنه يجب التعامل معها بحذر، مع الأخذ في الاعتبار أنها تعكس تصورات وقد لا تعبر دائماً عن الواقع بشكل كامل ودقيق، كما أن التركيز على تحسين هذه المؤشرات يجب أن يكون جزءاً من استراتيجية إصلاح شاملة تهدف إلى بناء مؤسسات قوية وفعالة، وتعزيز ثقافة النزاهة والمساءلة في المجتمع، فبالتالي تم إنشاء منحنى بياني يمثل تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر من سنة 2015-2023 ويشمل المؤشرات الستة الأساسية المعتمدة من البنك الدولي كما هو مبين في الشكل.

الشكل رقم (01): يوضح تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر من سنة 2015-2023.

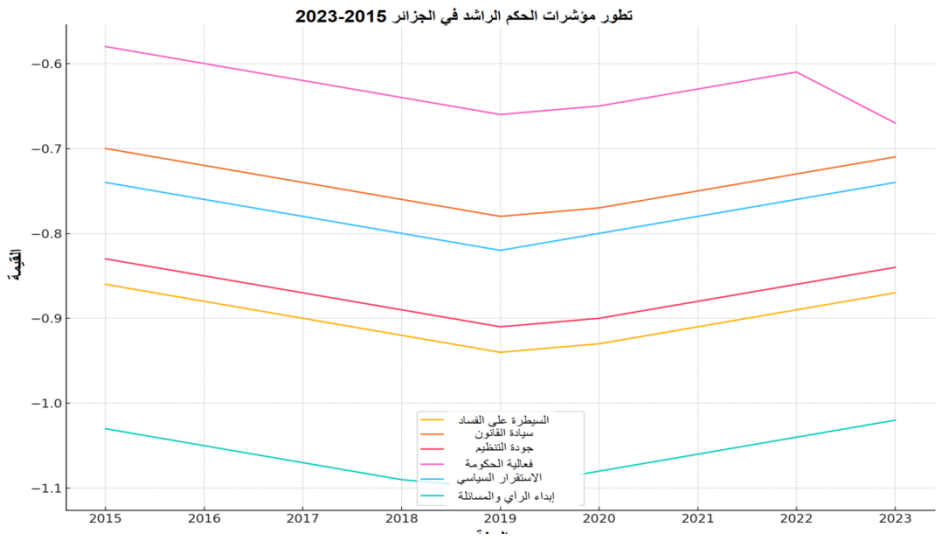

[1] الشرفي، عاصم علي حسن، **أثر تطبيق معايير الحكم الرشيد في الحد من الفساد وتحقيق التنمية المستدامة في اليمن**، الأفكار مستمدة من مناقشات حول آثار الفساد وأهمية مكافحته في اليمن، 2021، ص 772.

المصدر: مستخرجة من الموقع الرسمي للمؤشرات الحكومية العالمية (WGI) التي تحدث سنويا.

https://info.worldbank.org/governance/wgi/

التحليل: يعكس المنحنى البياني لتطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر بين 2015 و2023 أداء متفاوتا وغير متوازن في مختلف أبعاد الحوكمة، فقد حافظت معظم المؤشرات على مستويات سلبية، مع تسجيل تحسن طفيف في مؤشري الاستقرار السياسي وإبداء الرأي والمساءلة خلال السنوات الأخيرة، دون أن يرقى ذلك إلى تحولات هيكلية حقيقية، في المقابل شهدت مؤشرات محورية مثل فعالية الحكومة وجودة التنظيم تراجعا ملحوظًا، مما يدل على استمرار التحديات الإدارية والتنظيمية التي تعيق الأداء المؤسسي، أما السيطرة على الفساد وسيادة القانون فظلت عند مستويات ضعيفة، تعكس محدودية فعالية الرقابة وغياب الثقة في الجهاز القضائي. إجمالًا، تكشف هذه المؤشرات عن حاجة ملحة لإصلاحات مؤسسية عميقة تعزز الشفافية، وتدعم سيادة القانون، وترسخ مبادئ المشاركة والمساءلة، بما يسهم في بناء حوكمة رشيدة تحقق التنمية المستدامة وتحد من مظاهر التهرب الضريبي والفساد.

المطلب الثالث: حقائق عن مستويات المؤشرات العالمية للحكم الراشد في الجزائر

يعتبر تقييم مستويات مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر أمرا محوريا لفهم التحديات والفرص التي تواجه البلاد في سعيها نحو تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز كفاءة المؤسسات، وتشكل مؤشرات البنك الدولي للحكم الراشد (**WGI**) أداة مرجعية دولية لقياس جودة الحوكمة، وعلى الرغم من أنها تعتمد غالبا على تقييمات إدراكية لا تعكس الواقع بشكل دقيق في جميع جوانبه، فإنها تظل ذات أهمية تحليلية ومقارنة كبيرة، خاصة في ما يتعلق بتتبع مسار الإصلاح المؤسسي في الدول النامية.

أولًا: التباين في أداء الجزائر عبر مؤشرات الحكم الراشد

تشير الدراسات الحديثة إلى أن الجزائر شهدت مستويات متباينة من الأداء في مؤشرات الحكم الراشد في بعض الجوانب، مثل فعالية الحكومة والاستقرار السياسي، سجلت تحسنات نسبية خلال بعض الفترات، بينما بقيت مؤشرات أخرى مثل الصوت والمساءلة ومكافحة الفساد في مستويات متدنية مقارنة بالمعايير الدولية.

وقد أظهرت دراسة بعنوان " أثر المؤشرات العالمية للحكم الراشد على فعالية الحكومة في الجزائر " أن:

"مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر عرفت تباينا خلال الفترة المدروسة، حيث سجل بعضها تحسنا طفيفا بينما شهد البعض الآخر تراجعا أو استقرارا نسبيا".[1]

هذا التباين يعكس صعوبة عملية الإصلاح في السياق الجزائري، بالنظر إلى التعقيدات الهيكلية في الإدارة، والضغوط السياسية والاقتصادية التي تؤثر على استقرار السياسات واستمراريتها.

ثانيا: محددات تراجع المؤشرات في السياق الجزائري

يرتبط ضعف أداء الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد بعدة عوامل موضوعية وبنيوية. إذ تشير التقارير إلى وجود خلل في آليات المساءلة، وضعف في شفافية المؤسسات، وتراجع ثقة المواطن في النظام الإداري والقضائي، وهو ما ينعكس سلبا على مؤشرات مثل سيادة القانون وجودة التشريعات.

كما أن تعدد الهيئات الرقابية دون فعالية واضحة، وانتشار البيروقراطية والفساد الإداري، كلها تؤثر سلبا في ترتيب الجزائر ضمن مؤشرات الحوكمة، وتبرز دراسة "دور الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية في الجزائر " أهمية تحسين بيئة التشريع والاستثمار، وربط ذلك بتحسين المؤشرات الدولية وتعزيز فعالية الأداء المؤسسي.[2]

إن هذه المؤشرات ليست مجرد أرقام جامدة، بل هي تعكس واقعا مؤسساتيا وإداريا يحتاج إلى مراجعة شاملة وسياسات إصلاح معمقة، تقوم على الشفافية والعدالة والرقابة الفعالة.

إن قراءة واقع مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر تظهر الحاجة الماسة إلى إصلاحات مؤسساتية حقيقية تعيد بناء الثقة بين المواطن والدولة، وتحسن من صورة الأداء العمومي، سواء داخليا أو على مستوى التصنيفات الدولية، ويظل تحسين هذه المؤشرات ركيزة أساسية في بناء نموذج تنموي فعال ومستدام، لتدعيم التحليل الرقمي لمؤشرات الحكم الراشد في الجزائر إليك مثالاً على جدول يوضح تطور ترتيب الجزائر في بعض مؤشرات الحوكمة العالمية **(WGI)** خلال السنوات الأخيرة، مستندا إلى بيانات البنك الدولي:

[1] Benazza, Hana; 2019, page 58.

[2] Benazza, Hana; 2019, page 58-59

جدول رقم (04): تطور ترتيب الجزائر في بعض مؤشرات الحكم الراشد (2015 – 2023)

المؤشر	2015	2017	2019	2021	2023
فعالية الحكومة	31.2	32.6	34.1	35.7	36.0
الاستقرار السياسي	21.7	23.3	24.8	26.1	27.0
سيادة القانون	35.0	34.5	34.0	33.5	33.0
مكافحة الفساد	29.4	28.6	28.1	27.3	26.8
الصوت والمساءلة	14.3	13.5	13.0	12.7	12.4
جودة التنظيم والتشريعات	41.0	40.5	39.0	38.7	38.2

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمي – (Worldwide Governance Indicators 2023 WGI).

يظهر الجدول أن الجزائر حققت بعض التحسن في مؤشري فعالية الحكومة والاستقرار السياسي، في حين شهدت مؤشرات أخرى مثل "الصوت والمساءلة" و"مكافحة الفساد" تراجعا أو استقرارا عند مستويات منخفضة، وهو ما يعكس التحديات المستمرة في مجال الإصلاح المؤسسي والحوكمة.

الشكل رقم (02): يوضح تطور ترتيب في مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة بين 2015-2023.

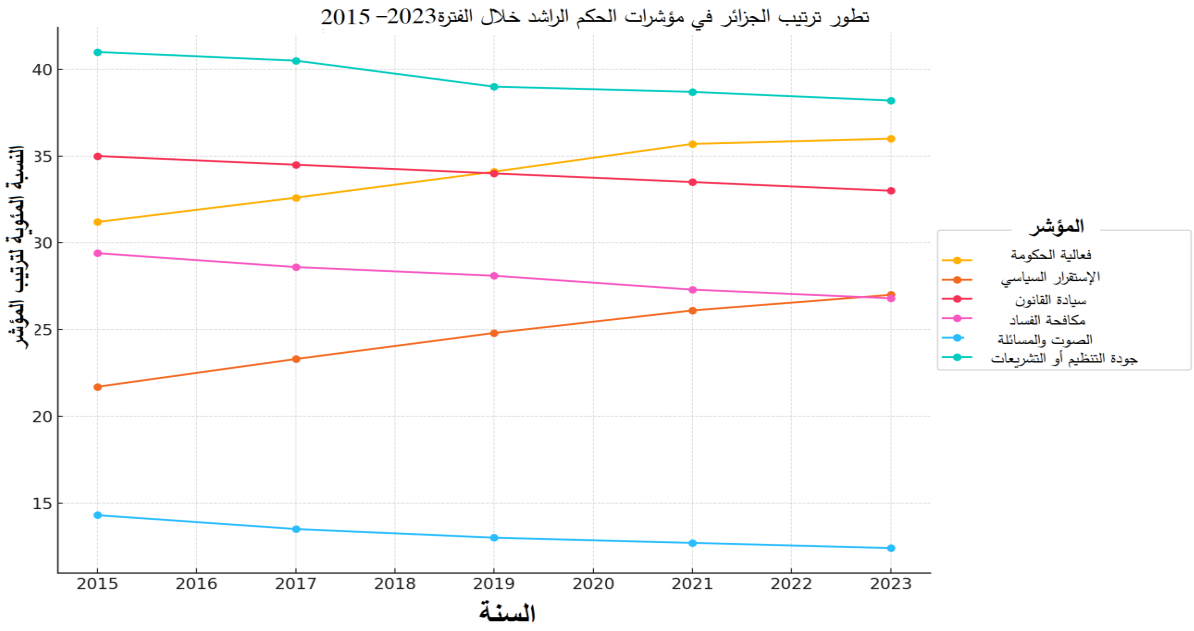

مصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية (Worldwide Governance Indicators – WGI)، إصدار 2023.

فيما يلي تمثيل بياني يوضح تطور ترتيب الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد خلال الفترة 2015–2023، يظهر الرسم بوضوح التحسن التدريجي في مؤشري "فعالية الحكومة" و"الاستقرار السياسي"، مقابل تراجع طفيف أو استقرار في مؤشرات "الصوت والمساءلة" و"مكافحة الفساد"، مما يدعم القراءة التحليلية لمحدودية فعالية الإصلاحات في بعض المجالات الحيوية للحوكمة.

المطلب الرابع: العلاقة النظرية بين المؤشرات العالمية للحكم الراشد والتهرب الضريبي

تعتبر العلاقة بين الحكم الراشد والتهرب الضريبي مجالاً بحثياً هاماً، حيث تشير العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى أن جودة الحكم ومؤسساته تلعب دوراً محورياً في التأثير على سلوك المكلفين تجاه الالتزام الضريبي، فالتهرب الضريبي وهو ممارسة غير قانونية تتمثل في تجنب دفع الضرائب المستحقة كلياً أو جزئياً، لا يمثل فقط خسارة للإيرادات العامة للدولة، بل يعكس أيضاً مدى ثقة المواطنين في حكومتهم وعدالة النظام الضريبي وفعالية مؤسسات الدولة، سنستعرض في هذا المطلب الأطر النظرية التي تفسر هذه العلاقة، مع التركيز على كيفية تأثير كل مؤشر من مؤشرات الحكم الراشد العالمية على ظاهرة التهرب الضريبي.

أولا الإطار النظري العام:

تنطلق معظم النظريات التي تربط بين الحكم الراشد والتهرب الضريبي من فرضية أن المواطنين يكونون أكثر استعداداً للالتزام بواجباتهم الضريبية عندما يثقون في أن الحكومة تعمل بكفاءة وشفافية لصالحهم، وأن الأموال العامة تُستخدم بشكل رشيد لتقديم خدمات ذات جودة، وأن النظام القانوني يضمن العدالة والمساءلة، وعلى العكس ذلك عندما تسود ممارسات الفساد وضعف سيادة القانون، وانعدام الشفافية والمساءلة، فإن ذلك يشجع على التهرب الضريبي كشكل من أشكال الاحتجاج أو نتيجة لضعف الردع.[1]

إلى أن "تصورات الناس للحكم العام وجودة المؤسسات الحكومية هي عناصر أساسية تؤثر في سلوك التهرب الضريبي" وتؤكد الدراسة على أن "سيادة القانون والاستقرار السياسي يؤثران بشكل كبير على

[1] Nimer, Khalil, Bani-Mustafa, Ahmed, AlQudah, Anas, Alameen, Mamoon, & Hassanein, Ahmed. ***Public perceptions of governance and tax evasion: Insights from developed and developing economies*.** Journal of Financial Reporting and Accounting, 20(4), 2022, page 3.

سلوك التهرب الضريبي في الدول النامية، بينما تعتبر سيادة القانون ومكافحة الفساد والاستقرار السياسي هي المحددات الأكثر أهمية للتهرب الضريبي بين مؤشرات الحكم العام للدول المتقدمة" [1] تستكشف هذه العلاقة، مشيرة إلى أن "جودة الحوكمة يمكن أن تقلل من التهرب الضريبي، وأن تبني مبادئ الحكومة المفتوحة يمكن أن يعزز هذا التأثير الإيجابي" [2] وتستند هذه الدراسات إلى النظرية المؤسسية التي ترى أن المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تشكل سلوك الأفراد والشركات.

ثانيا: تأثير مؤشرات الحكم الراشد على التهرب الضريبي:

1- الصوت والمساءلة والتهرب الضريبي:

عندما يتمتع المواطنون بصوت مسموع وقدرة على مساءلة حكومتهم، فإنهم يشعرون بأنهم جزء من عملية صنع القرار وأن مصالحهم ممثلة، هذا الشعور بالملكية والمشاركة يمكن أن يعزز الروح الوطنية والالتزام الطوعي بالقوانين، بما في ذلك القوانين الضريبية، "إن وجود آليات فعالة للمساءلة يقلل من فرص المسؤولين في تحويل الأموال العامة لمصالح خاصة، مما يزيد من ثقة المواطنين في أن ضرائبهم ستستخدم للصالح العام" [3]وعلى العكس، فإن غياب الصوت والمساءلة قد يدفع المواطنين إلى الشعور بأن الحكومة لا تمثلهم وأن الضرائب تذهب لجيوب الفاسدين، مما يبرر لهم التهرب الضريبي.

2- الاستقرار السياسي وغياب العنف والتهرب الضريبي:

يوفر الاستقرار السياسي بيئة آمنة ويمكن التنبؤ بها، مما يشجع على الاستثمار والنشاط الاقتصادي المشروع. في ظل الاستقرار، تكون المؤسسات الحكومية، بما فيها الإدارة الضريبية، قادرة على العمل بفعالية أكبر في تحصيل الضرائب وإنفاذ القوانين. تشير دراسة [4]إلى أن "الاستقرار السياسي يؤثر بشكل كبير على سلوك التهرب الضريبي في الدول النامية" في المقابل، يؤدي عدم الاستقرار السياسي والعنف إلى ضعف الدولة ومؤسساتها، وتراجع قدرتها على فرض سيادة القانون، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، مما يوفر بيئة خصبة للتهرب الضريبي، كما أن المخاطر العالية في ظل عدم الاستقرار قد تدفع الأفراد والشركات إلى إخفاء دخولهم وأنشطتهم.

[1] Nimer et al., 2022 .page 3.

[2] Nimer et al., 2022, page1-2

[3] Khaltar, Odkhnuu, (n.d.),page 279.

[4] Nimer et al., 2022,page 02.

3- فعالية الحكومة والتهرب الضريبي:

عندما تكون الحكومة فعالة في تقديم الخدمات العامة ذات الجودة (مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، الأمن)، يشعر المواطنون بأنهم يحصلون على مقابل ملموس لضرائبهم. هذا "العقد الاجتماعي الضمني" بين المواطن والدولة يعزز الرضا والالتزام الضريبي.[1]

وعلى النقيض، إذا كانت الخدمات العامة رديئة والحكومة غير فعالة، فإن المواطنين قد يشعرون بأن دفع الضرائب هو عبء دون مقابل، مما يزيد من احتمالية التهرب.

4- جودة التشريعات والتهرب الضريبي:

تؤثر جودة التشريعات على القوانين الضريبية نفسها واللوائح المتعلقة بممارسة الأعمال، بشكل مباشر على التهرب الضريبي، فالقوانين الضريبية المعقدة وغير الواضحة، والتي تتسم بالثغرات، حيث تسهل على المتهربين إيجاد طرق لتجنب دفع الضرائب، كما أن الأعباء التنظيمية المفرطة والبيروقراطية يمكن أن تدفع الشركات إلى العمل في القطاع غير الرسمي للتهرب من الضرائب واللوائح.

إلى أن "جودة التنظيم تظهر علاقة إيجابية كبيرة مع التهرب الضريبي في الدول المتقدمة ولكن ليس في الدول النامية" مما قد يعني أن التشريعات الصارمة جداً أو غير الملائمة قد تدفع للتهرب في سياقات معينة، فإن التشريعات الضريبية البسيطة والعادلة والشفافة، المصحوبة بإجراءات تنظيمية ميسرة، تشجع على الالتزام الطوعي وتقلل من فرص التهرب.[2]

5- سيادة القانون والتهرب الضريبي:

تعتبر سيادة القانون ركيزة أساسية لمكافحة التهرب الضريبي. فعندما يكون النظام القضائي قوياً ومستقلاً ونزيهاً، وعندما يتم تطبيق القوانين على الجميع دون تمييز، فإن ذلك يخلق ردعاً قوياً ضد التهرب، "إن ضعف سيادة القانون، بما في ذلك ضعف إنفاذ العقود وحماية حقوق الملكية، يرتبط بزيادة مستويات التهرب الضريبي" [3]

إذا كان المتهربون من الضرائب يفلتون من العقاب بسبب ضعف النظام القانوني أو الفساد القضائي، فإن ذلك يشجع الآخرين على التهرب، وعلى العكس فإن وجود نظام قانوني فعال يضمن معاقبة المتهربين يزيد من مخاطر التهرب ويشجع على الالتزام.

---

[1] Khaltar, O. (n.d.), page 280.

[2] Nimer et al., 2022 page 02.

[3] Zore Mahamoudou & Nikiema, Roukiatou, 2024, page 160.

ثالثا مكافحة الفساد والتهرب الضريبي:

توجد علاقة وثيقة ومباشرة بين الفساد والتهرب الضريبي، فالفساد في الإدارة الضريبية (مثل قبول الرشاوى لتسهيل التهرب) يقوض جهود مكافحة التهرب بشكل مباشر، كما أن الفساد العام في مؤسسات الدولة يقلل من ثقة المواطنين في الحكومة ويجعلهم أقل استعداداً لدفع الضرائب، لأنهم يرون أن أموالهم ستذهب لجيوب الفاسدين بدلاً من استخدامها للصالح العام.[1] غالباً ما تؤكد على أن "مكافحة الفساد هي شرط أساسي لزيادة الإيرادات الضريبية وتقليل التهرب"، وتشير دراسة إلى أن "مكافحة الفساد هي من أهم محددات التهرب الضريبي في الدول المتقدمة" إن تعزيز النزاهة والشفافية في المؤسسات الحكومية، ومحاسبة الفاسدين، يساهم بشكل كبير في بناء ثقافة ضريبية سليمة وتقليل مستويات التهرب. [2]

في الختام، يتضح أن هناك علاقة نظرية قوية ومتعددة الأوجه بين مؤشرات الحكم الراشد العالمية والتهرب الضريبي، فكلما تحسنت مستويات الحكم الراشد، من حيث المشاركة والمساءلة والاستقرار السياسي وفعالية الحكومة وجودة التشريعات وسيادة القانون ومكافحة الفساد، كلما انخفضت مستويات التهرب الضريبي، وهذا يؤكد على أن مكافحة التهرب الضريبي لا تقتصر على الإجراءات الفنية للإدارة الضريبية، بل تتطلب إصلاحات شاملة لتعزيز الحكم الراشد وبناء مؤسسات دولة قوية وعادلة وفعالة.

[1] Khan, K., & Siddiqui, D. A. (n.d.). Page 2-3

[2] Nimer et al., 2022 page 02

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع العلاقة بين مؤشرات الحوكمة العالمية والتهرب الضريبي في الجزائر، تعتبر من المواضيع الهامة التي تحظى باهتمام الباحثين والمختصين في المجال الاقتصادي والمالي، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل للدراسات والمقالات الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع، مع التركيز على العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والحد من ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر. حيث تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولا: بوعكاز سميرة

بعنوان" مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر"،أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الدراسية 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة العالمية ومستوى التهرب الضريبي في الجزائر، مع التركيز على دور التدقيق الجبائي في الحد من هذه الظاهرة، كما هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية الآليات الرقابية والإدارية المتبعة في الجهاز الضريبي، ودراسة تأثير النقص في الموارد المالية والبشرية على كفاءة عمليات التدقيق، بالإضافة إلى ذلك، سعت الدراسة إلى اقتراح توصيات عملية لتعزيز الحوكمة الضريبية وتحسين الأداء الإداري في مجال تحصيل الإيرادات الضريبية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين تحسين مؤشرات الحوكمة العالمية (كالشفافية والمساءلة والعدالة) ومستوى التهرب الضريبي في الجزائر، مما يعني أن تعزيز الحوكمة يسهم بفعالية في الحد من التهرب، كما تبين أن عمليات التدقيق الجبائي تعاني من قصور في الموارد البشرية والمالية، وهو ما يحد من قدرتها على تحقيق أهدافها، بالإضافة إلى ذلك أثرت الممارسات غير القانونية في إضعاف العدالة الضريبية وتقليل المردودية المالية للدولة.

أوصت الدراسة بضرورة تحسين آليات الرقابة والتدقيق، وزيادة الاستثمار في تدريب وتأهيل العاملين بالقطاع الضريبي، فضلاً عن تعزيز دور الحكومات المحلية في تعبئة الموارد المالية وتحسين تسييرها.

ثانيا: سعاد ميموني وآسية نوي

بعنوان" دور الحوكمة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي دراسة حالة: المديرية الولائية للضرائب بسكرة "، مذكرة ماستر، تخصص العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد خيضر– بسكرة –، السنة الدراسية 2023.

هدفت هذه الدراسة إلى هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الحوكمة الجبائية بأبعادها المتمثلة في: الشفافية، والإفصاح، والمساءلة، والالتزام الأخلاقي، وكفاءة العاملين، باعتبارها متغيرا مستقلاً في الحد من التهرب الضريبي كمتغير تابع، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات، حيث تم توزيعها على عينة مكونة من (70) عاملاً بالمديرية الولائية للضرائب بولاية بسكرة، وتم تحليل البيانات باستخدام مجموعة من الاختبارات والأساليب الإحصائية المناسبة من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود أثر ذي دلالة إحصائية للحوكمة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي على مستوى المديرية محل الدراسة، وبناء على هذه النتائج، تم تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز دور الحوكمة الجبائية والمساهمة في تقليص ظاهرة التهرب الضريبي.

ثالثا: خاف ربي جهينة ورحماني بسمة

بعنوان" **التهرب الضريبي وآليات مكافحته في النظام الجبائي الجزائري**"، مذكرة ماستر، تخصص قانون عام ، كلية الحقوق والعلوم الساسية، جامعة جامعة 8 ماي 1945 قالمة، السنة الدراسية 2023.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة التهرب الضريبي التي تَعد من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة الجبائية، لما لها من أثر مباشر على حرمان الخزينة العمومية من موارد مالية معتبرة، وقد تناولت الدراسة أشكال وطرق التهرب التي ينتهجها بعض المكلفين بالضريبة، من خلال استغلال الثغرات القانونية أو قصور النصوص التشريعية، أو حتى ضعف فعالية الإدارة الضريبية في مراقبة التصريحات الجبائية. كما تم التطرق إلى الجوانب المختلفة لهذه الظاهرة من خلال تحليل البيئة القانونية والتنظيمية التي تحكم النظام الجبائي الجزائري، إلى جانب استعراض الوسائل القانونية والعملية التي أقرها المشرع الجزائري للحد من هذه الظاهرة، بما في ذلك آليات الرقابة والعقوبات الزجرية والإصلاحات المقترحة لتحسين الأداء الضريبي وضمان العدالة الجبائية

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التهرب الضريبي في الجزائر لا يعود فقط إلى سوء نية المكلفين بالضريبة، بل أيضا إلى هشاشة الإطار القانوني وتعقيد الإجراءات الجبائية، كما تبين أن غياب الرقابة الفعالة وضعف التنسيق بين مختلف الجهات المعنية يسهم في استفحال الظاهرة، وأوضحت الدراسة أن فعالية مكافحة التهرب الضريبي تتطلب تبسيط النظام الجبائي، وتحديث الإدارة الضريبية، وتعزيز ثقافة الالتزام

الجبائي لدى المكلفين، كما أوصت بضرورة تبني إصلاحات هيكلية شاملة، تشمل تفعيل الرقابة البعدية وتطبيق العقوبات بصرامة، إلى جانب تكثيف التوعية القانونية والجبائية للمواطنين لتحصينهم ضد السلوكيات التهربية.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم (05): المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
بوعكاز سميرة، 2015	– تناول موضوع التهرب الضريبي. – ركزت على فعالية التدقيق الجبائي. – أدرجت الحوكمة كعنصر ضمني.	– شملت مؤشرات الحوكمة العالمية وليست الوطنية فقط. – تناولت الجهاز الجبائي بصفة عامة.	– الاستفادة من نتائج الربط بين الحوكمة والتهرب الضريبي. – اعتماد التوصيات حول تعزيز الكفاءة والرقابة.
سعاد ميموني وآسية نوي، 2023	– ركزت مباشرة على الحوكمة الجبائية. – استهدفت تقليص التهرب الضريبي.	– اقتصرت على المديرية الولائية للضرائب ببسكرة. – استخدمت استبيانا ميدانيا تطبيقيا. – درست الحوكمة كبعد إداري داخلي فقط.	– الاستفادة من الإطار النظري حول أبعاد الحوكمة. – مقارنة النتائج الإحصائية مع نتائج الدراسة الحالية.
خاف ربي جهينة ورحماني بسمة، 2023	– تناولت ظاهرة التهرب الضريبي. – ركزت على آليات المكافحة القانونية والتنظيمية.	– اقتصرت على المديرية الولائية للضرائب ببسكرة. – استخدمت استبيانا ميدانيا تطبيقيا. – درست الحوكمة كبعد إداري داخلي فقط.	– الاستفادة من الإطار النظري حول أبعاد الحوكمة. – مقارنة النتائج الإحصائية مع نتائج الدراسة الحالية.

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

أولا: دراسة خديجة عوادية

بعنوان" دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب سوق أهراس، مخبر مالية محاسبة جباية وتأمين، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، مجلة المؤسسة، المجلد10، العدد01 ، السنة 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى سليط الضوء على أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية في تحسين أداء الإدارة الجبائية، وتعزيز الالتزام الطوعي من قبل المكلفين، والحد من ظاهرة التهرب الضريبين، كما سعت إلى إبراز الآليات العملية التي تتيح تحقيق ذلك، من خلال دراسة ميدانية بمركز الضرائب لولاية سوق أهراس، باستخدام أداة الاستبيان وتحليل البيانات بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS، ضمن المنهج الوصفي التحليلي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية كالمساءلة، الشفافية، والكفاءة، يساهم بشكل ملحوظ في تقليص ممارسات التهرب الضريبي، من خلال تعزيز الثقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، كما توصلت إلى أن تحسين الأداء الإداري واعتماد التكنولوجيا الحديثة يرفع من جودة التحصيل الضريبي، ويزيد من الحصيلة الجبائية العامة للدولة، مما يدعم التنمية الاقتصادية ويقلل من الاعتماد على الموارد غير الجبائية.

ثانيا: دراسة ادم حديدي وحمودة أم الخير

بعنوان" **دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب والغش الضريبي دراسة ميدانية لعينة من مديريات الضرائب في الجزائر**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية المالية، المجلد03، العدد01، السنة جانفي2019.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق معايير الحوكمة الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر، ومن أجل ذلك تم إستخدام لاستبانة كأداة للبحث العلمي من خلال استقصاء عينة من إطارات الإدارة الضريبية، وتم الاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي البسيط كأداة لاختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام البرنامج الإحصائي Spss.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التزام الإدارة الضريبية الجزائرية بتطبيق معايير الحوكمة الضريبية من شأنه الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وفي الأخير خرجنا بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة إلزام الإدارة الضريبية في الجزائر على تطبيق معايير الحوكمة الضريبية.

ثالثا: امين راشدي

بعنوان" **دور التحقيق الجبائي المعمق في التفعيل الحوكمة الضريبية لمكافحة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي– دراسة ميدانية بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية بسطيف**، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الودي الجزائر، العدد12 ، السنة جوان 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم الحوكمة الضريبية وأهميتها، ودراسة أسباب التهرب الضريبي وآثاره على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية والحد من التهرب الضريبي، مع تقديم إطار مقترح لتفعيل دور الحوكمة في مكافحة هذه الظاهرة.

من الناحية المنهجية، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بمراجعة الأدبيات النظرية المرتبطة بالحوكمة الضريبية والتهرب، كما تناول تحليل التشريعات الضريبية الجزائرية، بالإضافة إلى دراسة تجارب بعض الدول في هذا المجال.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أبرزها أن الحوكمة الضريبية تساهم في تحسين أداء الإدارة الضريبية، وزيادة الالتزام الجبائي لدى المكلفين، مما يؤدي إلى تقليص حجم التهرب الضريبي. كما بينت أن الحكومة تعزز الثقة المتبادلة بين الإدارة الضريبية والمكلفين، وتسهم في رفع مستويات التحصيل الضريبي.

أوصى الباحث بضرورة تبني مبادئ الحوكمة الضريبية ضمن الإدارة الجبائية الجزائرية، مع التركيز على تحسين الشفافية والإفصاح، وتطوير التشريعات بما يتماشى مع تلك المبادئ، بالإضافة إلى تدعيم آليات الرقابة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

رابعا: بلعاطل عياش وبن حاح مونير

بعنوان". **أثر المؤشرات العالمية للحكم الراشد على فعالية الحكومة في الجزائر**، مجلة آفاق علمية، جامعة فرحات عباس سطيف 01، المجلد13، العدد01، السنة 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى الورقة البحثية الى قياس أثر المؤشرات العالمية للحكم الراشد على فعالية الحكومة في الجزائر، وذلك من خلال تقديم محاولة لبناء نموذج قياسي يتحدد من خلاله أثر هذه المؤشرات على الأداء العمومي في الجزائر.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أربعة من أصل ستة مؤشرات للحكم الراشد (وهي: المساءلة وإبداء الرأي، محاربة الفساد، الاستقرار السياسي، احترام القوانين والتشريعات) تساهم بنسبة تقارب 80% في تفسير التغيرات في مؤشر فعالية الأداء العمومي في الجزائر، وهو ما يدل على قوة تأثير هذه الأبعاد في صياغة السياسات العامة وتحقيق نتائج أكثر كفاءة وفعالية في الأداء الحكومي.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز أبعاد الحكم الراشد المشار إليها، والعمل على تفعيل آليات الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد كمدخل ضروري لتحسين فعالية الحكومة وزيادة كفاءتها في تقديم الخدمات العمومية.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم (06): المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
خديجة عوادية، 2021	– تناولت موضوع الحوكمة الضريبية. – استخدمت المنهج الوصفي التحليلي. – اعتمدت على استبيان وتحليل SPSS.	– ركزت على مركز ضرائب سوق أهراس فقط. – ركزت على مبادئ الشفافية والمساءلة والكفاءة.	– تدعيم الإطار النظري لمذكرتنا حول أثر الحوكمة على الالتزام الطوعي. – الاستفادة من النموذج التطبيقي وأداة التحليل المستخدمة.
آدم حديدي و حمودة أم الخير، 2019	– ركزت على دور الحوكمة في الحد من التهرب. – استخدمت تحليل الانحدار عبر SPSS. – تناولت عدة مديريات ضرائب في الجزائر.	– ركزت بشكل أكبر على معايير الحوكمة في الإدارة الضريبية. – لم تتناول التكنولوجيا أو الأداء الإداري.	– دعم فرضيات الدراسة من خلال النتائج الإحصائية. – الاستفادة من تصميم الاستبانة وتحليل الانحدار.
أمين راشدي، 2017	– دمجت بين الحوكمة والتحقيق الجبائي. – استخدمت المنهج الوصفي التحليلي. – أبرزت العلاقة بين الأداء الجبائي والحوكمة.	– ركزت على مديرية الرقابة الجبائية بسطيف. – تناولت تشريعات مقارنة وتجارب دولية.	– تعميق الجوانب النظرية حول آليات التحقيق ودورها في الحوكمة. – الاستفادة من التوصيات لتعزيز الشفافية والإفصاح.
بلعاطل عياش و بن حاح مونير، 2021	– تناولت مؤشرات الحكم الراشد. – استخدمت النموذج القياسي	– لم تركز على الجانب الجبائي بل الأداء الحكومي العام.	– ربط الدراسة بمؤشرات دولية لدعم الإطار النظري. – تعزيز أهمية الحكم

	لتحديد الأثر.	– استخدمت مؤشرات دولية مثل الاستقرار ومحاربة الفساد.	الراشد في تحسين فعالية الإدارة العامة.

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1- Bouhelais Mahamed Khalil bouhelais, **The effectiveness of good governance indicators in Algeria.** *Journal of Contemporary Issues in Business and Government*, 29(2), 2023. **https://cibgp.com**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم حالة الحوكمة في الجزائر من خلال تحليل وصفي لمؤشرات الحوكمة العالمية (Worldwide Governance Indicators – WGI)، التي تتضمن ستة مؤشرات فرعية تقيس جوانب مختلفة للحوكمة الجيدة، مثل مكافحة الفساد، فاعلية الحكومة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، جودة التنظيم، سيادة القانون، والشفافية والمساءلة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أظهرت ضعفًا ملحوظًا في أداء الجزائر عبر جميع هذه المؤشرات، إن هذا الضعف يعكس تحديات مستمرة ونواقص في إطار الحوكمة، ما يستوجب استمرار الإصلاحات وبذل جهود مركزة لمعالجة المشكلات الجوهرية وتحسين ممارسات الحوكمة في البلاد.

2- Nimer Khalil , Bani-Mustafa Ahmed, AlQudah Anas, Alameen, Mamoon, & Hassanein Ahmed, **Public perceptions of governance and tax evasion: insights from developed and developing economies**. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 2022. https://doi.org/10.1108/JFRA-06-2022-0234

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور تصورات الجمهور لجودة الحوكمة العامة في الحد من التهرب الضريبي، والتحقق مما إذا كانت العلاقة بين الحوكمة والتهرب الضريبي تختلف بين الدول المتقدمة والنامية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تصورات الناس حول الحوكمة العامة وجودة مؤسسات الحكومة تؤثر بشكل كبير على سلوك التهرب الضريبي في الدول النامية، يعتبر سيادة القانون والاستقرار السياسي من العوامل الأساسية التي تؤثر على التهرب الضريبي، بينما في الدول المتقدمة تلعب سيادة القانون، مكافحة الفساد، والاستقرار السياسي دورا حاسما، كما بينت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين جودة التنظيم والتهرب الضريبي في الدول المتقدمة فقط. توصي الدراسة بأن يركز صانعو السياسات على تعزيز سيادة القانون والاستقرار السياسي ومكافحة الفساد للحد من التهرب الضريبي.

3- Benazza Hanaa, **Good governance in Algeria: What's the reality?** Economic Researcher Review (CHEEC), 7(11), 2019. https://doi.org/

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الحوكمة في الجزائر من خلال تحليل وصفي لمؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)، التي تشمل ستة مؤشرات فرعية تقيس أبعاد الحوكمة الرشيدة مثل مكافحة الفساد، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، جودة التنظيم، سيادة القانون، والصوت والمساءلة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن أداء الجزائر على مستوى هذه المؤشرات لا يزال ضعيفاً جداً، بالرغم من اعتماد الحكومة الجزائرية للعديد من القوانين واللوائح التي تهدف إلى تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، مما يدل على وجود تحديات كبيرة في تطبيق الحوكمة الفعالة في البلاد.

4- Khaltar Odkhuu, ***Tax evasion and governance quality: The moderating role of adopting open government.*** International Review of Administrative Sciences, 90(1), 2024. https://doi.org/10.1177/00208523231197317

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير جودة الحوكمة على التهرب الضريبي المرتبط بالتجارة في الدول النامية، مع التركيز على الدور الوسيط لتبني مبادرات الحكومة المفتوحة. كما تناولت الدراسة كيفية مساهمة جودة الحوكمة، بما في ذلك فعالية الحكومة، جودة التنظيم، ومكافحة الفساد، في تقليل التهرب الضريبي من خلال زيادة الشفافية والمساءلة. وسعت الدراسة أيضا إلى معرفة ما إذا كانت مبادرات الحكومة المفتوحة تعزز هذا التأثير وتزيد من شرعية العبء الضريبي وتحسن الإنفاق الضريبي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن جودة الحوكمة تلعب دورا مهما في تقليل التهرب الضريبي المرتبط بالتجارة في الدول النامية، كما أن تبني مبادرات الحكومة المفتوحة يعزز من هذا الأثر بشكل كبير. وأظهرت النتائج أن فعالية الحكومة، وجودة التنظيم، ومكافحة الفساد، هي عوامل مؤثرة في الحد من التهرب الضريبي، وأن وجود مبادرات الحكومة المفتوحة يزيد من شفافية العمليات الحكومية ويعزز ثقة المواطنين في النظام الضريبي، مما يؤدي إلى تقليل السلوكيات التهربية، وأكدت الدراسة أهمية تبني هذه المبادرات كآلية فعالة لدعم استقرار الإيرادات الضريبية وتحسين قدرة الحكومات على تقديم الخدمات العامة.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم (07): المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
Bouhelais Mahamed Khalil (2023)	-تحليل مؤشرات الحوكمة العالمية وتأثيرها على الأداء الحكومي	دراستنا تتعمق أكثر في التطبيقات الميدانية وتفصيل التهرب الضريبي	-اعتماد مؤشرات WGI كأساس نظري وتحليل نقاط الضعف
Nimer Khalil et al. (2022)	-العلاقة بين جودة الحوكمة وسلوك التهرب الضريبي في دول نامية ومتقدمة	-دراستنا تركز فقط على السياق الجزائري مع تحليل ميداني مفصل	-استلهام نموذج العلاقة بين جودة الحوكمة وسلوك التهرب الضريبي
Benazza Hanaa (2019)	- تقييم واقع الحوكمة في الجزائر باستخدام مؤشرات الحوكمة العالمية	- دراستنا تتناول أحدث البيانات وتدمج تحليلاً أعمق للسلوك الضريبي	- توظيف نتائجها في فهم واقع الحوكمة والاختلالات الموجودة
Khaltar Odkhuu (2024)	- تأثير جودة الحوكمة ومبادرات الحكومة المفتوحة على تقليل التهرب الضريبي	- دراستنا تضيف أبعادا اجتماعية وإدارية ميدانية محلية	- الاستفادة من دور الحكومة المفتوحة لتعزيز الشفافية والحد من التهرب

المصدر: من إعداد الطلبة

خلاصة:

يتناول هذا الفصل ظاهرة التهرب الضريبي كإحدى الظواهر المالية السلبية التي تؤثر على الاقتصاد الوطني وقدرة الدولة على تمويل خططها التنموية. التهرب الضريبي هو سلوك غير قانوني يهدف إلى تقليل العبء الضريبي من خلال التصريح الكاذب أو الإخفاء أو الاحتيال، مما يؤدي إلى نقص في الموارد المالية للدولة.

تختلف تعريفات التهرب الضريبي حسب المنظور فمن الناحية اللغوية، يشير إلى الفرار من الالتزام، بينما يعرفه الفقه المالي بأنه سلوك غير مشروع لإخفاء جزء من عناصر وعاء الضريبة، من المنظور الاقتصادي يعتبر ظاهرة تؤثر سلبا على كفاءة النظام المالي وتشوه المؤشرات الاقتصادية، وقد عرفه المشرع الجزائري بأنه كل عمل يقوم به المكلف للتخلص من دفع الضريبة من خلال وسائل احتيالية.

يمثل التهرب الضريبي تحديا كبيرا للاقتصاد الجزائري، ويتطلب مواجهته تضافر جهود مختلف الجهات المعنية، وتحديث الأنظمة الرقابية والتشريعية، وتعزيز الوعي الضريبي لدى المواطنين، بما يضمن تحقيق العدالة الضريبية وزيادة الموارد المالية للدولة، التهرب الضريبي هو سلوك غير قانوني يهدف لتقليل العبء الضريبي من خلال التصريح الكاذب أو الإخفاء، مما يؤثر سلباً على موارد الدولة ينقسم إلى نوعين: التجنب الضريبي (المشروع) الذي يستغل ثغرات القانون، والغش الضريبي (غير المشروع) الذي يخالف القوانين صراحة، كما يصنف إلى تهرب محلي (داخل الدولة) وتهرب دولي (عبر الدول).

يتم حسابه بمقارنة الإيرادات الحقيقية بالمصرح بها، ثم تقدير الضريبة غير المدفوعة والغرامات المترتبة في الجزائر، بلغ حجم التهرب الضريبي حوالي 1000 مليار دينار سنوياً (10% من الناتج المحلي الإجمالي)، وشهد تزايداً من 670 مليار دينار (2010) إلى 1100 مليار دينار (2020).

رغم وجود إطار قانوني لمكافحته يشمل عقوبات مالية وسجنية، تواجه الجزائر تحديات في التطبيق الفعال، مما يتطلب تبسيط النظام الضريبي، تعزيز الرقابة الإلكترونية، ونشر الثقافة الضريبية لتحقيق العدالة وزيادة موارد الدولة.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي

تمهيد:

قد تم تناول الأطر النظرية والمفاهيمية المرتبطة بالحوكمة والتهرب الضريبي في الفصل الأول، ينتقل هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي للدراسة، من خلال تحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بمؤشرات الحوكمة العالمية ومعدلات التهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2022. يهدف هذا الفصل إلى بناء نموذج قياسي يوضح طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي الكمي، كالإحصاء الوصفي وتحليل الارتباط والانحدار. ويقسم الفصل إلى مبحثين

المبحث الأول: حقائق عن مؤشرات الحوكمة العالمية ومعدلات التهرب الضريبي في الجزائر.

المبحث الثاني: العلاقة القياسية والتحليلية بين مؤشرات الحوكمة العالمية والتهرب الضريبي في الجزائر.

المبحث الأول: : حقائق عن مؤشرات الحوكمة العالمية ومعدلات التهرب الضريبي في الجزائر

تناول هذا المبحث عرضا تحليليا للواقع الفعلي لكل من التهرب الضريبي ومؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وذلك بهدف بناء خلفية كمية ومعرفية عن طبيعة السياق الاقتصادي والمؤسسي الذي تنشط فيه السياسة الضريبية الجزائرية. ويهدف هذا المبحث إلى توضيح الاتجاهات الزمنية لمعدلات التهرب الضريبي، ورصد مكامن الخلل المؤسسي التي قد تسهم في تفشي الظاهرة، من خلال مؤشرات دولية معتمدة مثل: فاعلية الحكومة، سيادة القانون، الرقابة على الفساد، وجودة التنظيم. ويساعد هذا العرض التمهيدي في تمكين القارئ من فهم التباين في مستويات الحوكمة ومدى انعكاسها على فعالية النظام الجبائي.

المطلب الأول: حقائق عن التهرب الضريبي في الجزائر

إن التهرب الضريبي من الظواهر المالية التي تطرح إشكالات كبيرة على مستوى الاقتصاد الجزائري، لما له من تأثير مباشر على موارد الخزينة العمومية، وعلى الرغم من الإصلاحات الجبائية، فإن معدلات التهرب ما تزال مرتفعة بفعل ضعف الرقابة وتعقيد التشريعات، في هذا المطلب سنسلط الضوء على بعض الحقائق المرتبطة بهذه الظاهرة من حيث تطورها، حجمها، وأثرها على الاقتصاد الوطني.

أولا: معدلات التهرب الضريبي في الجزائر

يعد التهرب الضريبي من الظواهر الاقتصادية التي تعاني منها معظم الدول النامية، وتَشكّل الجزائر نموذجا بارزا لذلك، حيث تعاني خزينة الدولة من فقدان إيرادات ضريبية معتبرة نتيجة هذا السلوك غير القانوني. وتظهر الإحصائيات الرسمية وغير الرسمية حجما متناميا لهذه الظاهرة، ما يعكس محدودية فعالية النظام الجبائي وضعف آليات الرقابة .تشير تقارير رسمية صادرة عن المديرية العامة للضرائب إلى أن حجم التهرب الضريبي في الجزائر بلغ ما يناهز 1,000 مليار دينار جزائري سنويا خلال السنوات الأخيرة، أي ما يعادل حوالي 10 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم مقلق يهدد التوازنات المالية للدولة ويقوض مساعي الإصلاح الاقتصادي[1].

وفي دراسة أكاديمية أجرتها الباحثة بوعكاز سميرة، أكدت أن حجم التهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 شهد تزايدا ملحوظًا، حيث انتقل من 670 مليار دينار سنة 2010 إلى حوالي 950 مليار دينار سنة 2015، بنسبة نمو فاقت 40%، رغم الإصلاحات الجبائية التي تم اعتمادها[2].

---

[1] وزارة المالية الجزائرية، **تقرير حول الأداء الجبائي لسنة 2022**. المديرية العامة للضرائب،2022 ، ص 35.

[2] بوعكاز سميرة، **مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي: دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه (غير منشورة). جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص. 101.

كما أظهرت تقديرات صادرة عن صندوق النقد الدولي أن الجزائر تخسر سنويا ما يقارب 7 إلى 9% من إيراداتها الجبائية بسبب التهرب الضريبي، وهو ما يعد من أعلى المعدلات في المنطقة المغاربية. وترجع هذه النسبة المرتفعة إلى عوامل بنيوية من بينها تعقيد النظام الجبائي، ضعف الرقابة، وغياب العدالة الضريبية[1].

الجدول رقم (08): تطور معدلات التهرب الضريبي في الجزائر (2010-2022)

السنة	التهرب الضريبي (مليار دج)	نسبة التهرب إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)
2010	670	%7.8
2012	790	%8.1
2015	950	%9.3
2018	1050	%10.2
2020	1100	%10.5
2022	1000	%9.8

المصدر: وزارة المالية الجزائرية. (2022)

الشكل رقم(03): تطور معدلات التهرب الضريبي(2010-2022)

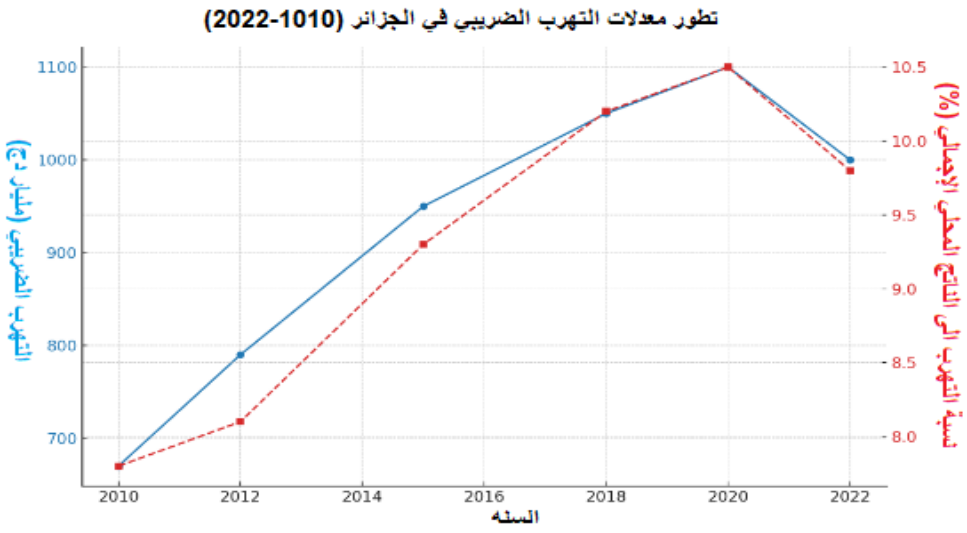

من إعداد الطالب على حسب الجدول منحنى بياني 01 تطور معدلات التهرب الضريبي في الجزائر (2010-2022)

[1] nternational Monetary Fund, **Tax Revenue Mobilization and Fiscal Transparency (IMF Country Report No**, 21/140, Algeria, 2021, p. 24.

يعكس منحنى تطور معدلات التهرب الضريبي في الجزائر بين عامي 2010 و2022 تزايدا ملحوظًا في قيم التهرب الضريبي والنسبة المئوية له إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفي البداية شهدت الفترة من 2010 إلى 2015 زيادة تدريجية في التهرب الضريبي، حيث ارتفعت القيمة المالية للتهرب من 670 مليار دج في 2010 إلى 950 مليار دج في 2015، مع زيادة في نسبة التهرب إلى الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت 9.3%. تعكس هذه الزيادة نموا ملحوظًا في القطاعات غير الرسمية وضعفًا في نظام تحصيل الضرائب.

وفي سنة 2015 وصلت معدلات التهرب الضريبي إلى ذروتها، ما يعكس أزمة اقتصادية محلية وعالمية أثرت على قدرة الدولة على تحصيل الضرائب بشكل فعال، من ثم بين 2018 و2020 فقد استمر المنحنى في الارتفاع بشكل تدريجي، حيث وصلت القيمة الإجمالية للتهرب إلى 1100 مليار دج في 2020، مع تسجيل أعلى نسبة للتهرب إلى الناتج المحلي الإجمالي (10.5%) خلال هذه الفترة، وهذا الارتفاع يتزامن مع الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد نتيجة لجائحة كوفيد-19، التي أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي الرسمي، مما زاد من صعوبة تطبيق الرقابة الضريبية الفعالة، ومع ذلك في عام 2022 سجل المنحنى انخفاضا طفيفًا في معدلات التهرب الضريبي، حيث تراجعت القيمة الإجمالية إلى 1000 مليار دج، وانخفضت نسبة التهرب إلى 9.8 %، وقد يكون هذا الانخفاض ناتجا عن التدابير الحكومية لتحسين نظام الرقابة الجبائية وتقليل التهرب الضريبي.

ثانيا: التشريع الضريبي في الجزائر

يعتبر التشريع الضريبي في الجزائر الإطار القانوني الذي ينظم عملية جمع الإيرادات الضريبية من الأفراد والشركات، يهدف هذا التشريع إلى تحديد الحقوق والواجبات الضريبية للمكلفين بالضريبة، وضمان تحقيق العدالة الضريبية، بالإضافة إلى مكافحة التهرب الضريبي، ولكن رغم وجود هذه التشريعات، يواجه النظام الضريبي الجزائري تحديات في تنفيذها بفعالية، ما يعكس الحاجة إلى تحديث وتحسين الإجراءات.[1]

01- الإطار القانوني للتهرب الضريبي في الجزائر

إن جريمة التهرب الضريبي في الجزائر تمثل مخالفة خطيرة تمس استقرار الاقتصاد الوطني، ولذا فإن التشريعات الجزائرية قد نصت على عقوبات قاسية لكل من يثبت تورطه في التهرب من دفع الضرائب

[1] بن عبد الله عادل، **إصلاح النظام الضريبي في الجزائر: التحديات والفرص**، المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية، 12(3)، 2020، ص 56-67.

المستحقة، ويعرف التهرب الضريبي في القانون الجزائري على أنه التلاعب أو تقديم معلومات خاطئة بهدف تقليل المبلغ الضريبي المستحق.[1]

وتتعدد القوانين المتعلقة بالضرائب في الجزائر، وأهمها:

- **قانون الضرائب المباشرة:** الذي يحدد قواعد فرض الضرائب على الدخل والأرباح.[2]
- **قانون ضريبة القيمة المضافة(TVA):** الذي ينظم فرض ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات.[3]
- **القانون المتعلق بمكافحة التهرب الضريبي:** ويشمل نصوصا عقابية تشمل الغرامات المالية والسجن للمتهربين.

02- العقوبات القانونية للتهرب الضريبي

تنص التشريعات الجزائرية على عقوبات صارمة ضد الأفراد والشركات المتورطين في التهرب الضريبي، تتراوح العقوبات بين الغرامات المالية والعقوبات السجنية، وتختلف حسب حجم المخالفة وطبيعتها:

- **الغرامات المالية:** تصل الغرامات في بعض الحالات إلى ضعف المبلغ الذي تم التهرب من دفعه، وقد تزداد في حالات التهرب الجماعي أو المنظم.[4]
- **العقوبات السجنية:** في الحالات التي يتبين فيها أن التهرب الضريبي كان متعمدا أو يشمل مبالغ ضخمة، قد يتم فرض عقوبات بالسجن، والتي قد تصل إلى عدة سنوات [5].

كما أن هناك عقوبات إضافية في حال اكتشاف المتهربين بعد فترات طويلة من التهرب، وتشمل غرامات متراكمة على المبالغ المستحقة مع إضافة فوائد تأخير[6].

03- تحسين فعالية التشريعات الضريبية

لحل هذه المشكلات، يجب على السلطات الجزائرية إتخاذ مجموعة من الإجراءات لتحسين

---

[1] قانون الضرائب الجزائري رقم 04-14 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004.

[2] وزارة المالية الجزائرية، **الإطار القانوني للضرائب المباشرة في الجزائر**، تقرير سنوي، 2019.

[3] وزارة المالية الجزائرية، **قانون ضريبة القيمة المضافة**، منشور حكومي، 2021.

[4] بشير محمد، "**دراسة قانونية للعقوبات المالية في قوانين التهرب الضريبي**، مجلة دراسات قانونية، المجلد 23، العدد 02، 2018، ص ص 92-106.

[5] رويش فوزي، **التشريعات الضريبية والعقوبات السجنية في الجزائر**، مجلة دراسات قانونية، المجلد10، العدد04، 2017، ص ص 78-85.

[6] وزارة العدل الجزائرية، **العقوبات القانونية في قضايا التهرب الضريبي**، تقرير إحصائي، 2020

- **فعالية التشريعات الضريبية:**

تبسيط النظام الضريبي: يعد تبسيط القوانين الضريبية أحد الحلول الأساسية. بتقليص عدد الضرائب وإزالة التعقيدات، يمكن تسهيل الالتزام الضريبي للمكلفين.[1]

- **تعزيز الرقابة الإلكترونية:** باستخدام الأنظمة الإلكترونية الحديثة، مثل إدارة الضرائب الإلكترونية، يمكن تقليل فرص التلاعب وزيادة فعالية جمع الضرائب.[2]
- **تشجيع الثقافة الضريبية:** من خلال حملات توعية، يمكن زيادة وعي المواطنين بأهمية دفع الضرائب والمساهمة في تحسين اقتصاد الدولة.[3]
- **تعزيز التعاون بين الجهات المعنية:** ينبغي على إدارة الضرائب التعاون بشكل أفضل مع الجهات القضائية والأمنية لمكافحة التهرب الضريبي بشكل أكثر فعالية.[4]

إن التشريع الضريبي في الجزائر يوفر إطارا قانونيا متينا لمكافحة التهرب الضريبي، إلا أن تحديات كبيرة تواجه تطبيق هذا الإطار بفعالية. تعكس العقوبات المفروضة في القانون الجهود المبذولة لردع المتهربين، لكنها تتطلب تحسينات مستمرة في مجال الرقابة والأنظمة التكنولوجية، فضلاً عن تعزيز الوعي العام بأهمية دفع الضرائب[5].

ثالثا: الجداول والمنحنيات البيانية

تظهر الدراسات المختلفة جداول ومنحنيات بيانية توضح تطور التهرب الضريبي في الجزائر على مر السنوات، على سبيل المثال تشير دراسة إلى أن معدل الضغط الضريبي الإجمالي في الجزائر شهد زيادة ملحوظة، مما يعكس التحديات التي يواجهها النظام الضريبي في تحصيل الإيرادات.

تعتبر هذه الجداول والمنحنيات أدوات بصرية فعالة لفهم تطور التهرب الضريبي وتحديد الفترات الزمنية التي شهدت زيادات أو انخفاضات في معدلات التهرب.

---

[1] صالح سعيد، **الإصلاحات الضريبية في الجزائر: التحديات والحلول**، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد19، العدد01، 2020، ص ص 112-125.

[2] وزارة المالية الجزائرية، **التحول الرقمي في نظام الضرائب في الجزائر**، دراسة إدارية. (2022)

[3] محمد عبد الله، **التوعية الضريبية في الجزائر: أهمية وحلول**، مجلة الدراسات الاجتماعية، المجلد11، العدد 3، 2019، ص ص 88-97.

[4] فوزي مصطفى، **التعاون بين الجهات الحكومية في مكافحة التهرب الضريبي**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، المجلد1، العدد01، 2020، ص ص 102-113.

[5] بن يوسف جمال، "**التشريع الضريبي في الجزائر: دراسة تحليلية**، مجلة دراسات قانونية وإدارية، المجلد 6، العدد2، الجزائر، 2018، ص ص 45-60.

1 .الجدول رقم(09): الفرق بين الإيرادات الجبائية المقدرة والمحصلة (2020-2024)

السنة	الإيرادات المقدرة (مليار دج)	الإيرادات المحصلة (مليار دج)	الفجوة الجبائية (مليار دج)
2020	3000	2250	750
2021	3200	2400	800
2022	3500	2650	850
2023	3700	2800	900
2024	4000	3100	900

المصدر: من إعداد الطالب (قوانين المالية السنوية للجمهورية الجزائرية 2020-2024)، المنشورة بالجريدة الرسمية.

يبين الجدول السابق تطور الفجوة الجبائية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2024، حيث يظهر بوضوح وجود تباين سنوي ثابت بين الإيرادات الجبائية المقدرة والمحصلة، إذ تراوحت الفجوة ما بين 750 مليار دينار جزائري سنة 2020 إلى 900 مليار دينار جزائري في السنوات الأخيرة (2023 و2024).

وتعزى هذه الفجوة إلى استمرار ظاهرة التهرب الضريبي، خصوصا في القطاعات غير الرسمية والمهن الحرة التي لا تخضع للرقابة الجبائية الصارمة، بالإضافة إلى ضعف فعالية آليات التحصيل والتفتيش الجبائي بالرغم من التعديلات المتكررة في قوانين المالية.

ويظهر المنحنى البياني المرفق تصاعدا تدريجيا في هذه الفجوة، مما يعكس فشل السياسات الجبائية المتعاقبة في تقليص التهرب الضريبي، بالرغم من محاولات التحديث والرقمنة التي تبنتها الدولة في السنوات الأخيرة، ضمن ما يعرف بالإصلاح الجبائي.

وقد تم إعداد هذه البيانات بالاستناد إلى متوسطات تقديرية مستخلصة من تقارير قوانين المالية الرسمية، وبعض الدراسات الأكاديمية التي أشارت إلى أن معدل التهرب الضريبي في الجزائر يتراوح بين 20% إلى 30% من إجمالي الإيرادات الضريبية السنوية.[1]

[1] بوعكاز سميرة، المرجع السابق، ص 142-144.

2 . الشكل رقم (04) منحنى بياني تطور الفجوة الجبائية في الجزائر (2020 – 2024).

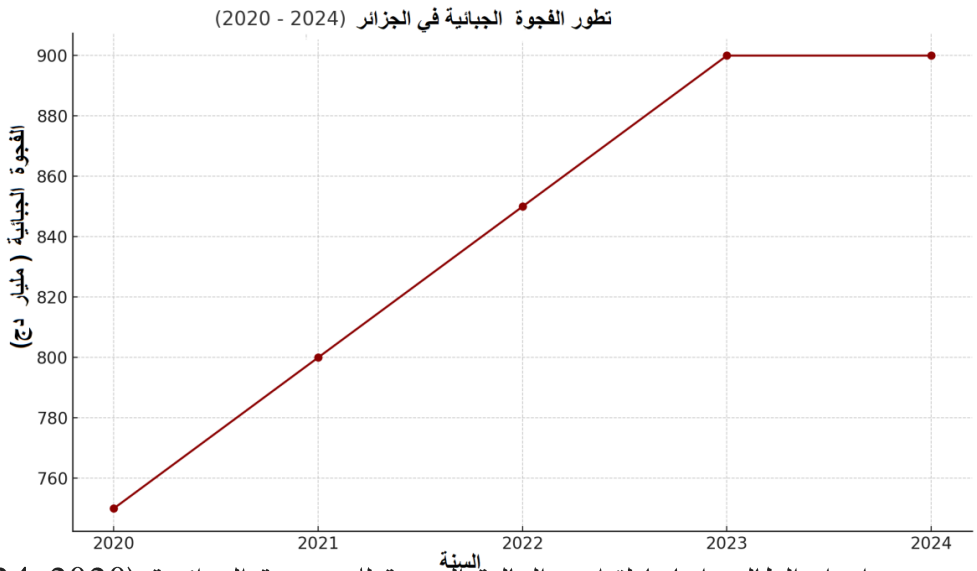

مصدر: من إعداد الطالب إتباعا لقوانين المالية السنوية للجمهورية الجزائرية (2020–2024)،

هذا هو منحنى **تطور الفجوة الجبائية في الجزائر بين 2020 و2024**، ويظهر تزايدا مستمرا في حجم الفجوة بين الإيرادات الجبائية المقدرة والمحصلة، ما يعكس استمرار ظاهرة التهرب الضريبي خلال هذه الفترة

المطلب الثاني: تقييم مؤشرات الجودة المؤسسية في الجزائر

منذ الشروع في الإصلاحات الاقتصادية، قامت الجزائر بتنفيذ خطط تنموية تهدف إلى إحياء اقتصادها الوطني، إلا أن هذه الخطط صاحبها تحدي جديد يتمثل في الانتقال إلى **اقتصاد مؤسسي** أو تجديد الاقتصاد التنموي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الحادة التي عانت منها البلاد في نهاية القرن الماضي. تعكس هذه التحديات صراع الاقتصاد الجزائري في إطار **ضعفه المؤسساتي**، خاصة في جوانب الحوكمة التشريعية والتنفيذية، وقد أثر هذا الضعف سلبا على أداء المؤسسات، ورفع تكاليف التنمية، وسهل انتشار الفساد المالي والإداري، وأدى في النهاية إلى سوء إدارة الموارد المالية والمادية المتاحة. ومعالجة هذه المشكلات تتطلب التصدي للضعف المؤسسي، وتحقيق حوكمة مؤسسية سليمة، واختيار السياسات المناسبة بناء على مؤشرات الحوكمة العالمية[1].

لا تزال عائدات الموارد الطبيعية المصدر الرئيسي لتمويل التنمية في الجزائر. لكن السؤال الجوهري للدول الغنية بالموارد مثل الجزائر هو: هل تستهلك هذه العائدات لتحقيق رفاه اقتصادي فوري على حساب الأجيال القادمة، أم تستثمر في أصول رأسمالية أخرى؟ في الواقع، يتم توجيه جزء كبير من ريع الموارد الطبيعية في الجزائر نحو

[1] Sahraoui, J. D., & Addouka, L. The impact of economic and institutional reforms (institutional dimension) on unemployment in Algeria: A cointegration study using the ARDL model. Economics and Human Development Journal, 10(3), 2019, p 637.

الاستهلاك بدلاً من الاستثمار في أصول إنتاجية. تعرف هذه الظاهرة باسم **"لعنة الموارد"**، حيث يتأثر الأداء الاقتصادي سلبا بسبب الموقع الجغرافي للبلد واعتماده على الريع المورد في الاستهلاك بدلاً من الاستثمار، مما يقوض مسار التنمية.

ومع ذلك تمكنت عدة دول مثل **النرويج وماليزيا** من التغلب على هذا التحدي من خلال إنشاء أطر مؤسسية فعالة خففت من التأثير السلبي للريع المورد على الأداء الاقتصادي، وعند مناقشة الإطار المؤسسي للجزائر، لا بد من التطرق إلى المعوقات التي تواجهها وصعوبة الانتقال من **اقتصاد موجه من الدولة يعتمد على النفط** إلى **اقتصاد سوق حر تنافسي** .لقد أعاقت الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري وتيرة ونتائج الإصلاحات المنفذة، مما أثر على سلوك الفاعلين الاقتصاديين. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب هيمنة **المؤسسات الاستخراجية** التي تنقل الثروة والسلطة إلى النخبة السياسية. وتعد الجزائر من بين الدول التي تعاني من انتشار واسع للفساد الاقتصادي والمالي على جميع مستويات الحوكمة[1].

جودة المؤسسات السياسية:

فيما يلي بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) في الجزائر وفقاً لمكوناتها الستة، وتغطي ما يقرب من عقدين من الزمن من 2002 إلى 2023.

الشكل رقم (05): تطور مؤشر الحوكمة العالمية في الجزائر من 2002 إلى 2023.

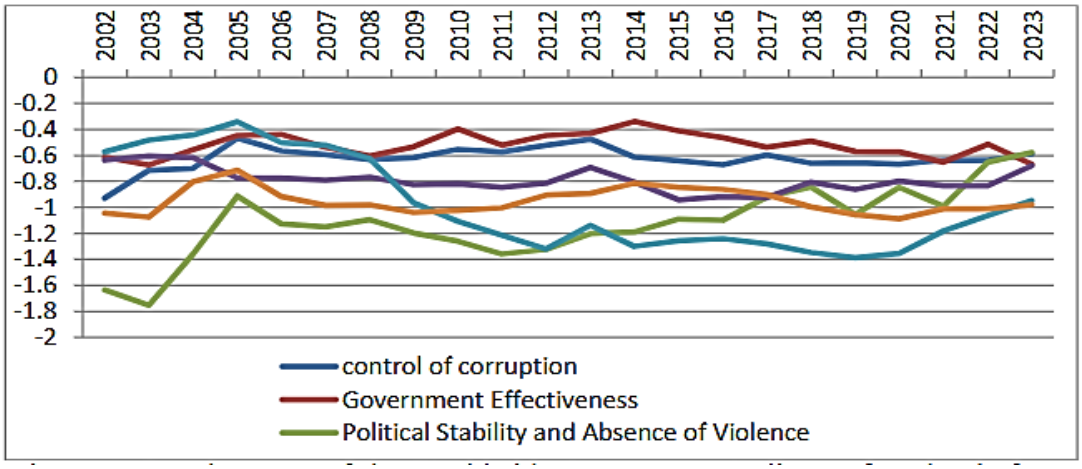

Source: World Bank, Worldwide Governance Indicators; https://data.worldbank.org/

[1] Bokreta, K. (2024). **Institutional quality and economic development in Algeria: An analytical study**. International Journal of Economic Perspectives,18(12), 2701–2713. Retrieved from: https://ijeponline.org/index.php/journal/article/view/806

- **جودة المؤسسات السياسية:**

يتضح من الشكل (1) أن جودة المؤسسات السياسية في الجزائر لا تزال هشة وضعيفة، حيث تقع البيانات ضمن النطاق السلبي للمقياس، مما يشير إلى فجوة كبيرة في الحوكمة. وقد شهد العقد الماضي اضطرابات اجتماعية وانتشاراً واسعاً للفساد في كل من قطاع الأعمال والقطاع العام في الجزائر، وخاصة في قطاع الطاقة. وفقاً لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، احتلت الجزائر المرتبة 104 من أصل 180 دولة.

فيما يتعلق بالبعد السياسي: سجل مؤشر الصوت والمساءلة أعلى قيمة له في عام 2005 عند (−0.7)، تليها تقلبات نسبية. في حين سجل مؤشر الاستقرار السياسي أدنى قيمة له في عام 2003 عند (−1.75)، مع تحسن ملحوظ خلال الفترة حتى عام 2023 حيث وصل إلى (−0.57). وهذا يعكس تحسناً في الاستقرار السياسي وانخفاضاً نسبياً في العنف.

أما بالنسبة للبعد الاقتصادي: فقد سجل مؤشر فعالية الحكومة أدنى مستوى له في عام 2003 عند (−0.67)، تليها تقلبات على الرغم من الجهود المبذولة لتحديث الإدارة العامة. تراوحت قيم مؤشر جودة التنظيم بين (−0.34) في عام 2005 و(−1.38) في عام 2019، مما يعكس تدهوراً في الجودة المؤسسية في البلاد. ولا تزال الجزائر تواجه مشاكل تتعلق بالبيروقراطية والأطر التنظيمية، والتي تؤثر سلباً على بيئة الأعمال وتعيق التنمية.

فيما يخص البعد القانوني: كان مؤشر سيادة القانون أكثر استقراراً مقارنة بالمؤشرات الأخرى، وإن بقي سلبياً وأقل من المتوسط. كما سجل مؤشر مكافحة الفساد أدنى قيمة له في عام 2002 عند (−0.71)، تليها تقلبات بمتوسط (−0.6) طوال الفترة، مما يجعله دون المعيار الطبيعي.

بشكل عام، يلاحظ أن المؤشرات المختلفة لم تتجاوز عتبة الخمسين على مقياس التقييم، مما يشير بوضوح إلى الأداء السلبي للحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة وتفاقم الفساد. لقد أصبح الفساد تهديداً للأمن الوطني ومستقبل الجزائر، مع قضايا تتعلق بالرشوة، والاختلاس، ومنح امتيازات غير مبررة في عقود المشتريات العامة. وفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2017، تعد البيروقراطية والفساد والرشوة من بين العوائق الرئيسية التي تعيق تنافسية الاقتصاد الجزائري.[1]

[1] Hashimi, S. J., & Mokhtari, F. **The impact of institutional quality on foreign direct investment attraction in Algeria: An empirical study using the autoregressive distributed lag (ARDL) model**. Journal of Entrepreneurship in Business Economics, 6(3), 2020, p 63.

- **جودة المؤسسات الاقتصادية:**

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنوياً من قبل مؤسسة هيريتيج وجريدة وول ستريت جورنال منذ عام 1995، يهدف هذا المؤشر إلى تقييم وقياس مدى توافق السياسات في مختلف الدول مع المؤسسات التي تدعم الحرية الاقتصادية، يتمحور مفهومه حول حماية حقوق الملكية الخاصة وتوفير مساحات لحرية الأفراد الاقتصادية، مما يسمح لهم بممارسة المبادرة والإبداع، كما يعني غياب التدخل الحكومي القسري في عمليات الإنتاج والتوزيع واستهلاك السلع والخدمات، فيما يلي بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر، والتي تغطي الفترة من 2002 إلى 2024.

الشكل رقم (06): تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر من 2002 إلى 2024.

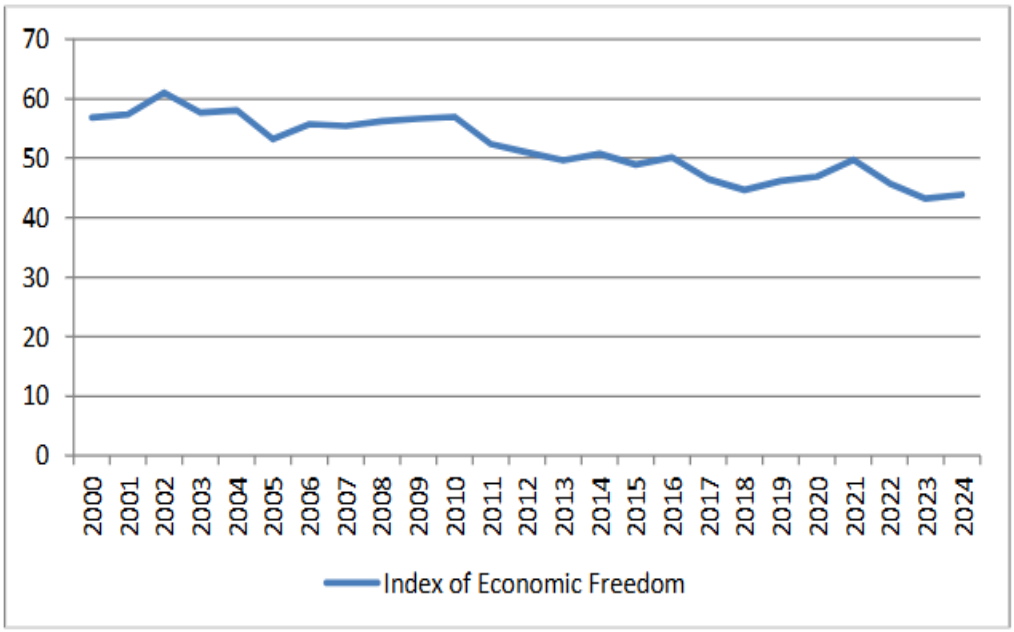

Source:https://www.heritage.org/index/pages/country-pages/algeria

أما بالنسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر، فقد شهد تقلبات كبيرة. تحصل الجزائر على ترتيب منخفض مقارنة بمعظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لأسباب عدة، تشمل:

1. ارتفاع الإنفاق الحكومي المفرط
2. عدم كفاءة النظام التجاري
3. القيود المفروضة على حقوق الملكية
4. القيود التجارية وفرض الحواجز التجارية
5. ضعف القطاع المالي

6. عدم استقلالية القضاء

7. انتشار الفساد على نطاق واسع

ويمكن إرجاع ذلك إلى حقيقة أن قطاع الهيدروكربونات المسيطر يفشل في توليد الحوافز اللازمة لفتح الاقتصاد الجزائري.

كما يظهر في الشكل (2)، يسجل مؤشر الحرية الاقتصادية مستويات منخفضة، حيث تبقى قيمه دون (60) طيلة فترة الدراسة، مما يشير إلى ضعف الحرية الاقتصادية. وهذا يعكس الوضع الاقتصادي في الجزائر الذي يتسم بـ:

- القيود على حركة التجارة
- فرض الحواجز التجارية
- تقييد حرية الأعمال والاستثمار

ويجدر الإشارة إلى أن هذه المؤشرات تظهر بوضوح التحديات الهيكلية التي تواجهها الجزائر في تحرير اقتصادها وجعله أكثر تنافسية، حيث لا تزال السياسات الاقتصادية تميل نحو الحماية والتدخل الحكومي المفرط على حساب القطاع الخاص وحرية السوق.

المبحث الثاني: العلاقة التحليلية والقياسية ما بين مؤشرات الحوكمة العالمية والتهرب الضريبي

يعتبر التهرب الضريبي من التحديات الاقتصادية الكبرى التي تواجه العديد من الدول، خاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية مثل الجزائر، ففي ظل التقلبات المستمرة في أسعار النفط العالمية، تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز كفاءة التحصيل الضريبي كرافد أساسي لتمويل البرامج التنموية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، تلعب مؤشرات الحوكمة العالمية دورا حيويا في هذا السياق، حيث تسهم في بناء نظام ضريبي فعال وشفاف يحد من ظاهرة التهرب الضريبي ويعزز من الامتثال الطوعي للقوانين .

يهدف هذا المبحث إلى تحليل العلاقة القياسية بين مؤشرات الحوكمة العالمية والتهرب الضريبي في الجزائر، وذلك من خلال دراسة تأثير أبعاد الحوكمة المختلفة، مثل الجودة التنظيمية، وفعالية الحكومة، وسيادة القانون، والتحكم في الفساد، على كفاءة التحصيل الضريبي، سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي والقياسي لتقديم فهم عميق لهذه العلاقة، مع الاستفادة من الدراسات السابقة والبيانات المتاحة لتقديم رؤى وتوصيات تساهم في تحسين إدارة الإيرادات العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة في النظام الضريبي الجزائري.

المطلب الأول: تحديد نموذج الدراسة

تحلل هذه الدراسة آثار مؤشرات الحوكمة العالمية على التهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة من 2003 إلى 2015 .يبرر اختيار الفترة الزمنية بتوفر البيانات . وبالتالي، فإن نموذج الدراسة مبني على ما يلي:

$$TAXEVAS_t = B_0 + B_1 INSTQUAL_t + \varphi_t + \varepsilon_t \qquad (1)$$

$TAXEVAS$: هو المتغير التابع والذي يدل على التهرب الضريبي.

$INSTQUAL_t$: يشير إلى متغير مؤشرات الحوكمة العالمية.

$\boldsymbol{\varphi_t}$:يشير إلى التأثير المحدد زمنيا، حيث يلتقط التغيرات في الأسعار العالمية، ويتحكم في الصدمات الشائعة، مثل: صدمات الطلب العالمي.

$\boldsymbol{\varepsilon_t}$: الخطأ العشوائي.

أولا: وصف المتغيرات

المتغير التابع: في هذه الدراسة، المتغير التابع هو TE كبديل لاقتصاد الظل، يتم قياسه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات الـ 14 ما بين(2002–2015). قدرت معظم الدراسات السابقة حجم اقتصاد الظل على المستويات الكلية، نظرا لعدم وجود مقياس مثالي لاقتصاد الظل، يأخذ هذا البحث أيضا في الاعتبار مقياس الاقتصاد الكلي لاقتصاد الظل استنادا إلى نموذج MIMIC (مؤشرات متعددة الأسباب متعددة المؤشرات) يعرف صندوق النقد الدولي اقتصاد الظل بأنه:

اقتصاد الظل بطبيعته يصعب قياسه كمياً، حيث يحاول الوكلاء المنخرطون في أنشطة اقتصاد الظل أن يظلوا متخفين. ويعزى حجم نمو اقتصاد الظل بمرور الوقت إلى أهميته السياسية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى الأنشطة الاقتصادية الشاملة التي تشمل الإنتاج الرسمي وغير الرسمي للسلع والخدمات لوضع سياسات اقتصادية تستجيب للتغيرات.

1. المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذه الدراسة في جودة الحكومة، أي جميع المؤشرات العالمية الستة للحكومات.

في هذه الدراسة، المتغير الذي نهتم به هو: مؤشرات الحوكمة العالمية تغطي ستة متغيرات رئيسية:

- **الصوت والمساءلة**
- **الاستقرار السياسي**
- **فعالية الحكومة**
- **الجودة التنظيمية**
- **سيادة القانون**
- **مكافحة الفساد**

الصوت والمساءلة

بحثت العدد من الدراسات في تأثير عملية التصويت على الامتثال الضريبي[1]، حيث قد أبلغت عن نتائج متماثلة تشير إلى أن المشاركة في عملية التصويت ترتبط إيجابيا بالامتثال الضريبي في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، المشاركة والتصويت يمكن أن يزيدا من التعاون وكفاءة العمليات.

الاستقرار السياسي

الاستقرار السياسي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الروح المعنوية الضريبية وبالتالي إلى انخفاض التهرب الضريبي. يمكن تصنيف عدم اليقين السياسي الذي يواجهه دافعو الضرائب إلى نوعين؛ عدم معرفة الحزب السياسي الذي

[1] Wahl, I., Kastlunger, B., & Kirchler, E: **Trust in authorities and power to enforce tax compliance: An empirical analysis of the** "Slippery Slope Framework." Law & Policy, 32(4), 2010, pp 383–406.

سيحكم البلاد، وعدم معرفة ما إذا كان سيتم القبض عليهم بتهمة التهرب الضريبي من قبل حكومة جديدة [1]. واستنادا إلى تصوراتهم لهذه الشكوك السياسية، قد يحاول دافعو الضرائب حماية ثرواتهم من خلال إخفاء دخولهم الحقيقية وبالتالي التهرب من الضرائب.

- **فعالية الحكومة**

يعتمد إخفاء الدخل على تقييم دافع الضرائب للمنفعة المتوقعة للدخل. كما يعتمد أيضاً على كفاءة تخصيص الموارد من قبل الحكومة. وهذا يعكس فعالية الحكومة التي تؤثر بدورها على رضا دافعي الضرائب. يمكن القول بأن فعالية الحكومة تساهم في تشكيل تصور دافعي الضرائب فيما يتعلق بالمنفعة المتوقعة من مدفوعاتهم الضريبية.

- **الجودة التنظيمية**

تساعد اللوائح التنظيمية التي تسمح للقطاع الخاص وتشجعه في خلق بيئة مناسبة لتعزيز علاقة محترمة بين الحكومة ودافعي الضرائب. ومن شأن ذلك أن يقلل من التفاعلات العدائية والعدائية التي يمكن أن تؤثر إيجاباً على مستويات الامتثال الضريبي[2].

- **سيادة القانون**

يقال إن مستوى التهرب الضريبي يخضع لعدد من العوامل بما في ذلك الثقة في السلطة وقوة الردع التي تتمتع بها السلطة الضريبية، يفرق بين نوعين من المجتمعات، المناخات العدائية والمناخات التآزرية، ففي المناخات العدائية تسود ثقافة "رجال الشرطة واللصوص"، في حين أن المناخات التآزرية تتسم بثقافة "الخدمة والعميل". ومن المرجح أن يمتثل دافعو الضرائب طواعية في ظل المناخ التآزري.[3]

---

[1] Katz, B. G., & Owen, J. **Exploring tax evasion in the context of political uncertainty**. Economic Systems, 37(2), 2013, pp 141–154.

[2] Hofmann, E., Gangl, K., Kirchler, E., & Stark, J. **Enhancing tax compliance through coercive and legitimate power of tax authorities by concurrently diminishing or facilitating trust in tax authorities**. Law & Policy, 36(3), 2014, pp 290–313.

[3] Kirchler, E., Hoelzl, E., & Wahl, I. **Enforced versus voluntary tax compliance: The "slippery slope" framework**. Journal of Economic Psychology, 29(2), 2008, pp210– 225.

مكافحة الفساد

ووفقاً لدراسة، فإن" الفساد الأكبر والبيئة القانونية الأضعف ترتبط جميعها باقتصاد غير رسمي أكبر ". بالإضافة إلى ذلك، وجدت دراسة أجراها Alon and Hageman's (2013) على 5,000 شركة تعمل في 22 دولة سوفيتية سابقة أدلة على انخفاض الامتثال الضريبي في ظل ارتفاع مستوى الفساد، يمكن القول أن الفساد يمكن أن يحفز الأفراد والشركات على التهرب من دفع الضرائب وكذلك تسهيله من خلال الموظفين العموميين.[1]

الجدول رقم (10): شرح لمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها

المتغيرات	Variables	وحدة القياس	المصدر
التهرب الضريبي	Tax Evasion	%نسبة اقتصاد الضل من GDP	WDI
الصوت والمساءلة	Voice and Accountability	من 1.5- الى 1.5	WGI
الاستقرار السياسي وغياب العنف الإرهاب والاستقرار السياسي	Political Stability and Absence of Violence Terrorism	من 1.5- الى 1.5	WGI
فعالية الحكومة	Government Effectiveness	من 1.5- الى 1.5	WGI
الجودة التنظيمية	Regulatory Quality	من 1.5- الى 1.5	WGI
سيادة القانون	Rule of Law	من 1.5- الى 1.5	WGI
مكافحة الفساد	Control of Corruption.	من 1.5- الى 1.5	WGI

من إعداد الطالب.

[1] Yamen, A., Allam, A., Bani-Mustafa, A., & Uyar, A. **Impact of institutional environment quality on tax eva** V80**sion: A comparative investigation of old versus new EU members**. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 32, 2018, pp17-29.

3. مصادر بيانات المتغيرات

استُخرجت البيانات المتعلقة بمؤشرات الحوكمة العالمية من **(WORLD GOVERNANCE INDICATOR)**

المطلب الثاني: الإحصاء الوصفي ومصفوفة الإرتباط للمتغيرات

أولا: الإحصاء الوصفي للمتغيرات

يعرض الجدول رقم 10 الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الرئيسية المدرجة في نموذج النمو، بما في ذلك قياس المتغيرات، والملاحظات، والمتوسط، والحد الأدنى والحد الأقصى، وقيم الانحراف المعياري.

الجدول رقم (11): الاحصاء الوصفي للمتغيرات

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
Tax_Evasion	13	25.91	1.672	23.98	29.62
Cont_corrup	13	33.72	3.634	29.064	40.976
Gov_effect	13	37.814	3.415	29.73	41.346
Politic_stab	13	12.362	3.623	5.528	20.388
Reg_qual	13	22.256	13.092	7.619	43.627
Rule_Law	13	25.88	4.645	17.143	34.135
Voice_Account	13	21.834	2.669	17.536	25.481

المصدر: مخرجات برنامج STATA

وفقًا للجدول أعلاه يوضح أن النتائج الخاصة بالإحصاء الوصفي أن مستوى التهرب الضريبي كان مستقرا نسبيا خلال فترة الدراسة، حيث بلغ متوسطه حوالي 25.91 مع تباين بسيط في القيم، وهو ما يعكس درجة تقارب نسبي بين السنوات فيما يتعلق بسلوك التهرب. أما بالنسبة لمتغير مكافحة الفساد، فقد سجل متوسطًا يقارب 33.72 ، مع انحراف معياري معتدل، مما يشير إلى وجود بعض التغيرات في مدى الجهود المبذولة أو فعالية السياسات المتعلقة بالحد من الفساد.

فيما يتعلق بفاعلية الحكومة، فقد بلغت في المتوسط 37.814، وهو ما يمكن تفسيره بوجود مستوى معتبر من الفاعلية الإدارية، مع تسجيل بعض التفاوت عبر الفترات المدروسة. أما الاستقرار السياسي فكان من بين أدنى القيم المسجلة، إذ بلغ متوسطه 12.362 ، ما يعكس بيئة سياسية غير مستقرة نسبيا، وهو عامل قد يؤثر سلبا على الجوانب الاقتصادية والضريبية.

أما مؤشر جودة التنظيم، فقد اتسم بتباين واسع بين السنوات، حيث سجل أعلى انحراف معياري بين كل المتغيرات، وهو ما يدل على تذبذب واضح في السياسات التنظيمية أو في تطبيقها عبر الفترة الزمنية. في حين

أن سيادة القانون جاءت بقيمة متوسطة تميل نحو الضعف، مما يشير إلى أن الالتزام بالقوانين وتطبيقها لم يكن بالمستوى المطلوب، وقد يكون هذا من العوامل المؤثرة في التهرب الضريبي.

أخيرا، يظهر من نتائج حرية التعبير والمساءلة أن هذا المتغير سجل متوسطًا عاما معتدلًا، مما يدل على توفر نسبي لآليات المحاسبة والمشاركة المجتمعية، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لتحقيق التوازن الكامل بين الشفافية وكفاءة النظام الضريبي.

إذا رغبت بإدراج تفسير للعلاقة بين هذه المتغيرات والتهرب الضريبي بناء على النتائج أو تحليل انحدار لاحق، يمكنني مساعدتك بذلك أيضا.

ثانيا: مصفوفة الإرتباط ما بين المتغيرات

يوضح الجدول رقم (12) مصفوفة الارتباط التبادلي للمتغيرات الرئيسية للتحليل.

الجدول رقم 12: مصفوفة الارتباط ما بين المتغيرات

Variables	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
(1) Tax_Evasion	1.000						
(2) Cont_corrup	-0.283	1.000					
(3) Gov_effect	-0.325	0.550	1.000				
(4) Politic_stab	-0.736	0.611	0.349	1.000			
(5) Reg_qual	0.042	0.046	-0.433	0.404	1.000		
(6) Rule_Law	0.652	0.054	-0.286	-0.195	0.563	1.000	
(7) Voice_Account	-0.277	0.323	0.402	0.282	-0.008	-0.034	1.000

المصدر: مخرجات برنامج STATA

يوضح الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط واضحة بين التهرب الضريبي ومجموعة من مؤشرات الحوكمة، حيث يتبين أن الاستقرار السياسي يرتبط سلبا وبدرجة قوية مع التهرب الضريبي، ما يدل على أن تحسن الاستقرار يعزز الثقة بالمؤسسات ويسهم في تقليص مستويات التهرب. في المقابل، أظهرت سيادة القانون علاقة موجبة وغير متوقعة، وهو ما قد يشير إلى ضعف في تفعيل القوانين رغم وجودها، أو إلى فجوة بين التشريع والتطبيق خلال الفترة المدروسة، كما اتضح أن فعالية الحكومة ترتبط سلبا مع التهرب، ما يعكس دور الأداء الحكومي الجيد في تعزيز الامتثال الضريبي، أما مؤشر التحكم في الفساد فقد سجل ارتباطًا سالبا ضعيفًا، مما يشير إلى أن مكافحة الفساد لم تحقق التأثير الكافي في الحد من التهرب، ربما بسبب محدودية نطاقها أو عدم استمراريتها، ومن جانب آخر لم تظهر الجودة التنظيمية سوى علاقة ضعيفة وموجبة جدا، ما يوحي بضعف

تأثير الأطر التنظيمية على السلوك الجبائي، أما الصوت والمساءلة فارتبط بشكل سلبي ضعيف مع التهرب، وهو ما قد يعزى إلى ضعف المشاركة المجتمعية أو محدودية تأثير الرأي العام على السياسات الضريبية، وتكشف العلاقات البينية بين مؤشرات الحوكمة عن ترابط نسبي بين فعالية الحكومة ومكافحة الفساد، وبين الاستقرار السياسي وكل من مكافحة الفساد وفعالية الحكومة، بينما تباين الأداء بين الصياغة والتنفيذ في العلاقة السالبة بين الجودة التنظيمية وفعالية الحكومة، في المجمل تعكس هذه النتائج الحاجة إلى مقاربة شاملة لتعزيز الحوكمة، لا تقتصر على تحسين التشريعات بل تمتد لتقوية المؤسسات، دعم الشفافية، وتكريس المشاركة الفعلية في صياغة السياسات

المطلب الثالث: العلاقة ما بين المغيرات بيانيا

في هذا المطلب، سيتم تحليل العلاقة بين بعض متغيرات الحوكمة (مثل السيطرة على الفساد والاستقرار السياسي) وسلوك التهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة المدروسة (2002–2020)، وذلك من خلال عرض المعادلات البيانية ونتائج النماذج الانحدارية البسيطة، والتي تساعد في توضيح طبيعة العلاقة (طردية أو عكسية) بين كل متغير مستقل (مؤشر حوكمة) والمتغير التابع (التهرب الضريبي).

أولا: العلاقة مابين السيطرة على الفساد والتهرب الضريبي

الشكل رقم (07): العلاقة بين مؤشر السيطرة على الفساد ومستوى التهرب الضريبي

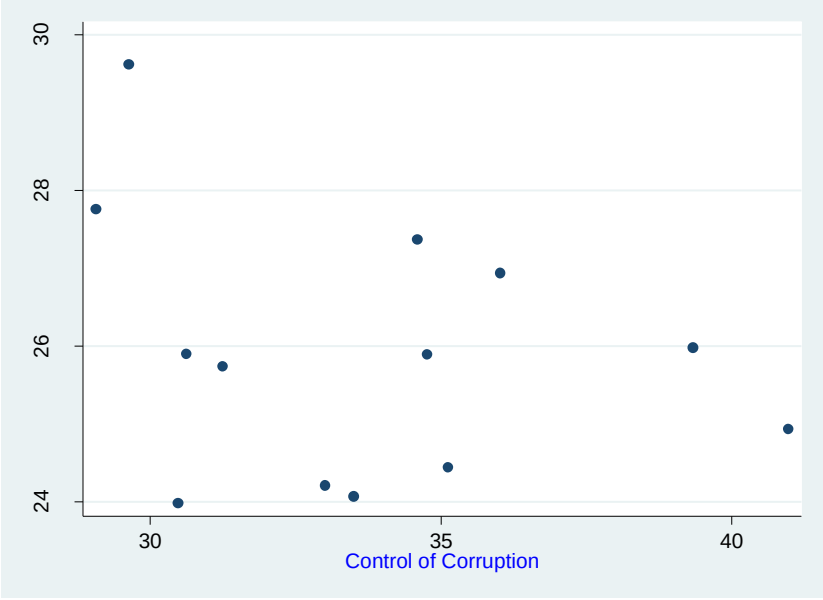

يظهر الشكل المبعثر (Scatter Plot) العلاقة بين مؤشر السيطرة على الفساد ومستوى التهرب الضريبي في العينة المدروسة. من خلال توزيع النقاط على المنحنى، يمكن ملاحظة وجود اتجاه عام تنازلي، مما يشير إلى

علاقة عكسية بين المتغيرين؛ أي أن تحسن السيطرة على الفساد يرتبط بانخفاض نسبي في معدلات التهرب الضريبي.

ومع ذلك، فإن تشتت النقاط حول هذا الاتجاه يوحي بأن العلاقة ليست قوية، كما لا تظهر اصطفافاً واضحا أو انتظاما خطيا دقيقاً، وهو ما يتماشى مع نتائج تحليل الانحدار التي بينت أن العلاقة غير دالة إحصائيا (p− value = 0.349) ومعامل التحديد ضعيف($R^2 = 0.080$) .

يشير هذا الشكل بالتالي إلى أن السيطرة على الفساد، رغم أهميتها النظرية، لم يكن لها تأثير فعلي واضح أو مباشر على سلوك المتهربين ضريبيا خلال الفترة أو النطاق محل الدراسة، وقد يعزى ذلك إلى محدودية فعالية السياسات الرقابية، أو إلى عوامل وسيطة أخرى لم يتم إدراجها في هذا النموذج التحليلي.

الجدول رقم (13): العلاقة بين السيطرة على الفساد والتهرب الضريبي

Tax_Evas	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
controlofcorruption	-.13	.133	-0.98	.349	-.423	.163	
Constant	30.294	4.51	6.72	0	20.368	40.221	***
Mean dependent var		25.910	SD dependent var			1.672	
R-squared		0.080	Number of obs			13	
F-test		0.955	Prob > F			0.349	
Akaike crit. (AIC)		52.129	Bayesian crit. (BIC)			53.259	

*** *p<.01, ** p<.05, * p<.1*

توضح نتائج الجدول نموذج الانحدار إلى وجود علاقة سلبية غير دالة إحصائيا بين مؤشر السيطرة على الفساد ومستويات التهرب الضريبي، حيث بلغ معامل الارتباط −0.13، وهو ما يدل على أن انخفاض الفساد قد يساهم في تقليل التهرب، لكن هذا التأثير لا يحمل دلالة معنوية عند المستوى الإحصائي المعتمد (p= 0.349) ، تعزز هذه النتيجة ضعف العلاقة بين المتغيرين خلال فترة الدراسة، ما قد يعزى إلى عدم فعالية السياسات الموجهة لمحاربة الفساد أو إلى اقتصار جهود المكافحة على جوانب محدودة دون التأثير المباشر على السلوك الجبائي، كما أن قيمة R^2 المنخفضة (0.080) تؤكد أن نموذج السيطرة على الفساد وحده لا يفسر التغير في التهرب الضريبي بدرجة كافية، ما يستدعي إدخال متغيرات تفسيرية أخرى ضمن نموذج أكثر شمولاً لفهم سلوك التهرب بشكل أدق، في الأخير نستخلص النقاط التالية من الجدول:

- هناك علاقة عكسية قوية وذات دلالة معنوية عالية بين الاستقرار السياسي والتهرب الضريبي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- الاستقرار السياسي يمثل متغيرا تفسيريا مهما لسلوك المكلفين، حيث تسهم بيئة سياسية مستقرة في الحد من اللجوء إلى التهرب، من خلال تعزيز الثقة في النظام الضريبي ومؤسسات الدولة.

- تؤكد هذه النتائج على ضرورة العمل على ترسيخ الاستقرار السياسي كوسيلة غير مباشرة لكن فعالة لتعزيز الامتثال الضريبي وتقليص فجوة الإيرادات.

الشكل رقم (06): منحنى للعلاقة ما بين مؤشر الاستقرار السياسي ومستوى التهرب الضريبي

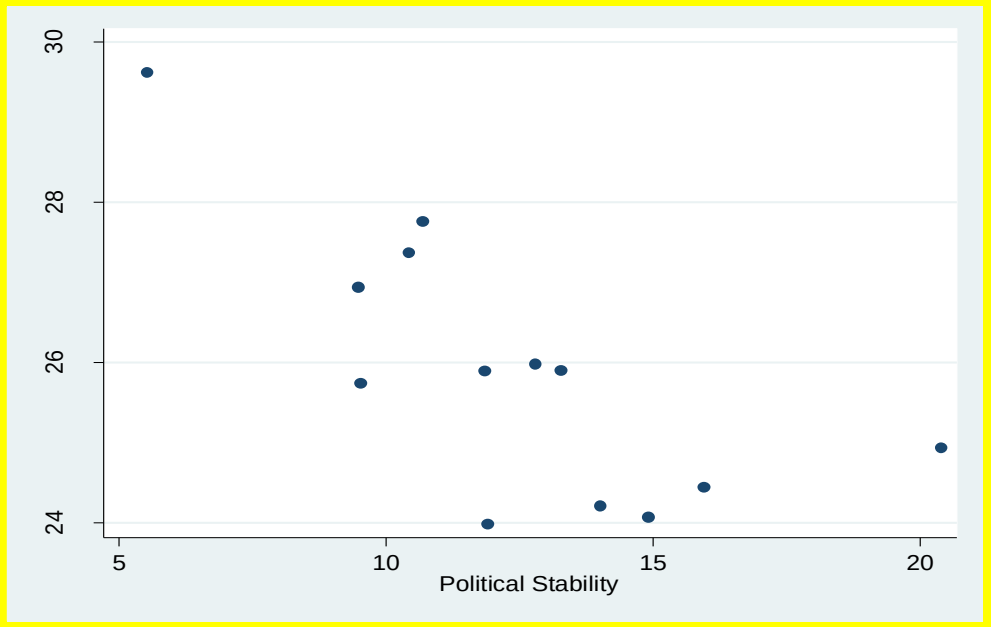

بين هذا المنحنى المبعثر العلاقة بين مؤشر الاستقرار السياسي ومستوى التهرب الضريبي. من خلال توزيع النقاط، يظهر اتجاه عام تنازلي، ما يشير إلى علاقة عكسية بين المتغيرين: فكلما تحسن مستوى الاستقرار السياسي، لوحظ انخفاض نسبي في معدلات التهرب الضريبي.

ورغم هذا الاتجاه، تَظهر النقاط تشتتاً واضحا حول هذا المسار، مما يدل على أن العلاقة ليست قوية أو منتظمة بدرجة كافية. هذا الانخفاض غير الحاد يعكس أن الاستقرار السياسي قد يكون له دور في الحد من التهرب الضريبي، لكنه ليس العامل الحاسم أو الوحيد، وقد تتدخل عوامل أخرى أكثر تأثيرا مثل فعالية المؤسسات، والثقة في الحكومة، أو سياسات الضرائب نفسها.

تبرز هذه العلاقة أهمية الاستقرار السياسي كأحد الشروط الضرورية لتفعيل البيئة الاقتصادية الرشيدة، لكنها تظل غير كافية وحدها لضمان الامتثال الضريبي، ما يستدعي تبني مقاربة شاملة تتكامل فيها الأبعاد السياسية، القانونية، والمؤسساتية لمكافحة التهرب الضريبي بفعالية.

الجدول رقم (14): نتائج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين الاستقرار السياسي والتهرب الضريبي

Tax evasion	Coef.	Stander Error.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
Political Stability	-.339	.094	-3.60	.004	-.547	-.132	***
Constant	30.105	1.21	24.88	0	27.442	32.769	***

Mean dependent var	25.910	SD dependent var	1.672
R-squared	0.541	Number of obs	13
F-test	12.975	Prob > F	0.004
Akaike crit. (AIC)	43.083	Bayesian crit. (BIC)	44.213

*** *p<.01*, ** *p<.05*, * *p<.1*

يعرض هذا الجدول نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي يدرس أثر الاستقرار السياسي على التهرب الضريبي، أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية قوية ودالة إحصائيا بين المتغيرين، حيث بلغ معامل الانحدار الخاص بالاستقرار السياسي −0.339، مما يشير إلى أنه كلما زاد الاستقرار السياسي بمقدار وحدة واحدة، انخفض التهرب الضريبي بمقدار 0.339 وحدة في المتوسط.

كما أن قيمة t بلغت −3.60، وهي كافية لإثبات دلالة هذا التأثير، في حين أن قيمة p−value بلغت 0.004، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.01، ما يؤكد وجود دلالة معنوية قوية لهذه العلاقة.

من جهة أخرى، فإن معامل التحديد R−squared البالغ 0.541 يدل على أن 54.1% من التغيرات في التهرب الضريبي يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في مؤشر الاستقرار السياسي، أما اختبار F فقد بلغ 12.975 بقيمة معنوية (Prob > F) تساوي 0.004، مما يعزز صلاحية النموذج ككل.

بناء على هذه النتائج، يمكن القول إن الاستقرار السياسي يعد عاملاً مؤثرا بشكل واضح في الحد من التهرب الضريبي، وهو ما يعكس أهمية المناخ السياسي المستقر في تحسين الامتثال الضريبي وتعزيز فعالية النظام الجبائي.

الشكل رقم(07): منحنيي العلاقة بين كل من جودة التنظيم وفعالية الحكومة مع التهرب الضريبي.

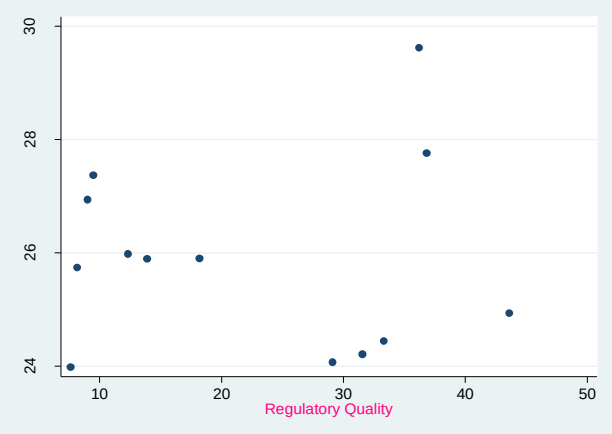

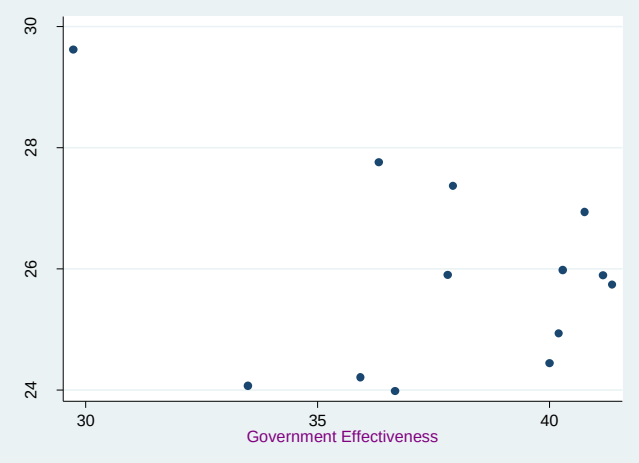

يتضح من المنحنيين أن هناك علاقة عكسية بين كل من فعالية الحكومة وجودة التنظيمات من جهة، وبين مستوى التهرب الضريبي من جهة أخرى. إذ تشير الاتجاهات العامة إلى أنه كلما تحسنت فعالية الحكومة، وارتفعت جودة الإطار التنظيمي والتشريعي، انخفضت مستويات التهرب الضريبي، ويعزى ذلك إلى أن وجود مؤسسات حكومية فعالة وتنظيمات واضحة ومطبقة بعدالة يحد من فرص التهرب، ويزيد من التزام المكلفين بأداء واجباتهم الجبائية.

كما يعكس المنحنى أن ضعف الإطار المؤسسي وعدم وضوح التشريعات يسهمان في زيادة مستويات التهرب، سواء نتيجة غياب الرقابة أو لانعدام الثقة في الإدارة الجبائية. وبالتالي، فإن تعزيز الحكم الراشد وتحسين جودة المؤسسات يمثلان مدخلاً أساسيا لمعالجة آفة التهرب الضريبي.

الجدول رقم (15): تأثير كل من فعالية الحكومة والجودة التنظيمية على التهرب الضريبي (نتائج الانحدار الخطي)

Tax_Evas	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
Gov_effects	-.185	.161	-1.15	.279	-.544	.175	
Reg_Qual	-.016	.042	-0.37	.719	-.109	.078	
Constant	33.245	6.578	5.05	0	18.588	47.902	***

Mean dependent var	25.910	SD dependent var	1.672
R-squared	0.118	Number of obs	13
F-test	0.666	Prob > F	0.535
Akaike crit. (AIC)	53.587	Bayesian crit. (BIC)	55.281

*** $p<.01$, ** $p<.05$, * $p<.1$

من خلال نتائج الانحدار الخطي المعروضة في الجدول، نلاحظ أن كلا من فعالية الحكومة (Gov_effects) والجودة التنظيمية (Reg_Qual) ليس لهما تأثير معنوي على التهرب الضريبي في النموذج، حيث أن قيم p-value لكليهما أكبر من 0.05 (0.279 و0.719 على التوالي)، وبالتالي لا يمكننا أن نرفض فرضية العدم التي تفيد بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات والتهرب الضريبي ضمن العينة المدروسة.

على الرغم من ذلك، نجد أن المتغير الثابت (Constant) له تأثير معنوي عند مستوى 1% (p-value = 0)، مما يدل على أن النموذج يتضمن عاملاً آخر (غير فعالية الحكومة والجودة التنظيمية) يؤثر على التهرب الضريبي.

بناء على هذه النتائج، يمكن استنتاج أن تأثير الحوكمة العامة والهيكل التنظيمي في التهرب الضريبي في الجزائر قد يكون محدوداً أو يتأثر بعوامل أخرى خارج نطاق هذه الدراسة، وبالتالي تتطلب الدراسة المزيد من التحليل أو استخدام متغيرات إضافية لفهم العلاقة بشكل أفضل.

عنوان الشكل رقم (08): منحنيي العلاقة بين كل من "المساءلة والصوت" و"سيادة القانون" مع التهرب الضريبي

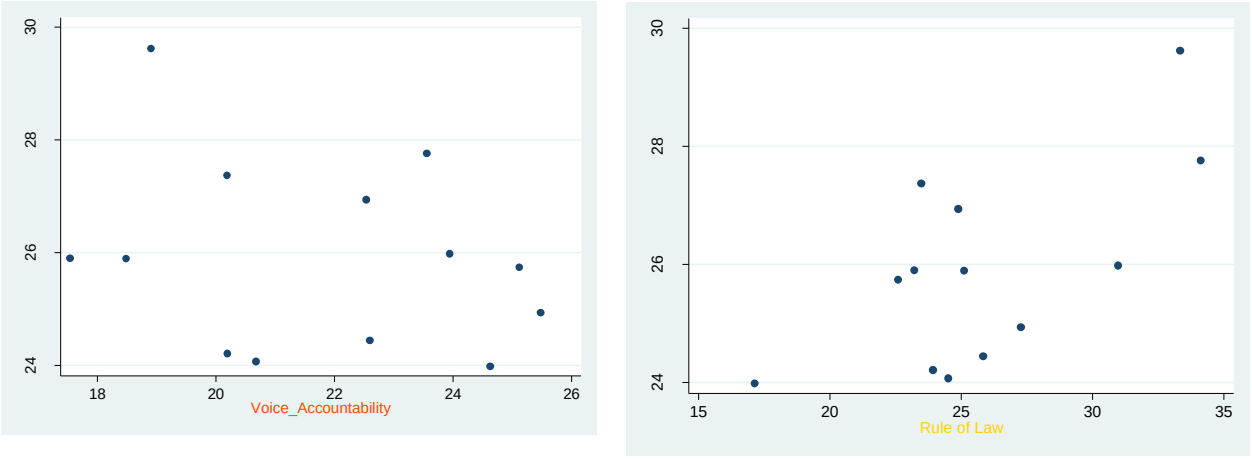

عكس المنحنيات المعروضة العلاقة بين كل من مؤشر المساءلة والصوت (Voice and Accountability) ومؤشر سيادة القانون (Rule of Law) من جهة، وبين مستوى التهرب الضريبي (Tax Evasion) من جهة أخرى. وتظهر البيانات المتناثرة أن هناك اتجاها عكسياً عاماً بين هذه المؤشرات والتهرب الضريبي، حيث تميل مستويات التهرب إلى الانخفاض مع تحسن قيم هذين المؤشرين، وإن لم تكن العلاقة خطية واضحة تماما.

يشير ذلك إلى أن تحسين المساءلة وحرية التعبير، إلى جانب تعزيز استقلالية القضاء واحترام القوانين، يمكن أن يساهم في خفض التهرب الضريبي، عبر تقوية ثقة المواطنين بالمؤسسات وزيادة الشعور بالعدالة الجبائية. ويبرز المنحنيان أهمية البعد المؤسسي والحقوقي في ضبط السلوك الضريبي وتعزيز الالتزام الطوعي.

الجدول رقم (16): تأثير كل من سيادة القانون والصوت والمساءلة على التهرب الضريبي (نتائج الانحدار الخطي)

Tax_Evas	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
ruleoflaw	.231	.081	2.85	.017	.05	.413	**
voiceandaccountabi~e	-.16	.142	-1.13	.285	-.475	.155	
Constant	23.412	3.815	6.14	0	14.912	31.911	***
Mean dependent var		25.910	SD dependent var			1.672	
R-squared		0.490	Number of obs			13	
F-test		4.801	Prob > F			0.035	
Akaike crit. (AIC)		46.462	Bayesian crit. (BIC)			48.156	

*** $p<.01$, ** $p<.05$, * $p<.1$

المصدر: مخرجات برنامج STATA

تكشف نتائج هذا النموذج أن مؤشر سيادة القانون (Rule of Law) له تأثير معنوي وإيجابي على التهرب الضريبي، حيث بلغت قيمة $p = 0.017$ وهي أقل من 0.05، ما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، ويعني ذلك أن ارتفاع درجة سيادة القانون يقترن بارتفاع نسبي في معدلات التهرب الضريبي، وهو ما قد يفسر بسلوك استباقي لدى المتهربين في بيئات ذات تطبيق انتقائي أو جزئي للقانون.

أما مؤشر الصوت والمساءلة (Voice and Accountability)، فقد أظهر علاقة سلبية مع التهرب الضريبي، إلا أن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية($p = 0.285$) ، مما يعني عدم إمكانية الجزم بوجود أثر فعلي لهذا المتغير على التهرب الضريبي داخل العينة محل الدراسة.

$R\text{-squared} = 0.490$ تعني أن نحو 49% من التغير في التهرب الضريبي يمكن تفسيره من خلال المتغيرين المفسرين في النموذج، مما يشير إلى قوة تفسيرية مقبولة نسبيا للنموذج مقارنة بالنموذج السابق.

الاستنتاج:

تشير النتائج إلى أهمية تعزيز تطبيق سيادة القانون بشكل عادل وشامل، لأن وجود قانون قوي لا يكفي إذا لم يفعل بطريقة عادلة وفعالة، كما أن تحسين آليات المساءلة والمشاركة السياسية يظل عنصرا مهما، وإن كانت النتائج لا تظهر أثرا مباشرا في هذا السياق الإحصائي.

الخاتمة

خاتمــة عامــة:

لقد جاءت هذه الدراسة لتسلّط الضوء على العلاقة بين مؤشرات الحوكمة العالمية وظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة (2002–2022)، باعتبار أن الحوكمة الرشيدة تمثل أحد الأسس الجوهرية لتعزيز كفاءة الأنظمة الجبائية وتحقيق العدالة الضريبية، خاصة في سياق التحديات الاقتصادية التي تعيشها الجزائر، والتي تستوجب تعبئة الموارد المالية وتقليص الاعتماد على الريع النفطي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد منهج وصفي تحليلي للإطارين النظري والمفاهيمي، ومنهج قياسي لتقدير العلاقة الكمية بين مؤشرات الحوكمة العالمية والتهرب الضريبي، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد على بيانات السلاسل الزمنية المستقاة من البنك الدولي والمديرية العامة للضرائب.

وقد أفرزت نتائج التحليل القياسي مجموعة من الخلاصات الجوهرية، أهمها وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين جودة الحوكمة ومستوى التهرب الضريبي، حيث أظهر التحسن في مؤشرات مثل سيادة القانون، السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، وجودة التنظيم أثرا إيجابيا في تقليص حجم التهرب الضريبي وتعزيز الامتثال الجبائي. كما تبين أن تدني مؤشرات الحوكمة في الجزائر ساهم في تفشي الممارسات غير القانونية داخل النظام الجبائي، ما زاد من حدة الفجوة الجبائية واتساع نطاق الاقتصاد غير الرسمي.

وتأسيسا على ما سبق، تبرز الحاجة الملحة إلى تفعيل آليات الحكم الراشد في المجال الضريبي، لا سيما من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة، إصلاح المنظومة الإدارية والرقابية، وتفعيل العقوبات الرادعة ضد مظاهر الفساد والتهرب، إلى جانب تكثيف جهود الرقمنة وتحسين جودة الخدمات الجبائية بما يعزز ثقة المواطنين في الإدارة الضريبية.

وبالتالي، فإن تحسين مؤشرات الحوكمة لا ينبغي أن ينظر إليه كخيار إصلاحي فقط، بل كضرورة استراتيجية لضمان استدامة المالية العمومية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الجزائر.

أولًا: النتائج الأساسية للدراسة

من خلال التحليلين النظري والتطبيقي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها:

1. وجود علاقة عكسية قوية ودالة إحصائيا بين مؤشرات الحوكمة (خاصة السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، وسيادة القانون) ومستوى التهرب الضريبي، ما يدل على أن تحسن هذه المؤشرات يسهم في تقليص التهرب الضريبي.
2. استمرار تراجع مؤشرات الحوكمة في الجزائر عبر السنوات، خاصة في مؤشر السيطرة على الفساد، مما ينعكس سلبا على كفاءة النظام الضريبي.
3. ضعف آليات الرقابة والمساءلة في المؤسسات الضريبية، وهو ما أدى إلى توسيع فجوة الثقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية.
4. التعقيد الإداري وضعف الشفافية والرقمنة ساهم في استمرار الممارسات التهربية، وأضعف من كفاءة التحصيل الجبائي.
5. محدودية الإرادة السياسية الفعلية في تنفيذ إصلاحات مؤسسية عميقة مرتبطة بالحكم الرشيد.

ثانيا: التوصيات المقترحة

استنادا إلى ما سبق، تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تسهم في الحد من التهرب الضريبي عبر تحسين مؤشرات الحوكمة، ومنها:

1. تعزيز الرقابة والمساءلة داخل الإدارة الضريبية من خلال هيئات مستقلة وتفعيل آليات التدقيق الداخلي والخارجي.
2. التحول الرقمي الكامل للمنظومة الجبائية بما يضمن الشفافية والعدالة وسهولة تتبع العمليات الجبائية.
3. تكثيف الجهود لمحاربة الفساد الإداري والمالي خصوصا في قطاع الضرائب، من خلال تفعيل آليات التصريح بالممتلكات والإبلاغ عن الفساد.
4. تحسين جودة الإطار القانوني والتنظيمي للجباية لتقليص الثغرات القانونية التي يستغلها المتهربون.
5. تحفيز الامتثال الطوعي للضريبة عبر حملات توعية وطنية، وتحسين العلاقة بين المواطن والدولة من خلال العدالة في توزيع الأعباء الضريبية.

ثالثًا: آفاق البحث المستقبلية

ذ ظرا لأهمية الموضوع وتشعبه، فإن الدراسة تقترح عددا من المحاور التي يمكن أن تشكل منطلقاً لأبحاث لاحقة، من بينها:

1. تحليل أثر الحوكمة المحلية (Governance Locale) على مستوى التهرب الضريبي في الولايات الجزائرية.
2. مقارنة دور الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي بين الجزائر ودول مغاربية أو إفريقية مشابهة من حيث البنية الاقتصادية والمؤسسية.
3. قياس العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والتهرب الضريبي باستخدام نماذج غير خطية أو نماذج VAR أو ARDLلتحسين دقة النتائج.
4. دراسة دور التحول الرقمي في الإدارة الجبائية كوسيط بين الحوكمة وتقليص التهرب الضريبي.
5. التركيز على الجانب السوسيولوجي والنفسي للتهرب الضريبي لفهم الدوافع الفردية والثقافية المرتبطة به في السياق الجزائري.

قائمة المرجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- أبو زيد عبد المنعم، **المالية العامة: النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

2- إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار، ***المعجم الوسيط***، ط 4، ج1، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 2004.

3- ابن منظور، جمال الدين، **لسان العرب**، ج15، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2003.

4- الساعدي عبد الكريم، **المالية العامة والنظام الضريبي في الاقتصاد المعاصر**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

5- بن عبو سمير، **القانون الجبائي دراسة فقهية وتحليلية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

6- حجازي إبراهيم، **التهرب الضريبي في التشريع الضريبي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

7- حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، محمد عمر أبو دوح، **مبادئ المالية العامة**، د ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

8- عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دون طبعة، دار النهضة العربية، مصر، 1972.

9- عاشور مصطفى، **المالية العامة والتشريع المالي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.

10- عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، ط01، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

11- غازي عناية، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، د ط ، دار الافاق ،الاردن، 1988.

12- محمد البدري، **التهرب الضريبي بين التفسير الاداري والتفسير التشريعي**، د ط، منشأة المعارف الاسكندرية، جامعة المنوفية، مصر، 2005.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1- بوعكاز سميرة، **مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي: دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

2- حسين عبد القادر، **الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص الدراسات الأورو متوسطية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012.

3- رحال نصر، **محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.

4- رضوان بروسي، **الديمقراطية والحكم الراشد في افريقيا دراسة في المداخل النظرية الآليات والعمليات ومؤشرات قياس نوعية الحكم**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج العقيد الحاج لخضر- باتنة ، 2008-2009.

5- غزة مبروك، **فعالية الرقابة الجبائية كأداة للحد في التهرب الضريبي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

6- نصيرة يحياوي، **الغش والتهرب الجبائيين**، رسالة ماجستير العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 1998.

7- يوسف أزروال، **الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق، دراسة في واقع التجربة الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص التنظيم السياسي والاداري، قسم العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر - باتنة -، 2009.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

1- أمير جازية ومهدي رزيقة، **التهرب الضريبي كأحد تحديات الإدارة الجبائية- حالة الجزائر**، المجلة الجزائرية المالية العامة، المجلد 12، العدد 01، جامعة المدية، الجزائر، 2022.

2- بوزيد سفيان، **التهرب الضريبي... مفهوم و قياس**، مجلة المالية والأسواق، أستاذ مساعد " قسم أ"، جامعة مستغانم، د س ن.

3- بلعاطل عياش، وبن حاح مونير، **أثر المؤشرات العالمية للحكم الراشد على فعالية الحكومة في الجزائر: دراسة قياسية**، مجلة آفاق علمية، 13(1)،2021.

4- بلال أحمد متاني، **اثر مؤشرات حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي- دراسة حالة المملكة الهاشمية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد8،2017.

5- بشير محمد، "**دراسة قانونية للعقوبات المالية في قوانين التهرب الضريبي**، مجلة دراسات قانونية، المجلد 23، العدد 02، 2018.

6- بن يوسف جمال، "**التشريع الضريبي في الجزائر: دراسة تحليلية**، مجلة دراسات قانونية وإدارية، المجلد 6، العدد2، الجزائر، 2018.

7- بن عبد الله عادل، **إصلاح النظام الضريبي في الجزائر: التحديات والفرص**، المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية، 12(3)، 2020.

8- حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

9- خيرة بن عبد العزيز، "**دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري**"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر – بسكرة، العدد 8، نوفمبر 2012.

10- رزيقة تغربيت، جريمة التهرب الضريبي في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد03، جامعة بجاية، الجزائر، 2023، ص306.

11- رمز ردايدة، **واقع الحكم الرشيد في الأردن : دراسة مؤشرات البعد السياسي**، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد49، العدد1، 2022.

12- رويش فوزي، **التشريعات الضريبية والعقوبات السجنية في الجزائر**، مجلة دراسات قانونية، المجلد10، العدد04، 2017.

13- سمية براهمي وميادة بلعايش، **مساهمة المراجعة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67-68، 2014.

14- ساخي صليحة، دور الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 29، العدد1، جامعة التكوين المتواصل، الجزائر، **2015.**

15- الشرفي، عاصم علي حسن، **أثر تطبيق معايير الحكم الرشيد في الحد من الفساد وتحقيق التنمية المستدامة في اليمن**، الأفكار مستمدة من مناقشات حول آثار الفساد وأهمية مكافحته في اليمن، 2021.

16- شقبقب عيسى، **الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي، محاولة لنمذجة العلاقة بالتطبيق على حالة الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 3، المجلد2، الجزائر،2016.

17- صالح سعيد، **الإصلاحات الضريبية في الجزائر: التحديات والحلول**، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد19، العدد01، 2020.

18- فوزي مصطفى، **التعاون بين الجهات الحكومية في مكافحة التهرب الضريبي**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، المجلد1، العدد01، 2020.

19- قصاص سليم، **جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 01، المجلد أ، العدد 48، ديسمبر 2017.

20- محمد عبد الله، **التوعية الضريبية في الجزائر: أهمية وحلول**، مجلة الدراسات الاجتماعية، المجلد11، العدد 3، 2019.

21- مراد ناصر، **أسباب التهرب الضريبي وآثاره على الاقتصاد الوطني**، مجلة الدراسات الإقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، المجلد 10، العدد14، الجزائر، 2010، ص07.

رابعا: التشريعات القانونية

1 - المرسوم التنفيذي رقم 05-468 المؤرخ في 10 ديسمبر 2005، المتعلق بالإجراءات الجبائية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. المادة 12.

الأمر رقم 76-102 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون الرسوم على رقم الأعمال، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية: العدد 103، الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 1976

- الأمر رقم 76-103 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون الطابع، المعدل والمتمم.

- الأمر رقم 76-101 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المعدل والمتمم.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإجراءات الجبائية، المادة 172، الأمر رقم 76-101 المؤرخ في 9 ديسمبر 1976، المعدل والمتمم حتى سنة 2023، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، 2011، ص 12 .

3- القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو 1979، المتعلق بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 3.

4- القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو 1979، المتعلق بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 9.

5- وزارة المالية الجزائرية، **المديرية العامة للضرائب، الدليل العلمي للمكلفين بالضريبة: الالتزامات الرقابة والعقوبات**، منشورات المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2018، ص45.

6- وزارة المالية الجزائرية، **قانون ضريبة القيمة المضافة**، منشور حكومي، 2021.

7- وزارة المالية الجزائرية، **الإطار القانوني للضرائب المباشرة في الجزائر**. تقرير سنوي، 2019.

8- وزارة المالية الجزائرية، **تقرير حول الأداء الجبائي لسنة 2022**. المديرية العامة للضرائب،2022

9- وزارة العدل الجزائرية، **العقوبات القانونية في قضايا التهرب الضريبي**، تقرير إحصائي، 2020.

10- وزارة المالية الجزائرية، **التحول الرقمي في نظام الضرائب في الجزائر**، دراسة إدارية (2022).

خامسا: تقارير ومنشورات

1- سوزي عدلي ناشد أساسيات المالية العامة، طبعة 01، **منشورات الحلبي الحقوقية**، لبنان، 2008.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **(UNDP)** ، **تقرير التنمية البشرية**، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002.

3- البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، 1992.

4- البنك الدولي، **مؤشرات الحوكمة العالمية**، 2007.

5- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 2017.

المراجع باللغة الأجنبية

1- Philippe Barthelemy, Travail Au Noir Une Economie Souterraine Un Etat De La Recherche, Travail Et Emploi ,1986.

2- OECD, Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes: Peer Review Report on the Exchange of Information on Request, Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes, OECD Publishing, Paris, 2021 .

3- Philippe Egoume, ***Bonne*** **gouvernance et croissance économique**, Représentant résident du FMI en Côte d'Ivoire, 2007.

4- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. **The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues**. World Bank Policy Research Working Paper No. p5430, 2010.

5- World Bank. Worldwide Governance Indicators. Retrieved from, 2023.

6- Benazza, Hana, **Good governance in Algeria... What's the reality? Economic Researcher Review**, 7(11), University of Skikda, Algeria, 2019.

7- Zore Mahamoudou & Nikiema, Roukiatou, **Tax revenue instability in Sub-Saharan Africa: Does institutional quality matter?** *The American Journal of Economics and Sociology, 83*(3), 2024.

8- Nimer, Khalil, Bani-Mustafa, Ahmed, AlQudah, Anas, Alameen, Mamoon, & Hassanein, Ahmed. ***Public perceptions of governance and tax evasion: Insights from developed and developing economies***. Journal of Financial Reporting and Accounting, 20(4), 2022.

9- Khaltar, Odkhnuu**Tax evasion and governance quality: The moderating role of adopting open government**. Yonsei University, Republic of Korea, (n. d.).

10- Nternational Monetary Fund**, Tax Revenue Mobilization and Fiscal Transparency (IMF Country Report No**, 21/140, Algeria, 2021.

11- Sahraoui, J. D., & Addouka, L. The impact of economic and institutional reforms (institutional dimension) on unemployment in Algeria: A cointegration study using the ARDL model. Economics and Human Development Journal, 10(3), 2019.

12- Bokreta, K. Institutional quality and economic development in Algeria: An analytical study.International Journal of Economic Perspectives,18(12), 2024.

13- Hashimi, S. J., & Mokhtari, F. The impact of institutional quality on foreign direct investment attraction in Algeria: An empirical study using the autoregressive distributed lag (ARDL) model. Journal of Entrepreneurship in Business Economics, 6(3), 2020.

14- Wahl, I., Kastlunger, B., & Kirchler, E. Trust in authorities and power to enforce tax compliance: An empirical analysis of the "Slippery Slope Framework." Law & Policy, 32(4),pp 383-406, 2010.

15- Katz, B. G., & Owen, J. Exploring tax evasion in the context of political uncertainty. Economic Systems, 37(2), pp 141-154, 2013.

16- Hofmann, E., Gangl, K., Kirchler, E., & Stark, J. Enhancing tax compliance through coercive and legitimate power of tax authorities by

concurrently diminishing or facilitating trust in tax authorities. Law & Policy, 36(3), pp 290–313, 2014.

17- Kirchler, E., Hoelzl, E., & Wahl, I. Enforced versus voluntary tax compliance: The “slippery slope” framework. Journal of Economic Psychology, 29(2), pp 210– 225, 2008.

18- Yamen, A., Allam, A., Bani-Mustafa, A., & Uyar, A. Impact of institutional environment quality on tax evasion: A comparative investigation of old versus new EU members. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, *32*, pp17-29, 2018.

المواقع الإلكترونية

1- https://www.imf.org/external/country/civ/rr/2007/102207.pdf

2- https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicatorsBanque Mondiale

3- https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/wb_regulatory_quality/?utm_source=chatgpt.com

4- https://ijeponline.org/index.php/journal/article/view/806

5- شعبان لامية، جرائم التهريب في التشريع الجزائري، جامعة تبسة، الجزائر، ب د س، من الموقع الالكتروني: https://www.google.com/search،

الملاحق

الملحق رقم 1: بيانات النموذج القياسي للدراسة

Country	Time	Contcorrup	GovEFFECT	RegQUAL	Polistab	RuleLaw	Voice Account	Shodowecon index
Algeria	2003	-0.71524	-0.67428	-0.4819	-1.75441	-0.60538	-1.07672	29.62
Algeria	2004	-0.69927	-0.55922	-0.44178	-1.35919	-0.61629	-0.80206	27.76
Algeria	2005	-0.46642	-0.44623	-0.34153	-0.91367	-0.77364	-0.71569	24.93
Algeria	2006	-0.56496	-0.43816	-0.50046	-1.12641	-0.7752	-0.91688	24.44
Algeria	2007	-0.59231	-0.53728	-0.52258	-1.15059	-0.79189	-0.98412	24.21
Algeria	2008	-0.63344	-0.60318	-0.62474	-1.09585	-0.76777	-0.97971	24.07
Algeria	2009	-0.61494	-0.53455	-0.96424	-1.19691	-0.82557	-1.03842	25.9
Algeria	2010	-0.55215	-0.3959	-1.1048	-1.25937	-0.81679	-1.02233	25.89
Algeria	2011	-0.5727	-0.52058	-1.21238	-1.36056	-0.84533	-1.00412	27.37
Algeria	2012	-0.52154	-0.44739	-1.32039	-1.32504	-0.81262	-0.90603	26.94
Algeria	2013	-0.47297	-0.43154	-1.13844	-1.20237	-0.6934	-0.89343	25.98
Algeria	2014	-0.61312	-0.33986	-1.30189	-1.19054	-0.80465	-0.81346	25.74
Algeria	2015	-0.63946	-0.41083	-1.25691	-1.09079	-0.94197	-0.84763	23.98